

مسودة الوثيقة الاستراتيجية الثالثة

نقطة تحول

متطلبات التحول الانتقالي نحو

إستراتيجية جديدة للتحرك الوطني

مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني

أيلول/ سبتمبر 2013

المحتويات

3	ملخص تنفيذي
16	تمهيد
18	مقدمة
25	تعريف بمجموعة التفكير الإستراتيجي
30	شروط نجاح مسار التحول الإستراتيجي
34	الأهداف الإستراتيجية
38	المسار الإستراتيجي المفضل
42	المتطلبات والخيارات المتاحة للوصول إلى نقطة التحول الإستراتيجي:
43	أولاً: وقف المفاوضات
61	ثانياً: إعادة بناء التمثيل الوطني
71	ثالثاً: الخروج من أوسلو
78	رابعاً: المقاومة الذكية
81	خامساً: الأمم المتحدة والتحرك السياسي الدولي
89	سادساً: توظيف المتغيرات العربية لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية
93	سابعاً: مواجهة خطاب "الدولة اليهودية" والانزياح اليميني في إسرائيل
97	وسائل تنفيذ متطلبات مسار التحول الإستراتيجي
	أعضاء مجموعة التفكير الإستراتيجي
	فريق الخبراء الخاص بإعداد الأوراق المرجعية

ملخص تنفيذي

تقترح هذه الوثيقة إستراتيجية فلسطينية انتقالية تركز على بناء متطلبات إعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي، بشكل تدريجي، خلال فترة متوسطة المدى، بهدف الوصول إلى نقطة التحول باتجاه صياغة إستراتيجية جديدة للتحرك الوطني قادرة على تحقيق الهدف الوطني الإستراتيجي المتمثل بممارسة حق تقرير المصير بصفته حقا جمعيا للفلسطينيين أينما وجدوا، دون أن ينتقص منه عدم تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 67.

وتستند الإستراتيجية الانتقالية إلى خيارات يشمل كل منها مقاربات ووسائل تنفيذ تتسم بالتدرج الانتقالي في تطبيق كل منها، ولكن في سياق علاقة تكاملية تقوم على الدمج في سياق عملية التنفيذ بين مبدأ التوازي أساسا، ومبدأ التوالي أحيانا، في تحقيق أهداف هذه الخيارات، بما يضمن فعالية التأثير باتجاه تغيير المسار الإستراتيجي. وتشمل هذه الخيارات:

أولاً: وقف وإنهاء خيار التفاوض الثنائي برعاية أميركية انفرادية أولاً، ومن ثم إعادة تعريف أهداف المفاوضات ومرجعياتها وأطرها على أساس عقد مؤتمر دولي بصلاحيات كاملة، استنادا إلى القانون الدولي، لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وليس إعادة التفاوض بشأنها.

ثانياً: إعادة بناء الوحدة الوطنية انطلاقا من إعادة بناء التمثيل الوطني عبر استعادة وحدة الكيان المؤسساتي التمثيلي والبرنامج المشترك والقيادة الوطنية في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أساس بلورة ميثاق وطني جامع.

ثالثاً: الخروج التدريجي من مسار "أوسلو"، بما في ذلك إعادة النظر في شكل ودور ووظائف والتزامات السلطة الفلسطينية.

رابعاً: تطوير وتوسيع المقاومة الوطنية الشاملة بمختلف أشكالها، بحيث تكون مقاومة مثمرة ضمن إستراتيجية توافقية حول أشكال وأساليب المقاومة الملائمة لكل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، وبحيث تخضع للمصلحة الوطنية والبرنامج المشترك والمؤسسات الوطنية بعد إعادة بنائها.

خامساً: اعتماد إستراتيجية تشتمل على سيناريوهات ومقاربات للانضمام التدريجي إلى الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية، تبعاً لمستوى تطور الصراع ومدى الجاهزية الفلسطينية والعوامل الإقليمية والدولية ذات العلاقة، وذلك بالاستفادة من رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب.

سادساً: اعتماد إستراتيجية للتعامل مع المتغيرات العربية والدولية بما يخدم استعادة مكانة القضية الفلسطينية، وتوظيف المتغيرات الإيجابية على المستويات العربية والإقليمية والدولية لتحقيق هذه الغاية.

سابعاً: اعتماد آليات للتأثير في مواقف الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل والعالم، بالاستناد إلى خطاب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وجوهر القيم الإنسانية في الصراع ضد الاحتلال والعنصرية، ومواجهة خطاب "الدولة اليهودية".

إن تبني هذه الخيارات ضمن إستراتيجية انتقالية يفرضها عدد من العوامل، في مقدمتها الاختلال في ميزان القوى، والقيود الثقيلة لمجمل مسار "أوسلو" وما رافقه ونتج عنه من التزامات فلسطينية مجحفة، ونمو مصالح سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية تبدو مرتبطة ببقاء الوضع على حاله، واستمرار تبني القيادة الفلسطينية خيار التفاوض الثنائي على حساب الخيارات الإستراتيجية المتاحة والأكثر جدوى لتحقيق الأهداف الوطنية، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية ودور الحركة الوطنية وتآكل التمثيل الوطني والانقسام الداخلي، والوضع العربي المتردي رغم الآفاق المستقبلية للمتغيرات العربية، والتأثيرات السلبية لأزمة الإسلام السياسي على المستوى العربي وارتداداتها على المستوى الفلسطيني في ضوء ارتباط حركة حماس بجماعة الإخوان المسلمين، وعدم بروز قوى فلسطينية جديدة تطرح بدائل قادرة على شق مسار جديد، في ظل متغيرات عربية غير مواتية لدعم الخيارات الفلسطينية الأكثر فاعلية، واستمرار تصدر الولايات المتحدة للنظام الدولي رغم المؤشرات على التراجع النسبي في دورها لصالح بدء بروز تعددية قطبية.

ففي ضوء تحليل السياق الإستراتيجي، تبدو الإستراتيجية الانتقالية أشبه بـ"ممر اضطراري" للوصول إلى نقطة التحول نحو تبني الإستراتيجية الجديدة للتحرك الوطني باعتبارها المسار الإستراتيجي المفضل الذي يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

لكن مسار الوصول إلى هذه الأهداف ليس خطا مستقيما، إذ ينطوي أولا على سيناريوهات بعضها مقبول لدى الفلسطينيين، والبعض الآخر مرفوض، وتواجهه ثانيا خيارات باتت غير قادرة على شق مسار جديد للتحرك الوطني، بالرغم من استمرارها بضغط دولي وتبني القيادة الفلسطينية لها، بما يصعب إمكانية تبني خيارات بديلة لتغيير المسار الإستراتيجي.

وتعكس الإستراتيجية الخطط المحددة مسبقا لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها، أي أنها بمفهومها البسيط تسعى للإجابة عن ثلاثة أسئلة: **أين نقف الآن؟ وإلى أين نريد أن نصل؟ وكيف سوف نصل؟** وهي أسئلة تربط الإجابة عنها بين نقطة البداية، أي الوضع الراهن غير المرغوب في الحالة الفلسطينية من جهة، ونقطة النهاية التي تمثل الوضع المرغوب، من جهة أخرى.

وفي سياق مسار الربط بين نقطتي البداية والنهاية، تبرز أهمية توفير مجموعة من المتطلبات والخيارات ووسائل التنفيذ التي تمكن من تغيير الوضع القائم، عبر عملية تراكمية تدريجية ضمن إستراتيجية انتقالية، تنتمي في هذه الحالة إلى نمط **إستراتيجيات التغيير** من حيث تركيزها في كثير من الأحيان على إعادة البناء فيما يتعلق بالأهداف والخيارات والمتطلبات ووسائل التنفيذ.

وتلخص الإجابة عن سؤال: أين نقف الآن؟ سمات الوضع القائم بما ينطوي عليه من مشكلات وعقبات وسيناريوهات غير مرغوبة، وبما يطرحه أيضا من فرص تساعد على شق مسار التغيير. إن الخروج من المأزق الناجم عن استمرار البقاء في مربع الوضع القائم المتدهور منذ توقيع اتفاق أوسلو قبل عشرين عاما، هو الذي يطرح تبني إستراتيجيات إعادة البناء في سياق عملية تمكين الشعب الفلسطيني والتغلب على العقبات والقيود التي يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

- تعمق سيطرة النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الإحلالي العنصري على الأرض الفلسطينية، بالرغم من تفاوت آليات السيطرة التي يعيد إنتاجها وفق خصائص وظروف كل من الكيانات/ التجمعات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراض 48.
- استمرار الرهان على خيار التفاوض الثنائي، بالرغم من وصول التسوية السياسية التفاوضية القائمة على مبدأ "حل الدولتين" إلى طريق مسدودة، واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة برعاية أميركية دون مرجعية وأسس واضحة، وبخاصة بعد التراجع عن مطلبي إقرار دولة الاحتلال مسبقاً بحدود 67، ووقف الاستيطان، مع استمرار تبني مبدأ تبادل الأراضي، والتعهد بتجميد اللجوء إلى الأمم المتحدة طيلة فترة المفاوضات المحددة بتسعة شهور كموعود غير نهائي.
- تعمق الانقسام الفلسطيني واستعصاء إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وتراجع دور ومكانة منظمة التحرير، والافتقار إلى وحدة القيادة والبرنامج المشترك، وتفاقم مظاهر التجزئة والتفتت بين، وفي داخل، التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتهميش الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وبخاصة حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم على أرض الوطن.
- استمرار القيود والالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية الناجمة عن اتفاق أوسلو وملحقاته، والتي تهدد بتحويل دور ووظائف السلطة "المؤقتة" ذات الصلاحيات المنقوصة في معازل الضفة الغربية إلى مجرد كيان إداري وأمني واقتصادي "دائم" يطيل عمر الاحتلال، ويضعف فرص تحول المقاومة، لا سيما المقاومة الشعبية والمقاومة، إلى حالة اشتباك عامة ويومية مع الاحتلال والمستوطنين.
- انتقال تداعيات المأزق الذي يعانيه الإسلام السياسي، وبخاصة بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، إلى عامل مؤثر في الوضع الفلسطيني الداخلي، في ضوء ارتباط حركة حماس بجماعة الإخوان المسلمين، وعدم حفاظها على مسافة واضحة بين كونها جزءاً من حركة التحرر الوطني الفلسطينية وانخراطها ضمن مشروع الإسلام السياسي بقيادة جماعة "الإخوان". ويفاقم ذلك من أزمة حركة حماس وحكومتها، ويهدد بعواقب وخيمة على الحركة من جهة، وقطاع غزة المحاصر من

جهة ثانية، وفرص إعادة بناء الوحدة الوطنية من جهة ثالثة، وبخاصة في ظل العداء المتصاعد بين "حماس" والنظام المصري الجديد.

- عدم تبلور وبروز قوى فلسطينية جديدة تطرح خيارات وبدائل قادرة على شق مسار إستراتيجي جديد، وتكون مقنعة لأوسع قطاعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ومعبرة عن حقوقها وتطلعاتها.
- تراجع مكانة القضية الفلسطينية وتهميشها في ضوء المتغيرات العاصفة التي تشهدها المنطقة العربية، وانفتاحها على مآلات مجهولة، وبخاصة مع احتدام الصراعات في أكثر من بلد عربي وتأثيراتها السلبية على التجمعات الفلسطينية في بعض البلدان، وتزايد وزن وتأثير عوامل التدخل الخارجي بشتى الأشكال.
- العامل الدولي غير المساعد على حدوث تغيير جوهري باتجاه تبني المسار الإستراتيجي المفضل فلسطينيا، بالرغم من تزايد حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وبعض الخطوات الأوروبية فيما يتعلق بالاستيطان، مع بقاء الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي على المستوى الدولي، رغم التراجع النسبي في دورها وبدايات يروز تعددية قطبية، واحتكارها رعاية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من موقع الانحياز والتحالف الإستراتيجي مع إسرائيل.

وبالرغم من هذه العوامل السلبية في تحليل ميزان القوى، إلا أن هناك عوامل أخرى إن أحسن استخدامها تتحول إلى فرص تساعد على تبني الفلسطينيين خيارات إستراتيجية بديلة تمنع بقاء الوضع الراهن على حاله، في مقدمتها الحفاظ على حيوية القضية الفلسطينية، واستمرار الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال والاستيطان، وصموده في قطاع غزة في مواجهة الحصار والعدوان، ونضاله اليومي ضد سياسات التمييز والمصادرة والتهميش القسري في أراضي 48، وتصاعد دور الحركات الشبابية ولجان مواجهة الاستيطان والجدار ولجان المقاطعة والعودة، واتساع نطاق حملات المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية لدولة الاحتلال والعنصرية، والمكتسبات التي تحققت لصالح القضية الفلسطينية على المستويين العربي والدولي، من خلال عشرات القرارات الدولية المناهضة للاحتلال وانتهاكاته والمؤكدة على حق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره، وإنهاء الاحتلال والاستيطان وإقامة الدولة المستقلة، وصولا إلى رفع مكانة

فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب، فضلا عن إمكانية الاستفادة من المتغيرات الإيجابية التي تسعى لفرضها الإرادة الشعبية في عدد من البلدان العربية من حيث ترسيخ قيم الحرية والعدالة والديمقراطية والسيادة.

أما الإجابة عن سؤال: إلى أين نريد أن نصل؟ فإنها تتحدد في هذه الوثيقة في الوصول إلى نقطة التحول المتمثلة في تبني الإستراتيجية الجديدة للتحرك الوطني، في حين تركز الوثيقة على مجموعة مترابطة من الخيارات والمتطلبات ووسائل التنفيذ التي تحدد كيفية الوصول إلى هذه الإستراتيجية انطلاقا من النقطة التي نقف فيها الآن، أي أنها تعترف بالواقع وتتعامل معه ليس باتجاه تكريسه وإنما تغييره. لذلك، تنتمي هذه المتطلبات والخيارات إلى إستراتيجيات التغيير لتحقيق هدف التحول في المسار الإستراتيجي، بعد إخفاق الخيارات الفلسطينية التي اتبعت ما بعد العام 1988 في شق مسار جديد نحو التحرر الوطني.

وفي حين يبدو بعض ما تتضمنه الوثيقة خيارات مفضلة، فإن بعضها الآخر هو متطلبات إستراتيجية، في سياق مقارنة الأهداف بوسائل تنفيذ الإستراتيجية الانتقالية، مثل إعادة بناء الوحدة الوطنية والقيادة الواحدة، وفي الوقت ذاته فإنها كلها ذات تأثير متبادل، سواء من حيث البناء على كل منها حيناً، أو من حيث إمكانية التقدم في تحقيق أحدها قبل أو بعد المتطلب الآخر حيناً آخر. غير أنها بمجموعها تضع الأساس لبناء عوامل القوة الذاتية الكفيلة بالوصول إلى "نقطة التحول"، التي تحدها هذه الوثيقة بالوصول عند لحظة تاريخية ما إلى نقطة الانعطاف بتبني خيار التحول الشامل نحو إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني تستند إلى تحقيق الهدف الوطني الإستراتيجي المتمثل بممارسة حق تقرير المصير دون أن يشمل بالضرورة "فكرة الدولة".

وتتطلب منهجية هذه الوثيقة في التعامل مع الأمر الواقع سعياً من أجل تغييره، وفق سيناريوهات محتملة في ضوء استئناف المفاوضات الثنائية في المرحلة الراهنة، ولكن على قاعدة الاستنتاج بأن هذا الخيار غير قادر على التوصل إلى تسوية تفاوضية تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي المحتلة منذ 4 حزيران 67، وممارسة حق عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها. وتتمثل هذه السيناريوهات بما يلي:

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم

لا يفترض هذا السيناريو حدوث تغيير جوهري في الوضع القائم، إذ تستمر المفاوضات الثنائية برعاية أميركية ودون مرجعية أو ضمانات حقيقية، وفي ظل انحياز أميركي متزايد لصالح إسرائيل، حتى نهاية الفترة "الافتراضية" المحددة بتسعة شهور، أي نهاية آذار/ مارس 2014، وهو موعد مستهدف وليس نهائياً، دون حدوث اختراق في المسار السياسي باتجاه أي اتفاق دائم أو انتقالي، لكنها تسهم في الحفاظ على الوضع القائم، لاسيما مع إمكانية حدوث تقدم على المسار الاقتصادي.

سوف يؤدي هذا السيناريو إلى بقاء السلطة الفلسطينية وفق محددات "أوسلو" دون تغيير في شكلها ودورها ووظائفها، مع استمرار الانقسام، وقطع الطريق على البدائل والخيارات الأخرى، في ظل التعهد الفلسطيني بعدم الانسحاب من المفاوضات طيلة فترة الأشهر التسعة، بما فيها تلك الخيارات التي يمكن الجمع بينها وبين المفاوضات كخيار تكتيكي، مثل التوجه بشكل تدريجي إلى الأمم المتحدة عبر الانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية، أو تفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير حتى في ظل الانقسام، أو توسيع وتفعيل بعض أشكال المقاومة. كما لا يتوقع حدوث تغيير دراماتيكي على ملف المصالحة، مع إمكانية اللجوء إلى أشكال من التنسيق وإدارة الانقسام بين السلطتين في الضفة والقطاع.

ويعتبر هذا السيناريو مرغوباً إسرائيلياً، إذ أنه يخدم استمرار حكومة نتنياهو في فرض الوقائع على الأرض بشكل متسارع عبر مخططات التوسع الاستيطاني والتهويد، وبخاصة في القدس، دون أن تتعرض لضغوط دولية ذات شأن أو أن تدفع ثمناً مكلفاً. غير أنه غير قابل للاستمرار طويلاً في ظل تآكل شرعية السلطة، وفشل عملية التسوية في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية.

السيناريو الثاني: تقدم المفاوضات

يستند هذا السيناريو إلى التقدم في المفاوضات، عبر الاتفاق على خطوات، مثل: عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 18 أيلول 2000، مع زيادة رقعة الأرض التي تصنف (أ)؛ والسماح بنشاط اقتصادي واسع، بما

في ذلك بعض المشاريع في المنطقة (ج)؛ واستمرار وتطوير التنسيق الأمني. وقد تصل المفاوضات إلى إمكانية محاولة إسرائيل، بدعم إسرائيلي، فرض اتفاق انتقالي مغطى بـ"إعلان مبادئ" جديد، تحت مسمى إقامة دولة ذات حدود مؤقتة ترتبط بعلاقة كونفدرالية مع الأردن أو من دونها، ولكن ضمن الاتفاق على إطار نهائي، والذي من دونه سيكون من الصعب جدًا مرور أي حل انتقالي جديد. كما يمكن أن تتقدم الولايات المتحدة في حالة اقتراب المفاوضات من مأزق يهدد بانتهائها بأفكار للتوصل إلى حل نهائي يجحف بالحقوق الفلسطينية. وبالرغم من أن القبول فلسطينياً، وربما حتى إسرائيلياً بدرجة أكبر، بهذا السيناريو المفتوح على نتائج متبانية قد يحققها تقدم المفاوضات، لا يبدو أمراً سهلاً، إلا أنه لا يمكن إسقاطه من الحسابان، لا سيما أن السيناريو المستند إلى احتمال فرض الحل الانتقالي دون إعلان مبادئ واضح وجدول زمني لا يزال مرغوباً إسرائيلياً.

ومن حيث الجوهر، يشكل سيناريو تحسين الوضع القائم أو سيناريو الحل الانتقالي استمراراً للأمر الواقع وفق السيناريو الأول، بل ويضفي "الشرعية" على إطالة بقائه لفترة طويلة، إذ أنه يتراوح ما بين تحسين شروط الحياة تحت الاحتلال من خلال الاتفاق على بعض الخطوات مثل رفع مستويات المعيشة في الضفة الغربية، وتوسيع نطاق صلاحيات السلطة على مزيد من الأراضي، وربما إعادة فتح بروتوكول باريس الاقتصادي لتعديله دون توفر إمكانية للخروج من دائرة التبعية والارتهاق للاقتصاد الإسرائيلي، أو إمكانية فرض حل انتقالي جديد بشروط أكثر سوءاً من اتفاق أوسلو.

ولا يتضمن هذا السيناريو أي نقاط قوة لصالح الفلسطينيين، وبخاصة في حالة التوصل إلى حل انتقالي تؤكد التجربة الماضية وميزان القوى السائد أنه سيكون "حلاً نهائياً"، مع تفاقم حدة الانقسام الداخلي، وتداول بعض الأفكار مثل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية "بمن حضر" دون توافق وطني سعياً وراء إضفاء شرعية على خيار المفاوضات الثنائية وما يمكن أن ينجم عنها، بالرغم من إعلان القيادة الفلسطينية مؤخراً رفضها إجراء الانتخابات دون توافق وطني ضمن عملية المصالحة.

السيناريو الثالث: انهيار المفاوضات

يقوم هذا السيناريو على احتمال انهيار المفاوضات الثنائية قبل أو بعد مرور الشهور التسعة المتفق عليها كسقف زمني ليس نهائياً وقابلاً للتجديد. وهذا سيؤدي إما إلى العودة إلى ما قبل استئناف المفاوضات (السيناريو الأول) وانتظار نجاح جهود جديدة لاستئناف المفاوضات، أو إلى اعتماد خيار جديد يتضمن استكمال التوجه إلى الأمم المتحدة وتفعيل المقاومة الشعبوية والمقاطعة وملف المصالحة الوطنية.

ومن شأن ذلك أن يقود إلى مجابهة فلسطينية - إسرائيلية يمكن أن تؤدي إلى انهيار السلطة والفوضى والفلتان الأمني، أو إلى تراجع دورها بشكل كبير وتقدم دور المنظمة، أو محاولة إسرائيل فرض سيناريوهات أحادية الجانب تستند إلى فكرة ضم مساحات واسعة من الأراضي في الضفة، أو إلى تدخل دولي يفرض نوعاً من الوصاية الدولية، التي تسعى لتمرير حل على الطرفين يستند إلى الاتفاقات والمفاوضات السابقة وموازن القوى القائمة المختلة، طبعاً، بشكل جوهري لصالح إسرائيل.

وفي كل الأحوال، فإن سيناريو انهيار المفاوضات بغض النظر عن الأسباب المباشرة لذلك، إنما يفتح الطريق أمام اعتماد إستراتيجيات جديدة تعيد القضية الفلسطينية إلى موقعها كقضية تحرر وطني إلى جانب إعادة بناء الوحدة والتمثيل في إطار منظمة التحرير، كما أنه يعزز الاستنتاج الأساسي لهذه الوثيقة، الذي يتلخص بوصول خيار التفاوض الثنائي إلى طريق مسدود من حيث قدرته على الوصول إلى حل يضمن تجسيد "فكرة الدولة" وتحقيق باقي الحقوق الفلسطينية وفق البرنامج الفلسطيني، وضرورة توفير متطلبات الانتقال نحو إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني تقوم على أساس تحقيق هدف تقرير المصير دون سيناريو إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وفي حين يبدو احتمال الوصول إلى هذا السيناريو قائماً، وربما مفضلاً في ضوء أضرار الاستمرار في المفاوضات الثنائية الحالية، إلا أن التداخات المحتملة لأي خطوات فلسطينية غير محسوبة النتائج، ودون أن تكون الظروف مناسبة فلسطينياً وعربياً ودولياً، وإمكانية إقدام إسرائيل على تنفيذ سيناريوهات أحادية الجانب مفضلة إسرائيليياً، إنما تستدعي التصرف بمسؤولية من قبل قيادة منظمة التحرير والسلطة في حالة انهيار المفاوضات، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع متطلبات الانتقال نحو الإستراتيجية الجديدة بشكل

تدرّجي يقطع الطريق على السيناريوهات الإسرائيلية، ويقلل من الخسائر الفلسطينية، ويرفع من خسائر دولة الاحتلال والعنصرية.

وفي ضوء النقاشات ضمن مجموعة التفكير الإستراتيجي، فإن توفير متطلبات الانتقال باتجاه إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني سوف يمر في مراحل متداخلة ومتراصة تفرض اعتماد مقاربات لإعادة انتزاع زمام المبادرة في إدارة الصراع، يتم فيها بناء متطلبات التحول الإستراتيجي بشكل تدريجي ومتصاعد وفق منسوب الصراع والبيئة المؤثرة فيه.

وتتطوي هذه المقاربات على مزيج من السيناريوهات والخيارات والمهام في عدد من المجالات، التي تراعي ضرورة توفر حساب دقيق لميزان القوى والوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المتوخاة، عبر عملية متدرجة تشرح هذه الوثيقة تفاصيلها، بدءا من الانتقال من مهام محددة لبناء المتطلبات الإستراتيجية خلال مرحلة الإستراتيجية الانتقالية وفق المقاربات التالية:

أولاً: الحد من سلبيات الوضع الراهن باتجاه تغييره، بما يشمل الحد من المخاطر والأضرار والحفاظ على المكتسبات والأهداف الوطنية والحقوق الجماعية والفردية، وتنمية عوامل الصمود والمقاومة، ورفض المفاوضات الثنائية والحلول الانتقالية المطروحة في سياقها، والبناء على العوامل الإيجابية محليا وعربيا ودوليا بما يخدم دعم القضية الفلسطينية وإفشال السيناريوهات المفضلة لإسرائيل.

ثانياً: اعتماد مقاربات حذرة في بناء المتطلبات الإستراتيجية ذات العلاقة بتحقيق إعادة بناء الوحدة، ووقف المفاوضات الثنائية، وتوسيع وتطوير المقاومة، والتوجه التدريجي إلى الأمم المتحدة، وكذلك الخروج التدريجي من مسار "أوسلو" عبر التحلل من قيود والتزامات اتفاق أوسلو وملحقته، وإعادة النظر في شكل ودور ووظائف السلطة، وبخاصة أن إسرائيل تجاوزت جوهرها الالتزامات الخاصة بها بموجب هذا الاتفاق، وتسعى لتكريس بقاء الالتزامات الفلسطينية المجحفة، مثل الاعتراف بإسرائيل دون اعتراف إسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، ومحاربة العنف و"الارهاب"، والتنسيق الأمني، وقيود بروتوكول باريس الاقتصادي.

ثالثاً: اعتماد مقاربات شاملة في بناء المتطلبات الإستراتيجية باتجاه إعادة بناء التمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، والتحلل من قيود والتزامات "أوسلو"، ورفض العودة إلى مربع المفاوضات الثنائية والتمسك بمطلب عقد مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة وعلى أساس القانون الدولي لتطبيق قرارات الأمم المتحدة وليس إعادة التفاوض بشأنها، واعتماد المقاومة الذكية الشاملة بمختلف أشكالها، بالترافق مع التوجه للانضمام إلى مختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة.

رابعاً: التحول الإستراتيجي باعتماد سيناريو تفجير الوضع مع إسرائيل، بتبني إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني، تقوم على تعريف هدف تقرير المصير بشكل مختلف، ودون أن يشمل بالضرورة إقامة الدولة المستقلة، وعلى قاعدة النضال من أجل هزيمة وتفكيك النظام الاستعماري الاستيطاني الإحلالي العنصري.

ويعني ذلك صياغة إستراتيجية لمناهضة سياسة الفصل العنصري، والانضمام إلى الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والعمل على تأسيس لجنة دائمة في الأمم المتحدة على غرار اللجنة الخاصة بسياسات الفصل العنصري التي مارستها حكومة جنوب إفريقيا.

وترى مجموعة التفكير الإستراتيجي أن البيئة الحالية للصراع في ظل معطيات الوضع القائم، لا تسمح بالانتقال دفعة واحدة إلى تبني الإستراتيجية الجديدة للتحرر الوطني، وأن نقطة البداية في مسار التغيير المنشود تقتضي أن ينصب الجهد الوطني الفلسطيني كأولوية أولى على وقف المفاوضات الثنائية، وفي حالة استمرار هذه المفاوضات خلافا للدعاءات الموجهة للقيادة الفلسطينية من قوى ونخب الشعب الفلسطيني للانسحاب منها، فإن مزيداً من الجهد الوطني يجدر أن يتركز على الحد من الأضرار الناجمة عن هذه المفاوضات عبر تعامل القيادة الفلسطينية معها كخيار تكتيكي اضطراري يترافق مع الجمع ما بينها وبين استكمال التوجه إلى الأمم المتحدة، وتفعيل المقاومة الشعبية والمقاطعة، وإعطاء الأولوية لتحقيق الوحدة الوطنية، والحفاظ على المكتسبات الوطنية ووقف نزيف التدهور في مكانة القضية

الفلسطينية، وتمكين الموقف الفلسطيني بعناصر القوة الكفيلة بوقف وإنهاء خيار التفاوض الثنائي في أقرب فرصة، كما هو مفصل في سياق هذه الوثيقة.

فعلى الرغم من استئناف المفاوضات الثنائية، تزداد القناعة بوجود فجوة غير قابلة للتجسير بين إقرار هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ورفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، من جهة، وبين موقف الحكومة الإسرائيلية الساعي لفعل كل ما من شأنه حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وبخاصة من خلال تصعيد وتسريع مخططات الاستيطان والتهويد والتهمجير القسري، بهدف الوصول إلى نقطة يصبح فيها التراجع عن الأمر الواقع الإسرائيلي أمرا شبه مستحيل، كما تقضي على أي سيناريو لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة منذ العام 1967.

إن انغلاق أفق التسوية السياسية التفاوضية القائمة على مبدأ "حل الدولتين" بفعل السياسات الإسرائيلية المتصاعدة نحو الوصول إلى نقطة يصعب فيها التراجع عن الأمر الواقع الإسرائيلي، لا ينتقص من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لكنه يعني أن القيادة الفلسطينية، والمجتمع الدولي عموما، يقتربان أكثر من النقطة التي يتوجب فيها اختيار أحد سيناريوهين إستراتيجيين، على أن يجري التوضيح بشكل قطعي لإسرائيل بأنه لن يكون هناك "سيناريو ثالث" غيرهما، من قبيل الحل الانتقالية المتداولة (دولة ضمن حدود مؤقتة مغطاة أو غير مغطاة بإعلان مبادئ)، يمكن أن يقبله الفلسطينيون والمجتمع الدولي:

الأول: ممارسة حق تقرير المصير بما يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام 67، وعاصمتها القدس، وهو السيناريو الذي يصبح مع بقاء الوضع الراهن على حاله أقل واقعية يوما بعد آخر، وإن كان لا يزال الأكثر تفضيلا لدى المجتمع الدولي، كما عبر عنه التصويت لصالح رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب. غير أن تحقيق هذا السيناريو يصطدم بالنتائج المترتبة على سياسة فرض الوقائع على الأرض ضمن أيديولوجية "الدولة اليهودية" المهيمنة على التيار المركزي الحاكم في إسرائيل.

الثاني: ممارسة حق تقرير المصير، دون أن يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحتلة عام 67، وعاصمتها القدس. وهو سيناريو يعني التسليم الإستراتيجي بوجود نظام استعماري استيطاني عنصري ينتمي إلى نفس عائلة نظام الفصل العنصري المعرف دولياً، لكنه يحتفظ بمواصفات نموذج الخاص الذي يعيد إنتاج الآليات الأكثر ملاءمة لاستمرار السيطرة والهيمنة على الكيانات/ التجمعات الفلسطينية القائمة في نطاق فلسطين التاريخية، وفق خصائص وظروف كل منها.

ويفتح ذلك أفق التفكير الإستراتيجي الفلسطيني على إعادة تعريف مضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما وجد داخل وطنه وخارجه، بعيداً عن "فكرة الدولة" في الضفة والقطاع، والتركيز على تبني إستراتيجيات للتحرر الوطني تركز على التمسك بخطاب الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وعدم شرعية نظام الاستعمار والاستيطان والتمييز العنصري، والكفاح في سبيل هزيمة وتفكيك هذا النظام، وبما يفتح الأفق أمام التفكير في السيناريوهات الإستراتيجية المتداولة في بعض الأوساط، سواء فيما يتعلق بالدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية أو الكونفدرالية.

إستراتيجية انتقالية تدريجية

تمهيد

بالرغم من مرور خمس سنوات على إصدار مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني الوثيقة الإستراتيجية الأولى في آب 2008، تحت عنوان "استعادة زمام المبادرة .. الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي"، و مرور سنتين على الوثيقة الثانية في تموز/ يوليو 2011، تحت عنوان "تحو إستراتيجيات جديدة للتحرر الوطني الفلسطيني .. خيارات لتحقيق الغايات الإستراتيجية الفلسطينية في ظل انهيار المفاوضات الثنائية"، فإن المحطات المتتالية على صعيد انقطاع أو استئناف المفاوضات، بشكلها المباشر أو غير المباشر، العلني أو السري أو الاستكشافي، إنما عززت الاستخلاص الرئيسي في هاتين الوثيقتين، وهو أن خيار المفاوضات الثنائية الذي اعتمد على مدى عشرين عاما بهدف إنهاء الصراع مع إسرائيل قد انتهى في المستقبل المنظور، من حيث فشله في تحقيق تسوية تضمن إقامة الدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير، بفعل السياسة الإسرائيلية الراضية لمبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية، والممعنة في فرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد والسلاح لإدامة الاحتلال الكولونيالي الاستيطاني العنصري على الأرض الفلسطينية، بالترافق مع تصعيد خطير في منحى تنفيذ سياسات التطهير العرقي والتهجير القسري المهدة لوجود الفلسطينيين على أرضهم، سواء في النقب في أراضي 48، أو في القدس والأغوار وغيرها من المناطق في أراضي 67.

إن استئناف المفاوضات الثنائية وفق خطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، دون مرجعية وأهداف واضحة وتغيير في أطرافها وأطرافها والجهة الراعية لها، وقبل ذلك في ظل مزيد من الاختلال في ميزان القوى مع تعمق الاحتلال العسكري الاستيطاني العنصري للأرض الفلسطينية، لا يغير من حقيقة وصول خيار التفاوض الثنائي إلى طريق مسدودة، مع استمرار حاجة إسرائيل له للحفاظ على الوضع القائم، أو إعادة

إنتاجه عبر حل إنتقالي جديد أكثر سوءا وخطورة على الحقوق الفلسطينية من اتفاق "أوسلو"، وكمادة علاقات عامة على المستوى الدولي تحرر الحكومة الإسرائيلية من احتمالات العزلة الدولية، وكغطاء يعزز مواصلة ذات السياسة المندفعة في تكريس الاحتلال والاستيطان وتدمير فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في المقابل، يطرح انسداد أفق خيار المفاوضات الثنائية، وجوب التفكير في الخيارات والإستراتيجيات البديلة التي تمكن من توفير متطلبات وأساليب الانتقال إلى إستراتيجيات للتحرر الوطني في ظل إنهاء إسرائيل لخيار التسوية التفاوضية و"حل الدولتين". إن المحفز الرئيسي لاعتماد متطلبات وخيارات إستراتيجية انتقالية موجهة للبناء الداخلي وإحداث تغيير في ميزان القوى السائد تمهيدا للانتقال إلى إستراتيجيات جديدة وفعالة للتحرر الوطني، يكمن في الحاجة إلى بناء متطلبات ومقومات إعادة انتزاع زمام المبادرة نحو الوصول إلى "نقطة التحول" المطلوبة، من خلال إعادة النظر في الأهداف والأساليب قصيرة ومتوسطة المدى، التي يمكن تنفيذها بشكل مترابط ومتصاعد في سياق محلي وإقليمي ودولي.

ويشمل ذلك العمل على استعادة الوحدة الوطنية، وتصعيد وتوسيع المقاومة الذكية، واتباع إستراتيجية مدروسة ومتدرجة للخروج من مسار "أوسلو"، ونقل ملف القضية الفلسطينية والصراع ضد الاحتلال والاستيطان والعنصرية إلى الأمم المتحدة بالاستفادة من مكانة فلسطين كعضو مراقب، ودرء العواقب السلبية في المتغيرات العربية، وبخاصة فيما يتعلق بتهميش القضية الفلسطينية، وتشجيع الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية على تكثيف مساعيها الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية والحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني تحت غطاء حل نهائي أو إنتقالي يتحول إلى نهائي، بالترافق مع توظيف الجوانب الأخرى الإيجابية في المتغيرات العربية، لاسيما استعادة دور الإرادة الشعبية منذ منذ اندلاع الثورات والانتفاضات في عدة بلدان عربية، بما يفتح آفاقا جديدة لإعادة تجديد النضال الفلسطيني على أسس أكثر فاعلية.

مقدمة

تركز هذه الوثيقة على تحليل رزمة من المقاربات والمتطلبات والخيارات الإستراتيجية الانتقالية التي تشتمل على أهداف ومهمات وأساليب متنوعة، تمكن من التحول إلى مسار إستراتيجي بديل للتحرك الوطني. وتشمل هذه المتطلبات والخيارات محاور أساسية ذات بعد تكاملي في أهدافها وديناميكية تأثيرها وآفاق تطوره، مثل الوحدة الوطنية عبر إعادة بناء التمثيل الوطني، والخروج من مسار أوسلو، ووقف المفاوضات، وتوسيع وتفعيل المقاومة الذكية، والانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات والمنظمات الأممية بالاستفادة من المكانة الجديدة لدولة فلسطين كعضو مراقب، والاستفادة من المتغيرات العربية لصالح إعادة إحياء المشروع الوطني الفلسطيني.

وفي ساق إعداد هذه الوثيقة، أظهرت النقاشات ضمن مجموعة التفكير الإستراتيجي، وفي لقاءات المجموعات البؤرية التي ناقشت ست أوراق عمل مرجعية أعدها خبراء، إضافة إلى ورشات العمل القطاعية، أن الفلسطينيين باتوا بعد 65 عاما على النكبة، وعقدين على إبرام اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية، أكثر بعدا عن تحقيق أهدافهم الوطنية الإستراتيجية، الأمر الذي يعد الترجمة الأكثر كارثية لتعمق الفجوة في ميزان القوى لصالح دولة الاحتلال والاستيطان والعنصرية، ويؤكد الحاجة الملحة لتبني إستراتيجية وطنية تحافظ على الوجود البشري الفلسطيني، وتدعم مقومات الصمود، وتحفظ المكاسب والحقوق الوطنية، وتتصدى للمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية وتوسع نطاق مظاهر التجزئة والتشتت والتشردم بين التجمعات الفلسطينية، وفي داخلها، وعلى مستوى مكونات الحقل السياسي الفلسطيني.

إن الاستنتاج الأبرز في ضوء ذلك يتمثل في الحاجة إلى تبني إستراتيجية وطنية انتقالية تقوم على تحقيق رزمة مترابطة من المتطلبات والخيارات الإستراتيجية، واعتماد وسائل فعالة لتنفيذ عدد من المهمات الموجهة نحو تقليص هذه الفجوة في ميزان القوى.

ويتطلب ذلك التركيز على أربع مهمات عاجلة:

أولاً؛ الحد من التأثيرات السلبية للوضع القائم حالياً، من خلال درء المخاطر وتقليل الخسائر والدفاع عن المكتسبات والأهداف الوطنية والحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم في أراضي 48 و67 وبلدان الشتات، ووقف التدهور في مكانة القضية الفلسطينية، وكذلك وقف المفاوضات الثنائية برعاية أميركية، ورفض الحلول المطروحة في سياقها، وبخاصة فيما يتعلق بخطر فرض حل انتقالي طويل الأمد، مغطى أو غير مغطى بإعلان مبادئ، يشمل إقامة "دولة شكلية" في نطاق المعازل القائمة في الضفة الغربية.

ثانياً؛ تمكين الشعب الفلسطيني عبر إعادة بناء الوحدة والتمثيل الوطني والقيادة الوطنية على أساس عقد وطني جديد (ميثاق)، ونظام داخلي يتيح تمثيل جميع أفراد وتجمعات الشعب الفلسطيني، وبرنامج سياسي توافقي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتوفير مقومات الصمود والحفاظ على الوجود البشري الفلسطيني على الأرض، انطلاقاً من التقدير بأن تسوية متوازنة تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية باتت مستحيلة، مما يطرح أن الهدف المركزي من وراء تمكين الشعب الفلسطيني هو توفير عوامل القوة الأهم (الوحدة الإستراتيجية/ القيادة الإستراتيجية) في سبيل النجاح في تغيير الأمر الواقع الحالي الذي يخدم تقدم السيناريوهات المفضلة لإسرائيل. ولا يستبعد ذلك إمكانية التعامل، حتى في ظل الانقسام، مع مبادرات وأفكار تتعلق بتعزيز التنسيق المشترك بين السلطتين في الضفة والقطاع شريطة وضع ذلك ضمن رؤية وطنية شاملة لإنهاء الانقسام وليس إدارته وإطالة عمره.

ثالثاً؛ إفشال السيناريوهات المفضلة للجانب الإسرائيلي عبر التمسك بالحقوق الفلسطينية التاريخية، وإبقاء القضية الوطنية حية، وتطوير وتفعيل المقاومة الوطنية لاستنزاف الاحتلال ورفع كلفته، ووقف وإنهاء الخيار التفاوضي الذي بدأ منذ العام 1991، والخروج التدريجي من مسار "أوسلو"، بما في ذلك إعادة النظر في شكل ووظائف السلطة، والاستعداد لسيناريو إنهيارها أو حلها بسبب السياسات الإسرائيلية، وتأثير الضغوط المتنوعة عليها، وفشل التوصل إلى حل نهائي يكفل إقامة الدولة الفلسطينية، إضافة إلى نقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، انطلاقاً من ميزات رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، بما يراكم عوامل قوة موجهة إلى تضيق فجوة الاختلال الفادح في ميزان القوى السائد، على طريق إحداث تغيير يسمح بتحقيق تسوية متوازنة أو تبني أحد الخيارات الإستراتيجية المفضلة للفلسطينيين.

رابعاً؛ صياغة إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني تتطرق من التحول عن "فكرة الدولة" نحو التمسك بالحقوق التاريخية والطبيعة والحق في تقرير المصير، على قاعدة هزيمة وتفكيك نظام السيطرة الاستعماري الاستيطاني العنصري، وليس التعايش أو التصالح معه، كخيار استراتيجي مفضل لدى الفلسطينيين.

ويعني ذلك، إعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي، بالجمع خلال فترة انتقالية ذات أهداف ووسائل تنفيذ قصيرة ومتوسطة المدى بين متطلبات تمكين الشعب الفلسطيني من جهة، وإفشال السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، وبناء مقومات الانتقال نحو خيارات إستراتيجية جديدة وفعالة للتحرر الوطني من جهة أخرى.

وقد سبق لمجموعة التفكير الإستراتيجي أن وصلت إلى مثل هذا الاستنتاج في وثيقتها الأولى عام 2008 حول "استعادة زمام المبادرة.. الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي"، والتي حددت أن المهمة الإستراتيجية الأولى بالنسبة للفلسطينيين هي العمل وبشكل مفصل على إعادة تشكيل التوجه نحو إستراتيجية فلسطينية جديدة متضمناً المسار الاستراتيجي المفضل ومجموعة كاملة من وسائل التنفيذ، تستند إلى استبدال عرض عام 1988 باستراتيجية جديدة، ليس فقط لفظياً بل واقعياً. واعتبرت أن هذه المهمة يجب أن تؤخذ على محمل الجد، وعلى افتراض أن المفاوضات سوف تفشل، حتى لو استعملت فقط كتهديد استراتيجي لإجبار إسرائيل على التفاوض بجدية، مع العلم أن "التهديد الفارغ ليس تهديداً من الناحية الإستراتيجية، ومجرد الخداع لا يجدي نفعا". غير أن الإستراتيجية البديلة ليست جاهزة، ولا تهبط من السماء، كما أنها مكلفة، وبخاصة أنها تستدعي المجابهة على مختلف الصعد. لذا، يقتضي الوصول إلى نقطة التحول في المسار الإستراتيجي العمل الدؤوب لبناء إستراتيجية التحرر الوطني البديلة، والاستعداد لها، في سياق عملية تدريجية تقلل الكلفة على الشعب الفلسطيني، وترفعها لدى الخصم، وتفشل أهدافه الإستراتيجية، وتعظم من الدعم العربي والدولي للخيارات الإستراتيجية الجديدة المفضلة للفلسطينيين.

وفي حين تضمنت الوثيقتان الأولى والثانية لمجموعة التفكير الإستراتيجي رزمة من السيناريوهات والخيارات، فإن الوثيقة الحالية تركز على المقاربات اللازمة لإعادة انتزاع زمام المبادرة في بناء المتطلبات وتحديد المهمات ووسائل التنفيذ ذات العلاقة تحديداً بعملية إعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي

بالتركيز على المسار الإستراتيجي المفضل خلال فترة انتقالية متوسطة المدة تصل ذروتها بالوصول إلى نقطة التحول باتجاه صياغة إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني تركز على تحقيق الهدف الوطني الإستراتيجي المتمثل بممارسة حق تقرير المصير بصفته حقا جمعيًا للفلسطينيين أينما وجدوا، دون أن يشمل تحقيق الاستقلال في دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 67.

إن مثل هذا التحول في المسار الإستراتيجي يفرض على التفكير الإستراتيجي الفلسطيني البحث في معادلة دقيقة لا تخلط بين الممكن والمرغوب، وتتطلق من الأمر الواقع باتجاه نقطة التحول المرجوة، على أساس حسابات دقيقة للمصالح وموازين القوى، والبناء على المكتسبات الفلسطينية في كل مرحلة. إذ لا يمكن الانتقال من خيار التسوية التفاوضية على أساس مبدأ "حل الدولتين" إلى خيار إستراتيجي آخر دفعة واحدة، دون أخذ خصائص وسمات الواقع القائم بعين الاعتبار، وبخاصة أنه ترتبت على العقدين الماضيين من بدء مسار "أوسلو" أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، ونمت مصالح مرتبطة بها، كما أن الاختلال في ميزان القوى لصالح الاحتلال من جهة، وتشكل بنى ومصالح مرتبطة بحالة الانقسام الداخلي من جهة أخرى، والمتغيرات في البيئة المحيطة إقليمياً ودولياً، تجعل مثل هذا الانتقال مرة واحدة مستحيلًا، وإذا تم سيكون بمثابة قفزة انتحارية نحو المجهول. لذلك، لا بد من المرور في مرحلة/ مراحل انتقالية تتداخل فيها بعض المهام ووسائل العمل ضمن الإستراتيجية المعتمدة حالياً من جهة، ومهام ووسائل العمل التي تقتضيها المتطلبات والخيارات الانتقالية باتجاه الوصول إلى نقطة التحول في المسار الإستراتيجي من جهة أخرى، بل إن بعض هذه الخيارات نفسها يشتمل على مراحل متدرجة، لكنها تتكامل في الانتقال من سيناريو إلى آخر وفق خصائص وشروط الوضع القائم من أجل تغييره وليس التسليم به.

ويشمل المسار الإستراتيجي المفضل خلال المرحلة الانتقالية سبعة متطلبات/ خيارات إستراتيجية ذات أهداف وأبعاد ووسائل تنفيذ مترابطة التأثير، وتشكل مرتكزات إعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي، وهي:

أولاً: إعادة بناء التمثيل الوطني عبر استعادة وحدة الكيان المؤسساتي التمثيلي والبرنامج الوطني المشترك والقيادة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أساس بلورة ميثاق وطني جامع. ولا تعني إعادة

بناء مؤسسات منظمة التحرير أن هذه العملية سوف تتم بنفس الطريقة التي تمت في أواسط الستينيات من القرن الماضي، فالظروف والشروط التي ساهمت في بروز المنظمة بالطريقة السابقة لم تعد قائمة، وأي عملية إعادة بناء لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والتطورات والخبرات المتراكمة، والخصائص التي تميز التجمعات الفلسطينية المختلفة، ولكن بالتركيز على عوامل الوحدة التي تجمع الفلسطينيين أينما كانوا.

وتعد هذه المهمة المدخل الأساسي للنجاح في تنفيذ باقي المهمات، لأنها تستهدف إعادة بناء المؤسسة الجامعة والقيادة الواحدة والبرنامج الواحد وتجميع مصادر قوة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وتشمل هذه العملية إنهاء الانقسام الداخلي وتحقيق الوحدة، كمتطلب إستراتيجي ضروري وليس مجرد خيار من بين خيارات أخرى، حتى ولو تم تحقيق ذلك عبر خطوات تدريجية، شريطة أن يفضي ذلك إلى إنهاء الانقسام وليس إدارته وتأييده.

ثانياً: الخروج من مسار أوسلو، عبر عملية متدرجة تشتمل على مجموعة مترابطة من الخطوات والإجراءات التي تنفذ بشكل تصاعدي وتدرجي، بما في ذلك إعادة النظر في شكل ودور ووظائف والتزامات السلطة الفلسطينية، وكذلك الاستعداد لسيناريوهات أخرى قد تفرضها بيئة الصراع، مثل حل أو إنهاء السلطة.

ثالثاً: تعزيز وتوسيع المقاومة الوطنية الشاملة للاحتلال والعنصرية، انطلاقاً من حقيقة أن المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها الكفاح المسلح، حق من الواجب على الفلسطينيين ممارسته، ضمن إستراتيجية توافقية حول أشكال وأساليب المقاومة الملائمة لكل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، بحيث تكون مقاومة ذكية مثمرة تخضع للمصلحة الوطنية والبرنامج المشترك والمؤسسات الوطنية بعد إعادة بنائها لتمثل الفلسطينيين جميعاً، وتكون قادرة على رفع كلفة الاحتلال وإحداث تغييرات تراكمية في ميزان القوة.

رابعاً: وقف وإنهاء الخيار التفاوضي الذي بدأ في مؤتمر مدريد عام 1991، بما يعزز إعادة تشكيل المسار الإستراتيجي بالاستناد إلى استبدال عرض عام 1988 باستراتيجية فعالة جديدة. ويمكن البدء حالياً برفض إعادة استنساخ خيار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية احتكارية، ودون مرجعية وأسس و ضمانات واضحة. إن وصول خيار التفاوض الثنائي إلى طريق مسدود يستدعي أن يحدد الفلسطينيون في هذه المرحلة ما الذي

يريدون تحقيقه من المفاوضات، وما هي الأطر والأسس والمرجعيات الكفيلة بتحقيق أهدافهم، وما هو التوقيت المناسب للتفاوض في ضوء حسابات ميزان القوة؟

ويجدر بالفلسطينيين في سياق كهذا، أن يتبنوا خطابا موجها للمجتمع الدولي ينطلق من رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، لا تزال جميع أراضيها ومواردها تخضع لسيطرة لاحتلال منذ العام 67، وأن يطالبوا بإجراء مفاوضات شاملة متعددة الأطراف في إطار مؤتمر دولي كامل الصلاحيات مرجعيته وهدفه تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وليس إعادة التفاوض بشأنها.

ومع ذلك، لا يستبعد مثل هذا التوجه، إذا لم يتم وقف المفاوضات الثنائية والانسحاب منها كخطوة ذات أولوية، إمكانية الجمع، مؤقتا واضطراريا، بين هذه المفاوضات الثنائية والعمل على بناء الخيارات الانتقالية الأخرى، وذلك على أساس تعامل القيادة الفلسطينية مع هذه المفاوضات كإجراء تكتيكي اعتراضي يهدف إلى فضح السياسة الإسرائيلية وتحميلها مسؤولية انسداد العملية السياسية القائمة على مبدأ "حل الدولتين"، وتجنيب أوسع تأييد دولي لخيار المفاوضات الذي يخدم القضية الفلسطينية عندما تتوفر شروط تحقيق تسوية سياسية.

خامسا: البناء على رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب، عبر اعتماد إستراتيجية تشمل على سيناريوهات مترابطة ومتدرجة تبعا لمستوى تطور الصراع ومستوى الجاهزية الفلسطينية والعوامل الإقليمية والدولية ذات العلاقة، وتبدأ بالانضمام جزئيا لمجموعة من المعاهدات والاتفاقات والوكالات الأممية، ومن ثم الانضمام الشامل لهذه المعاهدات والوكالات، وصولا إلى التحول باتجاه تبني إستراتيجية مناهضة لسياسة الفصل العنصري انسجاما مع التحول نحو الإستراتيجية الجديدة للتححر الوطني.

سادسا: توظيف المتغيرات العربية لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية وتوفير العمق العربي الداعم سياسيا ومعنويا وماديا لسمود الشعب الفلسطيني ولإستراتيجيات الكفاح الوطني ضد الاحتلال والعنصرية، انطلاقا من مبادئ الحفاظ على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، دون إلغاء أو إضعاف البعد العربي والتحرري والإنساني للقضية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ورفض تدخلها في الشؤون الفلسطينية، وعلى أساس احترام إرادة وخيارات ومصالح الشعوب العربية في التححر والاستقلال والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

سابعاً: مواجهة خطاب "الدولة اليهودية" والتأثير على الرأي العام الإسرائيلي والاستفادة من دور القوى والأصوات المتضامنة مع حقوق الشعب الفلسطيني، على قاعدة التمسك بخطاب الحقوق التاريخية وبجوهر القيم الإنسانية في الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي وعنصريته، وبما يخدم مواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية وإفشال إهدافها، وقطع الطريق على استخدام التأثير في الرأي العام في أوساط اليهود داخل وخارج إسرائيل غطاءاً للتطبيع وإضعاف حملة المقاطعة السياسية والاقتصادية والأكاديمية والثقافية لدولة الاحتلال والعنصرية.

إن المدخل الأساسي في هذا السياق هو مواجهة خطاب "الدولة اليهودية" في ظل انسداد الأفق أمام التسوية القائمة على مبدأ "حل الدولتين"، بالانتقال من خطاب "بناء الدولة على حدود عام 67"، و"صنع السلام بين طرفين متكافئين"، إلى خطاب الحقوق التاريخية وجوهره الإنساني العادل الذي يوحد الشعب والأرض والقضية.

تعريف بمجموعة التفكير الإستراتيجي

مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني: هي منتدى مفتوح وتعددي للحوار والنقاش الإستراتيجي، يقوم الفلسطينيون من خلاله من مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية بالتحليل الإستراتيجي لبيئة الصراع مع إسرائيل؛ بهدف تقوية وتوجيه المشروع الوطني الفلسطيني للتحرر والاستقلال. وتأمل المجموعة أن تسهم هذه الوثيقة في إثراء الحوار الوطني الجاري، ومساعدة صناع القرار الفلسطينيين في تبني التوجهات الأكثر إفادة للمصالح الوطنية الفلسطينية العليا في هذه المرحلة الزمنية الحاسمة من كفاحنا الوطني.

أنجزت المرحلة الأولى من عمل مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني في أيلول 2008، وانتهت بإصدار وثيقة هامة بعنوان "استعادة زمام المبادرة - الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي". وتم على أساسها وما سبقها من عمل ولقاءات إنجاز المرحلة الثانية من عمل المجموعة عبر ثلاث ورش عمل، عقدت في كل من أريحا وغزة عام 2010 وإسطنبول في 2011. تمثل هذه الوثيقة المرحلة الثالثة من عمل المجموعة، واستندت إلى نقاشات واسعة اعتمدت فيها سكرتاريا المجموعة منهجية تنظيم ورشات العمل في رام الله وغزة والقاهرة وعمّان، لمناقشة محاور محددة، ومن ثم تنظيم جلسات نقاش لمجموعات بؤرية ناقشت 6 أوراق عمل مرجعية عكف على إعدادها وتطويرها عدد من الخبراء المختصين في مجالات التفكير الإستراتيجي، وتناولت المحاور الرئيسية للاستراتيجيات المفضلة ضمن المسار الإستراتيجي الانتقالي الذي تقترحه هذه الوثيقة على المدى المتوسط، ومن ثم عرضت مسودة هذه الوثيقة للنقاش في ورشات عمل قطاعية، بمشاركة شخصيات مختارة من أبرز القطاعات في المجتمع الفلسطيني.

كما كان الحال في الوثيقتين الأولى والثانية، لا تتصدى هذه الوثيقة لمهمة صياغة إستراتيجية وطنية فلسطينية جديدة، ولا تزعم ذلك، فهذه المهمة هي مسؤولية القادة المنتخبين للشعب الفلسطيني. بيد أنها تسعى هذه المرة لوضع إشارات تساعد على بلورة الإستراتيجيات المطلوبة، وتهدف للبناء على التحليل المعمق لرمزة الخيارات الإستراتيجية التي وردت في الوثيقتين الأولى والثانية، لتنتقل إلى تحديد الخيارات المفضلة

على المدى المتوسط (5 - 7 سنوات) كمرحلة انتقالية تؤسس للوصول إلى نقطة التحول باتجاه صوغ إستراتيجيات جديدة بديلة للتحرك الوطني. وبذلك، فإنها تقترح توصيات مباشرة تتعلق بالسياسات والخطوات والأدوات اللازمة ضمن كل من الخيارات الإستراتيجية المفضلة فلسطينياً، تحت عنوان الإستراتيجيات الانتقالية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التحول في المسار الإستراتيجي بعد مرور عقدين على إبرام اتفاق أوسلو وملحقاته دون تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الوطنية في التحرر من الاحتلال والعنصرية وتقرير المصير.

وبالرغم من أن أعضاء مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني، شاركوا في المناقشات التي دارت في ورش العمل، وأسهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في اقتراح وصوغ الأفكار التي تتضمنها هذه الوثيقة، إضافة لمشاركة العشرات في نقاشات المجموعات البؤرية وورشات العمل القطاعية، ومساهمة 6 خبراء في إعداد أوراق العمل المرجعية، غير أنه يجدر التأكيد على أنه في الوقت الذي تتمتع فيه هذه الوثيقة بالإجماع القوي على جوهرها العام، إلا أن ذلك لا يعني أن كل فرد من أفراد المجموعة، أو من ساهم في النقاشات، يوافق على كل فكرة من الأفكار الواردة فيها. ومع ذلك، يمكن القول بقدر كبير من الثقة: إن روح وتوجه هذه الوثيقة يعكسان القدر الأكبر من إرادة الشعب الفلسطيني إزاء مستقبله القريب والبعيد في التخلص من الاحتلال وإنجاز حق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال وحق العودة. ومن الطبيعي بكل الأحوال أن تستمر المناقشات والرؤى الوطنية حول اجترح أفضل الإستراتيجيات الممكنة، وهو أمر حيوي وضروري ويجب أن يرحب به في سياق أي نقاش ديمقراطي حقيقي حول المستقبل الفلسطيني.

الوثيقة الأولى

صدرت الوثيقة الإستراتيجية الأولى في آب/ أغسطس 2008 تحت عنوان "استعادة زمام المبادرة .. الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي"، وهدفت إلى تشجيع تطوير استراتيجية فلسطينية موحدة وشاملة لإنهاء الاحتلال، من خلال النظر في الخيارات الاستراتيجية، وتطوير أدوات تحليلية لتقييم هذه الخيارات، وتحدد المسلك الاستراتيجي الأمثل. وفي هذا السياق، ركزت الوثيقة على تحليل السيناريوهات

المقبولة للفلسطينيين، وتلك غير المقبولة، والتي تعتبر في المقابل مفضلة للإسرائيليين. وتضمنت رزمة من الخيارات الإستراتيجية التي تساعد على تحديد المسار الإستراتيجي المفضل، والذي تم تلخيصه في "القيام بإجبار إسرائيل وبشكل نهائي وقاطع على التفاوض فوراً وبجدية على اتفاقية حل دولتين مقبول للفلسطينيين، أو مواجهة واقع إعادة التوجه الإستراتيجي الفلسطيني وباتجاه مختلف تماماً- وهو حل أقل ملاءمة بالنسبة لإسرائيل". لكنها في المقابل، حثت على "الإبقاء على حل الدولة الواحدة ووصاية الأمم المتحدة كاحتياط لاستعمالهما كنوع من التهديد، على أن يتم تطويرهما ليكونا السيناريوهين المفضلين، في حال فشل السيناريو المفضل (حل الدولتين)".

وأوضحت الوثيقة أنه "إذا ارتأى الفلسطينيون أن إسرائيل فشلت في التصرف على النحو المذكور أعلاه، فإن التآرجح الحالي في ميزان الحل غير المستقر تجاه حل الدولتين يعتبر لاغياً بالنسبة للفلسطينيين. وتكون إسرائيل هي من ألغى هذا الحل وتحمل تبعاً لذلك كامل المسؤولية. وفي هذه الحالة، ستتغير كافة الحسابات الاستراتيجية السابقة والمتعلقة بالأفضلية والقوة. وليس من المحتمل أن نعود ثانية لطرح حلول على أساس عرض 1988 والتي استمرت طيلة عشرين عاماً. وبدلاً من ذلك، سنقوم باستبداله بواحد من السيناريوهات المحفوظة والتصرف طبقاً".

الوثيقة الثانية

صدرت الوثيقة الإستراتيجية الثانية في تموز/ يوليو 2011، تحت عنوان "نحو إستراتيجيات جديدة للتحرك الوطني الفلسطيني .. خيارات لتحقيق الغايات الإستراتيجية الفلسطينية في ظل انهيار المفاوضات الثنائية"، واستندت إلى استخلاص رئيسي حظي بشبه إجماع في نقاشات مجموعة التفكير الإستراتيجي، مفاده أن "خيار المفاوضات الذي تبنته القيادة الفلسطينية على مدى عشرين عاماً بهدف إنهاء الصراع مع إسرائيل قد انتهى في المستقبل المنظور". وركزت على تحديد الأهداف الإستراتيجية الفلسطينية، المتمثلة فيما يلي: إنجاز حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما يشمل حقه في إقامة دولة مستقلة بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام 1967، وإنجاز حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون

الدولي، وتحقيق المساواة للفلسطينيين الموجودين في داخل إسرائيل وضمان حقوقهم الفردية والجماعية، بالإضافة إلى الهدف الآني المتمثل في رفع الحصار عن غزة، هذا مع الأخذ بالاعتبار وجود تفسيرات مختلفة لهذه الأهداف". كما قامت بتحليل الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في ضوء السيناريوهات المقبولة وغير المقبولة، وبما يمكن من تحقيق الغايات الإستراتيجية الفلسطينية في ظل انهيار المفاوضات الثنائية.

وأشارت الوثيقة إلى وجود نوع من التوافق ضمن مجموعة التفكير الإستراتيجي، على أن السيناريو الأول الخاص بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس، وإيجاد حل لقضية اللاجئين وفقا للقانون الدولي، "هو الهدف الإستراتيجي الوطني الفوري". لكن بعض الأعضاء فضلوا في نهاية المطاف سيناريو الدولة ثنائية القومية، أو الدولة الديمقراطية لجميع مواطنيها، مع وجود استعداد للتوحد وراء السيناريو الأول "طالما أنه الأكثر جدوى"، و"يتلقى أقصى قدر من الدعم الدولي".

أهداف الوثيقة الثالثة

تهدف هذه الوثيقة إلى إثارة النقاش حول الخيارات الإستراتيجية الرئيسية المتوفرة للفلسطينيين ضمن إستراتيجيات تغيير انتقالية لبناء عناصر القوة على المدى المتوسط، وإفشال السيناريوهات الإسرائيلية، بما يؤسس للانتقال إلى مسار من التحول الإستراتيجي نحو صوغ إستراتيجيات جديدة وفعالة للتحرر الوطني، على خلفية الفشل المحتوم لخيار المفاوضات الثنائية.

ولذلك، فهي تقترح مجموعة من الأهداف والأساليب المتعددة ذات الطابع الانتقالي في بعض جوانبها، لكنها تتكامل لتكوين إستراتيجية فلسطينية انتقالية متكاملة تعزز عناصر القوة لدى الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وتركز على استهداف عناصر الضعف لدى الخصم، من أجل بناء مقومات بلورة وتنفيذ إستراتيجيات التحرر الوطني، التي تعد المهمة المركزية للقيادات والنخب الفلسطينية خلال فترة تنفيذ الخيارات الإستراتيجية الانتقالية.

وتحدد الوثيقة المسار الإستراتيجي المفضل لتغيير الوضع الراهن وتحقيق الأهداف الوطنية، من خلال رزمة من الخيارات والتوجهات الإستراتيجية ذات الأهداف والأساليب التي تركز على الخروج من مسار أوصلو، وتوفير متطلبات وشروط بناء إستراتيجية تتحول من الخطاب المرتكز على فكرة "الدولتين" إلى خطاب الحقوق التاريخية، دون تجاهل اعتبارات بقاء خيار "الدولة المستقلة" على الطاولة، ولكن ضمن سياق تكتيكي وكفاحي مختلف. كما تسعى إلى تحديد الأدوات والسياسات اللازمة لتنفيذ التحول الإستراتيجي، وعناصر القوة والضعف لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، التي يمكن أن تساعد أو تعرقل بناء متطلبات وتنفيذ أهداف كل من الإستراتيجيات المدرجة ضمن مسار التحول الإستراتيجي.

شروط نجاح مسار التحول الإستراتيجي

ترى مجموعة التفكير الإستراتيجي أن نجاح مسار التحول الإستراتيجي مرهون بمدى توفر الشروط والمتطلبات الرئيسية اللازمة، والتي تشمل ما يلي:

أ) من خطاب الدولة إلى خطاب الحقوق

أشارت الوثيقة الإستراتيجية الأولى إلى وجود خطابين دوليين غير مناسبين للقضية الفلسطينية، ويعتبران كذلك الخطابين المعتمدين فلسطينيا في التعامل عادة مع المجتمع الدولي. وهما خطاب "صنع السلام"، الذي يفترض أن المشكلة تكمن في "صنع السلام" بين طرفين على قدم المساواة، لدى كل منهما مصالح واحتياجات وقيم ومعتقدات متماثلة، مع تجاهل أن هناك قوة احتلال، وشعبا مقموعا ومشتتا لا يسمح له حتى بالحصول على اعتراف شرعي بهويته. أما الثاني، فهو خطاب "بناء الدولة" الذي يفترض أن المشكلة تكمن في إثبات الجدارة على صعيد "بناء مؤسسات الدولة"، وهو خطاب خاطئ ومضلل بسبب عدم وجود دولة فلسطينية أصلا، مع إشاعة الوهم بشأن إمكانية قيام الدولة تحت الاحتلال وقبل إنهائه، وبهذا تتحمل الضحية وليس الجراد المسؤولية عن عدم إقامة الدولة لأنها لم تثبت جدارتها بالدولة أولا!

وتعتبر مجموعة التفكير الإستراتيجي أن السياسات التي اتبعت فلسطينيا، لاسيما منذ تشكيل حكومة د. سلام فياض بعد الانقسام مباشرة، قدمت البراهين على مآزق الانزلاق إلى خطاب "بناء الدولة" وإثبات الجدارة الذي تجاهل الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني التي تشكل جوهر المسألة الفلسطينية، وتعرض للانتهاك والتبديد جراء تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني على الأرض الفلسطينية، واختلال ميزان القوى، وتحويل الصراع من كفاح في سبيل التحرر الوطني إلى خطاب "صنع السلام" بين طرفين

متكافئين، أو نزاع على الحدود، أو صراع بين متطرفين ومعتدلين، مع إهمال باقي أبعاد القضية الفلسطينية.

وتؤكد المجموعة على ضرورة التمسك بخطاب الحقوق التاريخية، لاسيما في ضوء انسداد أفق التسوية التفاوضية القائمة على فكرة "حل الدولتين"، وهو الأمر الذي يعني التمسك بالحقوق والأهداف الجمعية للشعب الفلسطيني أينما وجد، وفي مقدمتها حق تقرير المصير لكل الفلسطينيين، وعودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها، وإنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية، دون تجاهل الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين أينما تواجدوا، بما في ذلك حق المساواة للفلسطينيين في أراضي 48، إلى حين إيجاد حل تاريخي جذري.

إن مثل هذا الخطاب يكفل العودة إلى بدايات الصراع التي تعيد موضوعة المسألة الفلسطينية في موقعها الطبيعي والتاريخي كقضية تحرر وطني، كما أنه يكفل الانفتاح على الخيارات الأخرى (دولة واحدة، ثنائية القومية..)، والتركيز على إعادة بناء المشروع الوطني الجمعي.

ومع ذلك، لا ينبغي تجاهل مسوغات استمرار إبقاء خيار الدولة الفلسطينية مطروحا على الطاولة من حيث الأبعاد السياسية والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وكوسيلة اعتراض على تقدم المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري، لاسيما في ضوء ما يوفره رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة من فرص وأساليب لخوض الصراع انطلاقا من خطاب الحقوق التاريخية المكفول بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بل وما يوفره أيضا من فرص للتحول نحو إعادة تعريف وخوض الصراع كقضية تحرر في مواجهة النظام الصهيوني الكولونيالي العنصري، من خلال اللجوء إلى المحافل الدولية، على غرار تجربة النضال ضد نظام "الأبارتهايد" في جنوب أفريقيا، وبخاصة إذا ما تيقن الفلسطينيون أن "حل الدولتين" قد لفظ أنفاسه الأخيرة.

ب) الدولة المراقبة ومسار أوصلو

بالرغم من انسداد أفق التوصل إلى تسوية تفاوضية تكفل تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة منذ العام 67، إلا أن رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب يوفر فرصا لنقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة والاحتكام إلى القانون الدولي، حتى في ظل مأزق تجسيد الدولة على الأرض. غير أن البناء على هذه الخطوة عبر الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة، بعد اتضاح انسداد أفق المفاوضات الثنائية، ينطوي على تناقض مع مسار أوسلو، الذي تجاوزته إسرائيل منذ زمن بعيد، لاسيما من حيث ما يترتب عليه من قيود تحد من قدرة السلطة الفلسطينية ذات الصلاحيات المحدودة على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الانضمام إلى عدد من المعاهدات والاتفاقات والمنظمات الأممية، مما يستدعي تبني إستراتيجيات تركز على الخروج من هذا المسار، عبر التحلل التدريجي من قيود والتزامات اتفاق أوسلو وملحقاته وفق السيناريوهات الواردة في هذه الوثيقة.

ج) بناء الوحدة الوطنية

إن أبرز شروط نجاح مسار التحول الإستراتيجي يكمن في إعادة بناء المشروع الوطني على قاعدة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، باعتماد خطاب الحقوق التاريخية ضمن ميثاق وطني يتضمن ركائز المصلحة الوطنية العليا، إضافة إلى البرنامج الوطني التوافقي، مع مراعاة خصائص التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.

وتشمل هذه العملية إعادة بناء التمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، وإعادة النظر في شكل ودور ووظائف والتزامات السلطة الفلسطينية، وعلاقتها بمنظمة التحرير، في سياق تصحيح مسار المصالحة الوطنية، بالاستناد إلى تسوية تاريخية بين التيار الوطني الديمقراطي العلماني والتيار الإسلامي كما هو مبين في سياق هذه الوثيقة، ودون تجاهل التعامل الإيجابي مع أي اقتراحات ومبادرات لتعزيز ترتيبات وإجراءات التنسيق المشترك بين السلطتين القائمتين في الضفة والقطاع، بما يخفف الضغوط والأعباء عن المواطنين، شريطة توظيف ذلك في سياق تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام وليس إدارته.

د) تحليل ميزان القوى:

إن التحليل الدقيق لعناصر القوة والضعف لدى الخصم ذات التأثير على مسار التحول الإستراتيجي، لا يقل أهمية عن تحليل عناصر القوة والضعف لدى الجانب الفلسطيني، سواء المشجعة أم المعوقة لتبني وتنفيذ مثل هذا التحول الإستراتيجي، فضلا عن تحليل تأثير المتغيرات العربية والإقليمية والإسرائيلية والدولية. وهو الأمر الذي تناوله هذه الوثيقة في سياق تحليل الخيارات الإستراتيجية المتاحة ضمن الإستراتيجيات الانتقالية باتجاه صوغ إستراتيجيات بديلة للتحرر الوطني.

الأهداف الإستراتيجية

ترى مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني أن الأهداف الإستراتيجية الفلسطينية تتمثل في عدد من الأهداف بعيدة المدى، التي يمكن تصنيف بعضها أيضا ضمن الأهداف الآتية المطروحة على أجندة النضال الفلسطيني اليومي، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- تقرير المصير للشعب الفلسطيني كحق جماعي للفلسطينيين جميعا، بما يشمل إمكانية إقامة دولة مستقلة بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام 1967.
- هزيمة وتفكيك المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، بما يفتح الأفق أمام الخيارات الإستراتيجية الأخرى، بما يشمل الدولة الواحدة.
- عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها، بموجب قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تضمن العودة والتعويض.
- تحقيق المساواة للفلسطينيين الموجودين في داخل إسرائيل وضمان حقوقهم الفردية والجماعية.
- الدفاع عن المكتسبات الوطنية والحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم في أراضي 48 و67 وبلدان الشتات، تحت سقف الحقوق التاريخية المشتركة ووحدة القيادة والتمثيل والبرنامج الوطني، وبما يراعي خصوصيات كل تجمع وبرنامج كفاحه اليومي من حيث العلاقة بين الوطني والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ومقومات تعزيز الصمود والحد من مظاهر التجزئة والتفكك.
- رفع الحصار عن قطاع غزة والتصدي لمخططات فصله عن باقي الوطن.

يحظى الهدف الإستراتيجي الأول بإجماع أعضاء مجموعة التفكير الإستراتيجي على حق تقرير المصير، لكنه ينطوي على قدر من التباين في تعريف حق تقرير المصير، من حيث السيناريوهات التي يمكن أن تتحقق في ضوء ديناميكيات الصراع ضد النظام الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، والانسداد في أفق التسوية التفاوضية القائمة على أساس ما يسمى "حل الدولتين".

ومع ذلك، فإن تضمين السيناريو الأول الخاص بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس كأحد سيناريوهات هدف تقرير المصير، بصرف النظر عن مدى واقعيته في ظل معطيات الوضع القائم ومستوى تقدم مشروع الاستيطان والتهويد على الأرض، إنما ينطلق من كونه لا يزال "السيناريو الممكن" لدى القيادة الفلسطينية وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، ويؤيده قطاع من الشعب الفلسطيني، وكذلك لدى المجتمع الدولي، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة الداعمة له، وآخرها قرار الجمعية العامة برفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب.

وفي ضوء ذلك، ثمة من يرى أن استمرار التمسك بهذا السيناريو، حتى وإن وصل إلى طريق مسدودة، من شأنه أن يوفر للفلسطينيين ورقة قوة في نضالهم اليومي وإستراتيجيات حراكهم الدبلوماسي والقانوني والأخلاقي تمكن من اعتراض مشروع "إسرائيل الكبرى"، وإحباط السيناريوهات المفضلة لإسرائيل.

وكما كان الحال في نقاشات مجموعة التفكير لدى صياغة الوثيقتين الأولى والثانية، يميل أعضاء المجموعة إلى الرأي القائل بأن السياسة الإسرائيلية قد تجاوزت بالفعل النقطة التي كان يمكن عندها تحقيق سيناريو "حل الدولتين"، وباتت تفرض تحول التفكير الإستراتيجي الفلسطيني نحو إعادة تعريف مضمون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أينما وجد داخل وطنه وخارجه، بعيدا عن "فكرة الدولة" في الضفة والقطاع، والتركيز على تبني إستراتيجية للتحرر الوطني تركز على التمسك بخطاب الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وعدم شرعية نظام الاستعمار والاستيطان والتمييز العنصري، والكفاح في سبيل تحقيق أحد سيناريوهين: دولة ثنائية القومية، أو دولة ديموقراطية واحدة لجميع مواطنيها على قاعدة هزيمة وتفكيك هذا النظام وليس التعايش أو التصالح معه.

إن ما يدعم تطوير التفكير الإستراتيجي الفلسطيني باتجاه صياغة إستراتيجية جديدة للتحرك الوطني تقوم على أساس هذا الهدف الإستراتيجي، حقيقة تجاوز الواقع القائم لسيناريو "حل الدولتين"، في ظل وجود أكثر من 700 ألف مستوطن في الأراضي المحتلة منذ العام 67، في سياق خطط متسارعة لرفع العدد إلى أكثر من مليون مستوطن في الضفة الغربية، حتى العام 2015، وهيمنة أيديولوجيا "إسرائيل الكبرى" و"الدولة اليهودية" على إستراتيجيات التيار المركزي الحاكم في إسرائيل، والتصعيد في تعميم وقوننة نظام التمييز العنصري وفق آليات سيطرة وتحكم ثلاثم أوضاع وخصائص مختلف التجمعات الفلسطينية في المعازل والباننوتستانات الجاري ترسيمها في أراضي 48 و67 على حد سواء، فضلا عن عدم وجود روافع يمكن أن تعزز فرص إحياء وإنفاذ "حل الدولتين"، بدءا بالموقف الأميركي الداعم لإسرائيل، مروراً بالأوضاع العربية غير المؤاتية، وليس انتهاء بحالة الضعف والانقسام على المستوى الفلسطيني.

وبالرغم من هذا التباين في طرح المبررات لاستمرار تبني سيناريو "حل الدولتين"، إلا أن مجموعة التفكير الإستراتيجي لا تعتقد أن أيًا من "حل الدولتين"، أو حل "الدولة الواحدة"، في متناول اليد، في المدى المنظور، ما يعني عدم إضاعة الجهد الوطني في افتعال معارك وهمية بين السيناريوهات المتداولة، وتعيد التأكيد على الاستنتاج الذي توصلت إليه في وثيقتها الثانية، وهو أن "ما يجب أن تستوعبه الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة هو مصالحة التفسيرات والأولويات المختلفة كونها ليست بالضرورة متعارضة، بل يمكن تناغمها مع بعضها البعض، على سبيل المثال كأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وبذلك تتحول من شكل لآخر حسب تغيير البيئة الإستراتيجية والتعديلات في جدوى السيناريوهات الإستراتيجية التي يسترشد بها". ويبقى الأهم التركيز على تغيير ميزان القوى من خلال إستراتيجية تفتح الآفاق أمام اتباع مختلف الوسائل لتحقيق ذلك، وبخاصة عبر أشكال إبداعية من المقاومة والمجابهة.

إن الإضافة الجديدة الأخرى في الوثيقة الحالية تكمن فيما تلحظه مجموعة التفكير الإستراتيجي بشأن العلاقة ما بين الكفاح الجمعي المشترك من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى من جهة، والظروف الخاصة بكل من الكيانات/ التجمعات/ الجاليات الفلسطينية من جهة أخرى، والتي تستدعي الانتباه إلى خصوصيات وأوضاع كل تجمع عند صياغة الإستراتيجيات الوطنية الشاملة، لاسيما فيما يتعلق بظروف وأشكال ووسائل المقاومة، وهي خصوصيات تفرض تبني برامج نضال سياسي وديمقراطي واقتصادي

واجتماعي، وأشكال ووسائل لتحقيقها، وللحفاظ على الوجود الفلسطيني البشري والمكتسبات المتحققة، وفقاً لأولويات كل تجمع (النضال ضد الاحتلال والاستيطان في الضفة، وضد الحصار المفروض على القطاع، وضد العنصرية ومن أجل المساواة في أراض 48، والنضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والوطنية في تجمعات أخرى مثل الأردن ولبنان وسوريا...).

ولا شك في أن المهمة الأولى والمدخل الأساسي لتعزيز عناصر القوة في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية الرئيسية والحد من التأثيرات السلبية لواقع التجزئة والتشرد، والحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور والتراجع في المشروع الوطني والمكتسبات التي حققها الكفاح الفلسطيني على مختلف المستويات، يتطلب اعتماد إستراتيجيات من قبل بنية تمثيلية موحدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تقوم على إشراك مكونات الشعب الفلسطيني في إدارة الشأن والمصير الوطني، مع منح استقلالية واسعة لكل من المكونات الرئيسية للشعب الفلسطيني في تحديد أشكال النضال وموضوعاته، وفي إستراتيجيات المواجهة كما في البناء التنظيمي والمؤسسي، وفق متطلبات وأوضاع وتطلعات كل من هذه المكونات في إطار الرؤية الوطنية الشاملة والإرث النضالي للشعب الفلسطيني.

المسار الإستراتيجي المفضل

شكل اتفاق أوسلو العنوان الرئيسي لتحويلات الحقل السياسي في العقدين الأخيرين. لقد فهم الاتفاق من قبل النخب السياسية المقررة في دائرة صنع القرار أنه سيقود إلى إقامة دولة فلسطينية وأنها باتت "على مرمى حجر"، ما أدى إلى إضعاف مكانة ودور منظمة التحرير وتضخيم دور السلطة، لصالح تشييد نظام سياسي على مستوى السلطة في ظل الرهان على إمكانية بناء دولة قبل جلاء الاحتلال.

وقاد هذا الفهم، في المحصلة، إلى سلطتين متنافستين تحت احتلال استيطاني تمديدي، رغم اتضاح أن قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس بات أمرا بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلا في ظل ميزان القوى القائم، وبخاصة مع تولي اليمين العنصري مقاليد الحكم في إسرائيل، وتواصل دعمها المفتوح من قبل الولايات المتحدة.

ويزيد من قسوة الوضع الفلسطيني الراهن أن التحويلات العربية التي أعقبت تفجّر الانتفاضات الشعبية في عدد من الدول العربية، والتي طالبت بـ "الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية"، ليست في المدى القريب بصدد توليد نظم سياسية مستعدة وجاهزة للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة. والنظم التي لم تشهد انتفاضات شعبية ولا تغييرات في نظمها حتى الآن، تتبنى مواقف واستراتيجيات منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

واستنادا لتحليل الوضع الفلسطيني الراهن، في سياقه الإقليمي والدولي، يبرز السؤال المهم: ما هي الاستراتيجيات المتاحة أمام القوى السياسية والمجتمعية الفلسطينية؟

ترى مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني أن المسار الإستراتيجي المفضل هو الذي يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الوطنية الإستراتيجية كما هي محددة أعلاه، أي المسار الذي تستطيع أن تشقه إستراتيجية جديدة وفعالة للتحرر الوطني. لكن مسار الوصول إلى هذه الأهداف ليس خطأ مستقيما، إذ ينطوي أولا على سيناريوهات متعددة، بعضها مقبول لدى معظم الفلسطينيين، وهي سيناريوهات ليست

بالضرورة متعارضة، بل يمكن أن تكمل بعضها، أو أن تشكل مرحلة في سياق الانتقال إلى سيناريو آخر (مثلا الانتقال من الدولة المستقلة إلى الدولة الواحدة أو ثنائية القومية)، والبعض الآخر غير مقبول وينبغي مواجهته وإفشاله، وتواجهه ثانيا عوامل ذاتية وموضوعية وخيارات وصلت إلى طريق مسدود، ولكن لا تزال تتبناها القيادة الفلسطينية، وتصبح إمكانية تبني خيارات بديلة لتغيير المسار الإستراتيجي. وقد قدمت المجموعة في الوثيقة الإستراتيجية الثانية تحليلا لأربعة سيناريوهات مقبولة، وأربعة أخرى غير مقبولة، على النحو الموجز التالي:

السيناريوهات المقبولة لدى معظم أو قسم كبير من الفلسطينيين:

1. دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود عام 1967 عاصمتها القدس، مع تسوية عادلة تتجز حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض.
 2. دولة واحدة ثنائية القومية للإسرائيليين والفلسطينيين.
 3. دولة واحدة ديمقراطية ليبرالية تعامل جميع المواطنين بمساواة أمام القانون.
 4. اتحاد كونفدرالي بين الأردن ودولة فلسطينية مستقلة.
- ويمكن أن يضاف إلى ذلك سيناريو آخر هو الدولة الإسلامية التي ينادي بها قسم من الفلسطينيين.

السيناريوهات غير المقبولة للفلسطينيين:

1. استمرار الوضع الراهن وما يتضمنه من مفاوضات مفتوحة ومتقطعة توفر غطاءً لمواصلة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وتكريس الاحتلال والعنصرية.
2. دولة فلسطينية بحدود مؤقتة ومحدودة السيادة تحت السيطرة الفعلية الدائمة لإسرائيل.
3. فصل أحادي الجانب من قبل إسرائيل يفرض حدوداً من طرف واحد، وقيوداً على حركة الفلسطينيين.
4. أي أفكار تتعلق بإلحاق غزة بمصر، وإلحاق الضفة الغربية بالأردن، أو غيرها من الترتيبات المشابهة.

في ضوء معطيات البيئة الإستراتيجية القائمة، تحظى السيناريوهات غير المقبولة، بصرف النظر عن أوزانها النسبية، بقدر أكبر من قابلية التحقيق مقارنة مع السيناريوهات المقبولة التي تبدو بعيدة المنال في المدى المنظور. ويعكس ذلك، في ظل الاختلال في ميزان القوى والعوامل السلبية الأخرى المؤثرة في بيئة الصراع، حجم الفجوة القائمة في العلاقة بين ما هو مرغوب فيه إستراتيجيا والقدرة على تحقيقه.

إن هذه الفجوة تحديدا هي التي تركز هذه الوثيقة على ردمها، للوصول إلى نقطة التحول في المسار الإستراتيجي، من خلال اقتراح بدائل وخيارات إستراتيجية ذات أهداف متناسقة وأساليب وأدوات عمل فعالة ضمن إستراتيجيات انتقالية تركز في المدى المتوسط على: استنهاض عوامل القوة لدى الفلسطينيين، وإحباط السيناريوهات غير المقبولة، وخلق تغيير في البيئة الإستراتيجية يمكن من صوغ إستراتيجية للتحرر الوطني وفق السيناريو/ السيناريوهات الأكثر واقعية وجدوى.

لا بد لأية إستراتيجية سياسية فلسطينية، حتى وإن كانت ذات طابع انتقالي، أن تستند إلى الحثيات والاعتبارات التالية:

1) وصول "حل الدولتين" إلى طريق مسدود؛ فلم تعد إمكانية قيام دولة فلسطينية سيادية على حدود الخامس من حزيران 1967، وعاصمتها القدس، وبما يحفظ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الوطن الأم، إمكانية قائمة على أرض الواقع، دون هزيمة إسرائيل عسكريا، أو ممارسة ضغط عليها يجعل كلفة استمرار الاحتلال أعلى من كلفة إنهائه، وهما عاملان غير متوفرين على المدى المنظور على الأقل.

2) خطورة تداعيات استمرار الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة وقطاع غزة لفترة أطول. فهناك ما ينذر بخطورة تداعيات استمرار الانقسام السياسي والجغرافي القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتحوله إلى حالة كيانية مستدامة.

3) خطأ الرهان على سياسة الولايات المتحدة، ما يستدعي الحذر الشديد تجاه أطروحات ومقترحات وضغوطات الإدارة الأميركية، بما فيها استمرار ضغطها على الجانب الفلسطيني للبقاء ضمن الحلقة

المفرغة للمفاوضات الثنائية مع إسرائيل والتخلي عن الأسس التي وضعت لاستثنائها (وقف شامل للاستيطان، اعتماد خط الخامس من حزيران عام 1967 حدودا للدولة الفلسطينية المستقلة، اعتماد مرجعية القرارات الدولية، وإطلاق سلاح الأسرى، رفض الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل...).

(4) قصر نظر التعويل على الأنظمة التي انفرد "الإخوان المسلمون" في حكمها، وبخاصة في ضوء تداعيات الأزمة الداخلية في مصر منذ 30 حزيران/ يونيو 2013. وبات من الضروري لقيادة "حماس" أن تعي ضرورة الحفاظ على مسافة تميزها عن "الإخوان المسلمين"، وأن تعزز من البعد الفلسطيني في سياساتها باعتبارها أحد مكونات حركة التحرر الوطني الفلسطيني، إذ أنه بدون ذلك لا يمكن الحديث عن مشروع وطني جامع وكيان تمثيلي واحد وقيادة مشتركة.

(5) توفر حالة واحدة من التضامن الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني. إذ تتوفر مؤشرات متنوعة، على المستوى الدولي، وتحديدًا في الأوساط غير الحكومية، على أن الاستعداد للتضامن مع قضية الشعب الفلسطيني قابل للنمو، في حال توفرت قيادة موحدة وخطاب سياسي موحد ومؤسسات وطنية ذات مرجعية.

(6) حيوية الوطنية الفلسطينية، إذ يبدو أن ما شهدته الحركة الوطنية الفلسطينية من تراجع وتفتت وما شهدته السلطة من انقسام وضعف، وما تقوم به إسرائيل من تشديد لقبضتها الاستعمارية الاستيطانية والتمييزية، وما تلقاه الرواية التاريخية الفلسطينية من تحريف وتشويه، قد استنفر الوطنية الفلسطينية، بما هي تعبير عن الهوية الوطنية المتجددة، كما بينت وقائع كثيرة شهدتها التجمعات الفلسطينية المختلفة داخل الوطن وخارجه. هذه الحيوية تفتقر لمأسسة إستراتيجية مواجهة مع الدولة الاستعمارية الاستيطانية؛ إستراتيجية تستند إلى وفرة الطاقات التي تزخر بها مجتمعات وتجمعات ومخيمات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية وخارجها.

المتطلبات والخيارات المتاحة للوصول

إلى نقطة التحول الإستراتيجي

تستند المتطلبات والخيارات الإستراتيجية الواردة أدناه إلى مقاربات، وأحياناً سيناريوهات، تتسم بالترج الانتقالي في تطبيق كل منها، ولكن في سياق علاقة تكاملية تقوم على مبدأ التوازي وليس التالي في تحقيق هذه المتطلبات والخيارات، بما يضمن فعالية التأثير باتجاه تغيير المسار الإستراتيجي، عبر وقف المفاوضات، وإعادة بناء الوحدة الوطنية، والخروج التدريجي من مسار "أوسلو"، وتطوير وتوسيع المقاومة بمختلف أشكالها، وتبني مقاربة تدريجية للانضمام إلى الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية، والاستفادة من المتغيرات الإيجابية على المستويات العربية والإقليمية والدولية، واعتماد آليات للتأثير في مواقف الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل والعالم.

ولا شك في أن المتطلبات والخيارات المتاحة سوف تتأثر بشدة بمآل التطورات التي تشهدها المنطقة، وبخاصة في مصر وسوريا، من حيث الاتجاه الذي سوف تسلكه الأحداث، كما تتأثر بتفاعلات الأحداث على مستوى الإقليم، وبخاصة في ضوء الصراع والتنافس الإيراني التركي الإسرائيلي، إضافة إلى تأثير التطورات في العالم في ظل وجود مؤشرات على تراجع نسبي في دور الولايات المتحدة وبروز نوع من التعددية القطبية تلعب فيها روسيا دوراً متزايداً، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: وقف المفاوضات

يقدم مآزق المفاوضات الثنائية، التي استؤنفت بشكلها العلني المباشر بالاستناد إلى المقاربة الأميركية في 29 تموز/ يوليو 2013 بعد توقف دام نحو ثلاث سنوات، مزيداً من الدلائل على صحة الاستنتاج بوصول هذا الخيار إلى طريق مسدودة من حيث جدواه في الوصول إلى التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ عام 67، وعاصمتها القدس.

فقد تراجعت فرص تحقق هذا السيناريو في ضوء عدد من العوامل، من أبرزها: عدم التزام الحكومة الإسرائيلية بأي مرجعية، وبخاصة حدود الرابع من حزيران 67 كأساس مرجعي للبحث في قضية الحدود، وإحجام الراعي الأميركي عن تقديم "ضمانات" بهذا الخصوص، لاسيما في ظل تبني المفاوض الفلسطيني مبدأ تبادل الأراضي الذي ينطوي من حيث الجوهر على إقرار ضمني بضم أراض فلسطينية أقيمت عليها مستوطنات، بل وإقرار "معلن" بعدم العودة أصلاً إلى حدود 67، فضلاً عن تراجع المفاوض الفلسطيني عن مطلب وقف الاستيطان قبل استئناف المفاوضات، مما شجع حكومة نتنياهو على استخدام المفاوضات كغطاء سياسي وعامل زمني للمضي في سياسة فرض الوقائع على الأرض بقوة الاستيطان والتهويد، وكذلك التعهد بعدم التوجه إلى الأمم المتحدة، وعدم الانسحاب أيضاً من المفاوضات التي تستمر 9 أشهر كموعده مستهدف وليس نهائياً، كما أعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية.

ويضاف إلى ذلك، عدم توفر إجماع وطني على خيار التفاوض الثنائي، واستمرار الانقسام الداخلي، وضعف العامل العربي في ظل التطورات المفتوحة في المنطقة، وتعمق التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وكلها عوامل تتطوي على تدهور في غير صالح الفلسطينيين، ولا تتيح إمكانية توقع نتائج تفاوضية لا تعيد استنساخ تجربة عقدين من الزمن بعد توقيع اتفاق أوسلو.

وفي ضوء ذلك، تتلخص السيناريوهات المتوقعة للمفاوضات الثنائية في ما يلي:

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم

لا يفترض هذا السيناريو حدوث تغيير جوهري في الوضع القائم، إذ تستمر المفاوضات حتى نهاية الفترة "الافتراضية" المحددة بتسعة شهور، أي نهاية آذار/ مارس 2014، دون حدوث اختراق في المسار السياسي باتجاه أي اتفاق دائم أو انتقالي، لكنها تسهم في الحفاظ على الوضع القائم، لا سيما مع إمكانية حدوث تقدم على المسار الاقتصادي، من خلال الشروع بتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية التي يطرحها كيري. وسوف يؤدي هذا السيناريو إلى:

- بقاء السلطة الفلسطينية دون أي تغيير في شكلها ودورها ووظائفها، بانتظار اتضاح طبيعة وحجم المتغيرات التي تشهدها المنطقة، مع استمرار تدفق أموال المانحين وتنفيذ مشاريع استثمارية وفق خطة كيري الاقتصادية لا تحقق تنمية مستدامة، لكنها تحرر السلطة خلال فترة المفاوضات من الضغوط الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتمنع انهيارها.
- قطع الطريق على البدائل والخيارات الأخرى، في ظل التعهد الفلسطيني بعدم التوجه إلى الأمم المتحدة، وعدم الانسحاب من المفاوضات طيلة فترة الأشهر التسعة، بما فيها تلك الخيارات التي يمكن الجمع بينها وبين المفاوضات كخيار تكتيكي، مثل التوجه بشكل تدريجي إلى الأمم المتحدة عبر الانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية، أو تفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير حتى في ظل الانقسام، أو توسيع وتفعيل بعض أشكال المقاومة.
- عدم حدوث تغيير دراماتيكي على ملف المصالحة، مع إمكانية اللجوء إلى أشكال من التنسيق وإدارة الانقسام بين السلطتين في الضفة والقطاع، وكذلك عدم اللجوء إلى تفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير حتى في ظل استمرار الانقسام، وكذلك عدم إجراء انتخابات للرئاسة وللمجلسين الوطني والتشريعي دون توافق وطني، مع تفاقم الخلل في عملية صنع القرار في قيادة المنظمة في ضوء عدم تحقق إجماع وطني على قرار استئناف المفاوضات.

• استمرار حكومة نتتياهو في فرض الوقائع على الأرض بشكل متسارع عبر مخططات التوسع الاستيطاني والتهويد، وبخاصة في القدس، دون أن تتعرض لضغوط دولية ذات شأن أو أن تدفع ثمنا يذكر، مستفيدة من ميزات بقاء الوضع الراهن، لاسيما ما توفره المفاوضات من غطاء سياسي وعامل زمني لاستكمال فرض وقائع يصعب التراجع عنها وتسهم في القضاء على سيناريو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي 67، وتشجع إسرائيل على حشد عناصر القوة لتحويل هدفها التفاوضي المتمثل في التوصل إلى حل انتقالي طويل الأمد، إلى "خيار واقعي" في نظر المجتمع الدولي، وربما بعض الأوساط الفلسطينية.

• تمكين الولايات المتحدة الأميركية من تحقيق أهدافها في استخدام المفاوضات الثنائية تحت رعايتها كوسيلة للحيلولة دون تدهور الموقف إلى مجابهة فلسطينية - إسرائيلية تزيد الموقف المتفجر في المنطقة انفجارا، وتهدد بتحويل المشهد كله ضد الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل، مع الاستمرار في تحييد المجتمع الدولي وتجاوز القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ويعتبر هذا السيناريو مرغوبا إسرائيليا، إذ أنه يخدم استمرار حكومة نتتياهو في فرض الوقائع على الأرض بشكل متسارع عبر مخططات التوسع الاستيطاني والتهويد، وبخاصة في القدس، دون أن تتعرض لضغوط دولية ذات شأن أو أن تدفع ثمنا مكافئا. غير أنه غير قابل للاستمرار طويلا في ظل تآكل شرعية السلطة، وفشل عملية التسوية في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية.

السيناريو الثاني: تقدم المفاوضات

يستند هذا السيناريو إلى التقدم في المفاوضات، لأن الوضع قد لا يحتمل أن يبقى على ما هو عليه في ضوء التطورات الحاسمة في مصر وسوريا، لا سيما أنه سيكون لها تأثيرات كبيرة على القضية الفلسطينية، وبخاصة على المفاوضات من جهة، وملف المصالحة من جهة أخرى.

ووفق هذا السيناريو، يمكن أن تتوصل المفاوضات إلى تقدم عبر الاتفاق على خطوات، مثل: عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 18 أيلول 2000، مع زيادة رقعة الأرض التي تصنف (أ)؛ والسماح بنشاط اقتصادي واسع، بما في ذلك بعض المشاريع في المنطقة (ج)؛ واستمرار وتطوير التنسيق الأمني؛ وزيادة دور الأردن، وربما مصر.

وقد تصل المفاوضات إلى إمكانية محاولة إسرائيل، بدعم إمبركي، فرض اتفاق انتقالي مغطى بـ"إعلان مبادئ" جديد، تحت مسمى إقامة دولة ذات حدود مؤقتة ترتبط بعلاقة كونفدرالية مع الأردن أو من دونها، ولكن ضمن الاتفاق على إطار نهائي، والذي من دونه سيكون من الصعب جداً مرور أي حل انتقالي جديد.

كما يمكن أن تتقدم الولايات المتحدة في حالة اقتراب المفاوضات من مأزق يهدد بانتهائها بأفكار للتوصل إلى حل نهائي يجحف بالحقوق الفلسطينية. وبالرغم من أن القبول فلسطينياً، وربما حتى إسرائيلياً بدرجة أكبر، بهذا السيناريو المفتوح على نتائج متبانية قد يحققها تقدم المفاوضات، لا يبدو أمراً سهلاً، إلا أنه لا يمكن إسقاطه من الحسابان، لاسيما أن السيناريو المستند إلى احتمال فرض الحل الانتقالي دون إعلان مبادئ واضح وجدول زمني لا يزال مرغوباً إسرائيلياً.

ومن حيث الجوهر، يشكل هذا السيناريو استمراراً للأمر الواقع وفق السيناريو الأول، أي أنه يتراوح ما بين تحسين شروط الحياة تحت الاحتلال من خلال الاتفاق على بعض الخطوات مثل رفع مستويات المعيشة في الضفة الغربية، وتوسيع نطاق صلاحيات السلطة على مزيد من الأراضي، وربما إعادة فتح بروتوكول باريس الاقتصادي لتعديله دون توفر إمكانية للخروج من دائرة التبعية والارتهاق للاقتصاد الإسرائيلي، أو إمكانية التوصل إلى حل انتقالي جديد بشروط أكثر سوءاً من اتفاق أوسلو.

وإذا حدث تقدم في المفاوضات بالتوصل أو عدم التوصل إلى حل انتقالي جديد، يمكن أن نشهد في هذه الحالة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بمن حضر، أي من دون مشاركة قطاع غزة ومعارض هذه الانتخابات في الضفة، مع إمكانية أن ترد حركة حماس بالعودة إلى المحور الإيراني، وتصعيد المقاومة لإثبات وجودها كلاعب لا يمكن تجاهل دوره، مع اتخاذ مزيد من الخطوات الإنطوائية والانفصالية في قطاع غزة، في ظل تصاعد الأزمة في علاقة "حماس" وحكومتها مع النظام المصري الجديد.

لكن محاولة إجراء انتخابات "بمن حضر" لإضفاء "شرعية" على خيار التفاوض الثنائي، لاسيما إذا لاحت في الأفق بوادر التوصل إلى اتفاق انتقالي، هي عملية محفوفة بالمخاطر، التي تضاف إلى التحديات الرئيسية المتعلقة بخطر تصفية الحقوق الفلسطينية التاريخية في تقرير المصير والعودة، ليس أقلها الطعن في شرعية انتخابات بمشاركة جزء من، وليس كل، الفلسطينيين في الضفة، وفتح الباب أمام إضعاف الكيان التمثيلي الموحد في إطار منظمة التحرير، وبروز مزيد من الانقسامات داخلها على خلفية الموقف من نتائج المفاوضات، وتحفيز مشاريع إنشاء مؤسسات تمثيلية موازية أو بديلة. وضمن هذا السيناريو، يمكن أن تتحول دعوات من قبيل إعلان قطاع غزة "كيانا متمردا" إلى سياسة رسمية، أو أن يشهد القطاع اضطرابات داخلية، ربما تتحول إلى انتفاضة أو اقتتال داخلي سيكون له عواقب في الضفة الغربية بصورة خاصة، وفي جميع أماكن تواجد الفلسطينيين عامة.

لا يمكن إسقاط هذا السيناريو من الحساب، بما ينطوي عليه من تداعيات ومخاطر، وبخاصة في حالة حدوث مزيد من التدهور في الموقفين الفلسطيني والعربي. فما جعل استمرار المرحلة الانتقالية المحددة بموجب اتفاق أوسلو طيلة عشرين عاما، مع استئناف المفاوضات الثنائية دون مرجعية وأسس واضحة وفي ظل مزيد من الاختلال في ميزان القوة، أمرا ممكنا، يمكن أن يجعل الاتفاق على حل انتقالي جديد، وبشروط أكثر سوءا، أمرا غير مستبعد كليا.

السيناريو الثالث: انهيار المفاوضات

يقوم هذا السيناريو على احتمال انهيار المفاوضات الثنائية قبل أو بعد مرور الشهر التسعة المنقق عليها كسقف زمني ليس نهائيا وقابلا للتجديد وفق التصريحات الرسمية الأميركية. وهذا السيناريو وارد بسبب تطرف وتعنت وعدوانية الحكومة الإسرائيلية وما تقوم به من خطوات واستفزات، عنوانها الأبرز استخدام المفاوضات كغطاء لاستمرار العدوان والاستيطان والعنصرية، فضلا عن المعارضة الفلسطينية المتزايدة للاستمرار في المفاوضات دون مرجعية واضحة، وفقدان هذه المفاوضات للغطاء الشرعي من داخل المؤسسات الفلسطينية.

وسوف يؤدي انهيار المفاوضات إما إلى العودة إلى ما قبل استئنافها (السيناريو الأول) وانتظار نجاح جهود جديدة لاستئناف المفاوضات، أو إلى اعتماد خيار جديد يتضمن استكمال التوجه إلى الأمم المتحدة وتفعيل المقاومة الشعبية والمقاطعة وملف المصالحة الوطنية، وهذا من شأنه أن يقود إلى مجابهة فلسطينية - إسرائيلية يمكن أن تؤدي إلى انهيار السلطة والفوضى والفلتان الأمني، أو قد تدفع نحو إعادة النظر في شكل ودور ووظائف السلطة لصالح إعادة إحياء وتفعيل دور المنظمة، أو محاولة إسرائيل تنفيذ سيناريوهات أحادية الجانب تستند إلى فكرة ضم مساحات واسعة من الأراضي في الضفة، أو إلى تدخل دولي يفرض نوعاً من الوصاية الدولية، التي تسعى لتمير حل على الطرفين يستند إلى الاتفاقات والمفاوضات السابقة وموازين القوى القائمة المختلفة، طبعاً، بشكل جوهري لصالح إسرائيل.

وفي كل الأحوال، فإن سيناريو انهيار المفاوضات بغض النظر عن الأسباب المباشرة لذلك، إنما يعزز الاستنتاج الأساسي لهذه الوثيقة، الذي يتلخص بفشل خيار التفاوض الثنائي، من حيث قدرته على الوصول إلى حل يضمن تجسيد "فكرة الدولة" وتحقيق باقي الحقوق الفلسطينية وفق البرنامج الفلسطيني، وضرورة توفير متطلبات الانتقال نحو إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني تقوم على أساس تحقيق هدف تقرير المصير دون سيناريو إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وفي حين يبدو احتمال الوصول إلى هذا السيناريو قائماً، وربما مفضلاً في ضوء أضرار الاستمرار في المفاوضات، إلا أن التداعيات المحتملة لأي خطوات فلسطينية غير محسوبة النتائج، وإمكانية إقدام دولة الاحتلال على تنفيذ سيناريوهات أحادية الجانب مفضلة إسرائيلياً، إنما يستدعي التصرف بمسؤولية من قبل قيادة منظمة التحرير والسلطة في حالة انهيار المفاوضات، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع متطلبات الانتقال نحو مثل هذه الإستراتيجية بشكل مرن وتدرجي يقطع الطريق على السيناريوهات الإسرائيلية، ويقلل من الخسائر الفلسطينية، ويرفع من خسائر دولة الاحتلال والعنصرية.

مهمات عاجلة للحد من سلبيات الوضع القائم

لقد حظيت هذه السيناريوهات بقسط وافر من نقاشات مجموعة التفكير الإستراتيجي، لا سيما السيناريو الأول باعتباره يعبر عن واقع الحال، الذي يشكل كابحا رئيسيا أمام إمكانية النقاط الفلسطينية زمام المبادرة عبر الشروع ببناء متطلبات تغيير الوضع القائم خلال مرحلة انتقالية باتجاه صياغة إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني. وبالرغم من حجم الضغوط التي تتعرض لها القيادة الفلسطينية للبقاء ضمن دائرة المفاوضات الثنائية المفرغة، وعدم القيام بخطوات تصنف باعتبارها "أحادية الجانب" وتخل بمرتكزات بقاء الوضع القائم المفضل لإسرائيل وأميركيا، والخشية من الإقدام على "انسحاب دراماتيكي" من المفاوضات، أو حتى انهيارها، في ظل ميزان قوى في غير صالح الفلسطينيين، محليا وإقليميا ودوليا، ترى المجموعة أن الجهد الوطني الفلسطيني ينبغي أن ينصب على وقف المفاوضات الثنائية، وإذا لم تستجب القيادة الفلسطينية للنداءات الموجهة لها من قوى ونخب الشعب الفلسطيني للانسحاب من هذه المفاوضات، فإن مزيدا من الجهد الوطني يجدر أن يتركز على الحد من الأضرار الناجمة عن هذه المفاوضات عبر تعامل القيادة الفلسطينية معها كخيار تكتيكي اضطراري يترافق مع الجمع ما بينها وبين استكمال التوجه إلى الأمم المتحدة، وتفعيل المقاومة الشعبية والمقاطعة، وإعطاء الأولوية لتحقيق المصالحة، والحفاظ على المكتسبات الوطنية ووقف نزيف التدهور في مكانة القضية الفلسطينية، وتمكين الموقف الفلسطيني بعناصر القوة الكفيلة بوقف وإنهاء خيار التفاوض الثنائي في أقرب فرصة، وذلك من خلال المهمات العاجلة التالية:

1) التمسك بهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي التي احتلت بعد 4 حزيران 67، وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هجروا منها، كسيناريو اعتراضي على الهدف التفاوضي الإسرائيلي الرامي إلى فرض حل انتقالي جديد قد يشمل إقامة "دولة شكلية" على جزء من أراضي الضفة الغربية، وتصفية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

2) صياغة إستراتيجية تفاوضية لا تقوم على التهديد فارغ المضمون، بل تحوله إلى إجراءات عملية، ومنها التراجع الفعلي عن مبدأ تبادل الأراضي، والتمسك بحدود 67 كأساس مرجعي للعملية التفاوضية، ونقل بعض الملفات إلى الأمم المتحدة، لاسيما مجلس الأمن، حتى أثناء المفاوضات،

ومنها ملف الاستيطان، والإجراءات الرامية لتهويد القدس وتقاسم الحرم القدسي الشريف بين اليهود والمسلمين، وملف الأسرى.

(3) البدء في إجراءات عملية باتجاه الانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية ووكالات الأمم المتحدة التي لا تترتب عليها مواجهة سياسية مكلفة مع الإدارة الأميركية وإسرائيل.

(4) تعزيز مقومات الصمود على الأرض، وتوفير الدعم العملي، رسمياً ووطنياً وشعبياً، لتطوير وتوسيع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والاستيطان والتهويد، وبخاصة في القدس، والتركيز على المبادرات الخلاقة الهادفة إلى خلق وقائع فلسطينية في المناطق المهدهدة بمشروع الاستيطان والجدار في القدس والأغوار ومجمل المناطق المصنفة (ج)، وكذلك دعم المبادرات الشعبية من أجل الانتصار لقضية الأسرى، وتحويل مقاطعة الاحتلال إلى ثقافة وممارسة يومية في المجتمع الفلسطيني.

(5) ربط التعامل مع أي مبادرات أو اقتراحات لتعزيز أشكال التنسيق بين السلطتين في الضفة والقطاع برؤية وطنية شاملة لإنهاء الانقسام وليس إدارته، بالتركيز على إعادة بناء التمثيل الوطني ومؤسسات منظمة التحرير، والتوافق على خطة فعالة لرفع الحصار عن قطاع غزة.

(6) إعادة بناء آليات صنع القرار الوطني في منظمة التحرير، والتعامل مع الإطار القيادي المؤقت وفق ما ورد في اتفاق القاهرة الموقع في أيار 2011، على قاعدة تعزيز مناخات الإجماع الوطني على رفض الاستمرار في خيار التفاوض الثنائي، والتوافق على خطاب موحد يتمسك بتغيير قواعد اللعبة من خلال المطالبة بعقد مؤتمر دولي مستدام، بصلاحيات كاملة، هدفه تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها قرار رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، وليس إعادة التفاوض عليها.

(7) الدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في كافة تجمعاتهم، لاسيما في أراضي 48 في مواجهة سياسة التمييز العنصري ومخططات التهجير القسري، وفي قطاع غزة في مواجهة الحصار، وفي مخيمات سوريا ولبنان في مواجهة المخاطر المتزايدة التي تهدد حياة الفلسطينيين ووجودهم البشري وحقوقهم الوطنية والإنسانية.

8) إعادة بناء الموقف العربي الداعم للخيارات الفلسطينية، وبخاصة الموقف من المفاوضات الثنائية، من خلال تبني دبلوماسية نشطة على مستوى جامعة الدول العربية، وفي إطار العلاقات الثنائية مع الدول العربية والأجنبية، مع الحد من التأثيرات السلبية للتطورات العاصفة في المنطقة على القضية الفلسطينية، وعلى التجمعات الفلسطينية في البلدان التي تحتدم فيها الصراعات الداخلية.

9) تبني خطاب سياسي وإعلامي فعال موجه للرأي العام الدولي، وكذلك للرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل والعالم، يركز على تحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية انسداد أفق التسوية التفاوضية، ويفضح إجراءاتها لفرض الوقائع على الأرض بقوة السلاح والاستيطان والتهويد، ويتفهم الموقف الفلسطيني المطالب بتغيير مرجعية وأسس وإطار العملية التفاوضية باتجاه بلورة اقتراح عقد مؤتمر دولي مستدام وذي صلاحيات للتوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة تستند إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وليس إعادة التفاوض بشأنها.

رؤية بديلة لخيار التفاوض الثنائي

عند تقييم تجربة المفاوضات الثنائية التي وصلت إلى طريق مسدود بعد عشرين عاما على توقيع اتفاق أوسلو، يجدر النظر في مجمل نتائج هذا المسار من حيث انعكاسه على العملية التفاوضية وأسسها، وشروطها. يطرح ذلك في سياق التفكير الإستراتيجي، تقديم إجابات على رزمة من الأسئلة من قبيل: هل المفاوضات هي الخيار الإستراتيجي والوحيد؟ وهل يدور السؤال حول خيار المفاوضات ذاته أم حول شروط التفاوض؟ وما هي الأهداف التفاوضية وأهداف حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وضرورة عدم حصرها في الدولة الفلسطينية؟ ومن هي أطراف التفاوض، بدءا من المستوى الفلسطيني، وضرورة تمثيل القوى السياسية والتجمعات الفلسطينية المختلفة في القرار التفاوضي، مع وجود مرجعية للمفاوضات وإرساء آليات الرقابة والمحاسبة؟ وهل تتوفر أوراق قوة محتملة يمكن أن تقود لعملية تفاوضية بشروط مختلفة؟ وما هي البدائل الممكنة للمفاوضات، وما هي جدوى وكلفة كل منها؟

يمكن تناول هذه الأسئلة من خلال النظر في الثغرات الأبرز ذات الصلة بهياكل وأطر ومرجعيات وأهداف وأطراف عملية التفاوض كما هو مبين أدناه، وفي ضوء الفشل الذي انتهى إليه خيار المفاوضات الثنائية:

أولاً: هياكل وأطر المفاوضات ما بعد أوسلو

لقد كانت المفاوضات التي عرفت لاحقاً باسم مفاوضات أوسلو السرية، والاتفاقيات التي نتجت عنها، عام 1993، تعبيراً عن تغيير جوهري في قواعد ومعادلات حل الصراع التي رافقت تبني منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامج إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة منذ العام 1974، وتوجت باعتماد قاعدتين أساسيتين منذ انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988، وهما: الأولى، التخلي عن الكفاح المسلح كوسيلة رئيسية لإقامة الدولة الفلسطينية (نبذ العنف). والثانية، حل الصراع عبر التفاوض الثنائي.

وقد عبرت الاتفاقيات التي نتجت عن مسار أوسلو عن هذا التغيير في مرتكزات الإستراتيجية الفلسطينية التي سعت للتكيف مع متطلبات تحقيق "فكرة الدولة"، وفي مقدمتها وقف العنف وقبول الحل من خلال التفاوض استناداً للقرار 242، الأمر الذي أفضى إلى القبول بعدة قواعد ونتائج ستحكم المفاوضات على مدى العقدين اللاحقين، بل وستؤدي إلى إعادة تعريف القضية الفلسطينية، ومنها القبول مثلاً بنصف تمثيل بدخول مفاوضات مدريد عام 1991 تحت المظلة الأردنية، ومن ثم القبول بتمثيل مستقل في المفاوضات ولكن مقابل ثمن باهظ حكمته مسرحية "الاعتراف المتبادل" الذي لم يكن متبادلاً، إذ اعترفت منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود على 78% من أرض فلسطين الانتدابية، مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة كمثل للشعب الفلسطيني، دون أن تعترف بالدولة الفلسطينية أو حتى بالحق في إقامتها أو بأي من الحقوق الفلسطينية. ويمكن استعراض نتائج التغيير في المعادلات التفاوضية من حيث هياكل وأطر المفاوضات في النقاط التالية:

(1) الإطار الثنائي للمفاوضات برعاية أميركية

أصبحت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية برعاية أميركية، دون إطار إقليمي، أو طرف ثالث دولي فاعل في العملية التفاوضية. ويصر الراعي الأميركي على ترك الكلمة النهائية للمفاوضات الثنائية ذاتها، وعدم استخدام أي آليات للشرعية الدولية. مما يعني عدم وجود قوة تقف في وجه السياسات والمراوغات الإسرائيلية، في ظل استمرار المفاوضات بعيداً عن الإطار الإقليمي أو الدولي، مع استبعاد الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة كمرجعية لحل الصراع.

(2) مرحلة التفاوض وفصل القضايا وتجزئتها

تمت الموافقة على فكرة الفصل بين القضية والشعب والأرض، وتقسيم كل عنوان إلى تفاصيل، وتأجيل القضايا الأصعب في اتفاقيات أوسلو، فجرى تجاوز الاستيطان ولم يكن وقفه شرطاً واضحاً لإبرام اتفاق، تماماً مثل قضايا أخرى لم تحسم مثل قضية اللاجئين والأسرى، والقدس، والحدود. تم استخدام استراتيجية التأجيل والترحيل لقضايا، مقابل التقدم قليلاً على صعيد تحقيق بعض الأهداف الفلسطينية، لكن لصالح تنفيذ اشتراطات إسرائيلية إستراتيجية. وأدى التأجيل إلى فكرة مرحلية التفاوض، بدل التوصل لاتفاق متكامل وقد ينفذ على مراحل. ومن نتائج هذه المرحلة انهيار ركن أساسي من مبادئ التفاوض، والمتمثل بإلقاء الطرف الفلسطيني بأوراقه التفاوضية المؤثرة قبل انتهاء المفاوضات، وخصوصاً انكسار قاعدة "المقاومة تزرع والسياسية تحصد".

(3) طغيان مشروع الدولة

أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية "المفاوض الرسمي"، الذي وقع الاتفاقات الانتقالية. ولكن هذا لم يؤد إلى تفعيل قضايا الشعب الفلسطيني بمجملها باعتبار المنظمة ممثلة لكل قطاعات وشرائح الشعب، وكل الوطن. بل وأصبح المشروع المطروح هو إلى حد كبير "الدولة" وشروطها، وتراجعت نسبياً قضايا اللاجئين والشتات في المطالب والسياسات الفلسطينية العاجلة، كما اختفى أبناء الشعب الفلسطيني في أراضي 1948، ليتم

التعامل معهم كأنهم "شأن إسرائيلي داخلي". وتم الحفاظ على المنظمة كإطار شكلي يراد له أن يستكمل الاعتراف بإسرائيل بمهمة أخيرة هي التوقيع على الاتفاق النهائي باسم الشعب الفلسطيني وإنهاء الصراع وكافة المطالب، بما يشبه مصير ذكر النحل بعد إنجاز مهمته الأخيرة في تلقيح الملكة.

4) مرجعية وبيروقراطية المفاوضات

أفرز طول أمد المفاوضات بيروقراطية تفاوضية فلسطينية، متمثلة في دوائر رسمية ذات هيكلية وميزانيات وكوادر وخبراء، حتى غدت الدائرة التفاوضية في منظمة التحرير الفلسطينية هي الدائرة الأكثر حضوراً تقريباً، في المشهد الفلسطيني، بينما تراجعت أو اضمحلت دوائر أخرى ذات علاقة بالشؤون الفلسطينية المختلفة، الحياتية، والسياسية، والمقاومة، خصوصاً مع تولي السلطة الفلسطينية لمهامها، ولارتباطها بما توفره السلطة لها من إمكانيات ومجالات عمل. وأدى تعطيل دور المجلس الوطني الفلسطيني، وعدم تجديده، ومحدودية تمثيله، إلى جعل المرجعية الشعبية للمفاوضات محدودة، أو معدومة.

ثانياً: وقف المفاوضات لتحسين شروط استئنافها

ما حدث في أغلب السنوات الفائتة، أنه بينما جرى شبه تجميد للعملية التفاوضية الرسمية، لم يجر التراجع عن هذا الخيار، أو تبين عملي لوسائل بديلة، أو مكملة. وما حدث عملياً أنه أصبحت هناك مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، علنية أو سرية، بوساطة دولية وعربية أو بدونها، حول أسس التفاوض، أي أصبحت لدينا "مفاوضات بشأن المفاوضات"، كما تبين من الأداء السياسي الفلسطيني منذ العام 2011، وصولاً إلى المقاربة التي حكمت تحرك وزير الخارجية الأميركي جون كيري لاستئناف المفاوضات. ونتيجة هذه السياسة التي حولت المفاوضات إلى هدف بحد ذاته، من خلال الإحجام عن دخول المفاوضات العلنية ولكن مع استمرار محاولات تحسين شروط العودة إليها، لا تختلف كثيراً عن التفاوض غير المجدي الذي استمر سنوات طويلة بسبب الرفض الإسرائيلي للتوصل إلى أي حلول واستخدام التفاوض وسيلة لكسب الوقت.

لقد تطور عبر العقدين الماضيين موقف إسرائيلي - أميركي يسعى للحفاظ على عملية سياسية لغرض وجود عملية، لا لتحقيق نتائج وحل سياسي بالضرورة. فوجود حراك سياسي يساعد على إدارة الصراع وتهدئة المنطقة وخفض منسوب التوتر، كما يساعد على تيسير تحريك ملفات أخرى ذات أولوية لسياسة كل من واشنطن وتل أبيب، فضلا عما يوفره ذلك من غطاء لاستمرار الحكومة الإسرائيلية في فرض الوقائع على الأرض عبر الاستيطان والتهويد والتطهير العرقي. في نهاية المطاف، تؤدي السياسة الفلسطينية إلى جعل كل من خيار وقف التفاوض أو استمراره ورقة ضاغطة على الجانب الفلسطيني، في غياب البدائل الإستراتيجية لاستمرار الدوران في هذه الحلقة المفرغة.

من الناحية النظرية على الأقل، تبدو المقاومة الشعبية، وخيار التدويل بالذهاب إلى الأمم المتحدة، من ضمن البدائل التي يمكن تبنيها أثناء توقف المفاوضات، أو بدلا منها. ولكن الشواهد على الأرض تشير إلى أنّ هناك قصورا في تفعيل هذين البديلين. وأنّ التعامل معهما ينطلق من توظيفهما لتحسين شروط التفاوض، بشكله التقليدي، وليس بديلا عنه، أو حتى كسبيل لفرض نمط تفاوض مختلف جذريا.

ثالثا: أهداف التفاوض

بدأت فكرة التسوية في الفكر السياسي الفلسطيني، القائمة على إقامة دولة فلسطينية، على جزء من فلسطين التاريخية، باعتبارها جزءا من برنامج مرحلي في النصف الأول من السبعينيات، مع حل قضية اللاجئين بالعودة إلى الديار التي هجروا منها. ثم أصبحت الدولة الفلسطينية، على حدود الرابع من حزيران 1967، وضمن مفهوم "حل الدولتين"، هي الهدف الرسمي الفلسطيني، مع التشبث الغامض إلى حد ما، بحق العودة للاجئين، لا سيما بعد التعاطي مع "معايير كلينتون" التي طرحت عقب فشل مفاوضات "كامب ديفيد عام 2000، ومن ثم الموافقة على مبادرة السلام العربية التي تنص على "حل عادل ومنفق عليه" لقضية اللاجئين.

اتضح منذ "أوسلو" أولاً أنّ معضلة الفلسطينيين في أراضي 1948، لن تحل بموجب "حل الدولتين"، وقد زاد وضوح هذه المعضلة مع الحديث المتواتر في الدوائر الإسرائيلية عن "يهودية الدولة"، ومخططات التهويد، المستمرة للجليل والنقب. وثانياً، هناك تراجع كبير في رعاية ومتابعة شؤون الفلسطينيين في الشتات من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل، وبات إطار العمل الفلسطيني، بما في ذلك الأجندة التفاوضية، محصوراً إلى حد كبير بالضفة الغربية وقطاع غزة.

إنّ وحدانية التمثيل الفلسطيني، ووحداية الشعب الفلسطيني، تتطلب معادلة خلاقة لتمثيل مجمل أبعاد القضية الفلسطينية، بدءاً من فلسطينيي أراضي 48، وصولاً إلى الشتات، وستصبح إثارة قضايا الفلسطينيين في كل مكان ورقة ضاغطة بحد ذاتها سواء للتوصل إلى اتفاق، أو لتبني إستراتيجيات بديلة تفتح على خيارات بديلة عن "فكرة الدولة"، مثل الدولة الواحدة بصرف النظر عن شكلها، ولكن على قاعدة تفكيك نظام السيطرة الكولونيالي الاستيطاني العنصري.

رابعاً: أطراف وأطر التفاوض

يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات من الأطراف والأطر ذات الصلة بالتفاوض:

الأول: الفلسطيني الداخلي، وقد تحول المفاوضات إلى بيروقراطيين بدون مراجعة أو محاسبة شعبية أمام مجلس وطني ممثل للشعب الفلسطيني. إنّ من أبرز الثغرات الخطيرة على هذا الصعيد تتمثل في عدم وجود مرجعية ونصوص واضحة لآلية محاسبة المفاوضين وتغييرهم، ضمن آليات برلمانية وشعبية، مع استمرار معظم طاقم المفاوضات على حاله رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على بدء التفاوض، خلافاً لأحد أبرز أسس التكتيك التفاوضي القاضية بتغيير طاقم المفاوضين حتى لا يتحولوا إلى ما يشبه الصفحة المكشوفة أمام المفاوض الإسرائيلي.

الثاني: إطار أطراف التفاوض، إذ أن الجانب الفلسطيني معني بمراجعة عملية التفاوض من حيث أدوار الأطراف العربية والدولية ذات العلاقة. وهناك حاجة لدراسة كيف يمكن إدخال الأطراف العربية كجزء ضاغط

لمصلحة الجانب الفلسطيني ودون تقديم تنازلات أو تحول الدور العربي لوسيلة ضغط على الفلسطينيين، وكذلك مع التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل ووحداية التمثيل.

الثالث: الطرف الثالث (الوسيط أو الطرف الذي يتدخل لفرض حل). وهو من أبرز المشكلات في تجربة المفاوضات منذ توقيع اتفاق أوسلو، إذ تم تجاهل أهمية البحث عن إطار بديل عن فكرة الرعاية الأميركية الحصرية للمفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية، وتحويل اللجنة الرباعية الدولية إلى إطار يكرس من حيث الجوهر احتكار الولايات المتحدة لرعاية المفاوضات، والقفز عن دور المجتمع الدولي وتحديد قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، مما أسهم في عدم تبني سياسية فلسطينية تسعى لإحداث تغيير في المعادلات الدولية إزاء إسرائيل، بما في ذلك تبني فكرة التدويل، وبخاصة أن الأمم المتحدة، والمنظمات والمؤسسات والمحاکم الدولية، تتدرج ضمن خيارات الضغط باتجاه التدويل، وفرض تدخل دولي في الموضوع الفلسطيني للضغط لإنهاء الاحتلال ولوقف سياسات التمييز العنصري الإسرائيلية.

خامسا: روافع وبدائل المفاوضات

إن الحدود الفاصلة بين بدائل وروافع المفاوضات تبدو غامضة في كثير من الأحيان. وربما يكون مثل هذا الغموض صحيحا. بمعنى أنّ تبني خطة عمل تقوم على مواجهة الاحتلال يوميا على الأرض في مقاومة شعبية فاعلة ومنتوعة ومنتورة وفرض أمر واقع مقابل الأمر الواقع الإسرائيلي، ومواجهة إسرائيل، وإدانة الدعم الأميركي السافر والمنحاز لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة، وتحريض الدول المختلفة على سياسات فاعلة لتطبيق القانون الدولي، وتحصين وتجديد أطر العمل الفلسطيني المؤسسية والشعبية هذه، كلها تشكل بدائل للمفاوضات، في حال بقي التعثر، ولكنها تشكل بالمقدار ذاته روافع للمفاوض الفلسطيني وأوراق قوة بيده إذا حدث توافق وطني يقبل بالتفاوض في ظل تغير يخدم الموقف الفلسطيني في ميزان القوى على الأرض، وفي المعادلات الإقليمية والدولية المؤثرة في الصراع.

بناء على ما سلف، يبقى الاستخلاص الأهم منذ بدء عمل مجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني قائما، وهو ضرورة وقف وإنهاء خيار التفاوض الثنائي، وتبني إستراتيجيات موجهة لإحداث تغيير في موازين القوى يمكن من إعادة تعريف المفاوضات بصفقتها عملية تُترجم أوراق القوة على الأرض. إن مثل هذه الإستراتيجيات تهدف إلى بلورة أوراق قوة جديدة، عبر المقاومة الشعبية، وإعادة بناء مؤسسات العمل الوطني الموحدة والفاعلة والممثلة لكل الشعب الفلسطيني، وعبر الحراك الدولي الفاعل والرافض للاستسلام لمعادلات تؤدي إلى إذابة القضية الفلسطينية، والعمل على استعادة البعد العربي والدولي الإنساني والتحرري لقضية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

إن أي تراجع فلسطيني عن شروط وقواعد العملية التفاوضية والالتزامات المحددة بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، سوف يؤدي إلى ردود إسرائيلية متفاوتة وفق حجم وتأثير مثل هذا التراجع، وربما أكبر منه، كما ظهر في ردة الفعل الهستيرية الإسرائيلية الأميركية على التوجه الفلسطيني لنيل الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في مجلس الأمن، ومن ثم العضوية المراقبة في الجمعية العامة، الأمر الذي يستدعي الاستعداد لكافة السيناريوهات والردود المحتملة، وعدم انتظار حدوثها، في حالة الانسحاب من المفاوضات أو انهيارها وتبني إستراتيجية فلسطينية جديدة.

وتلاحظ مجموعة التفكير الإستراتيجي أنه لا يمكن الانتقال من خيار التسوية التفاوضية على أساس مبدأ "حل الدولتين" إلى خيار إستراتيجي آخر دفعة واحدة، دون أخذ خصائص وسمات الواقع القائم بعين الاعتبار ضمن إستراتيجيات التغيير المفضلة، وبخاصة أنه ترتبت على العقدين الماضيين من بدء مسار "أوسلو" أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، ونمت مصالح مرتبطة بها، كما أن الاختلال في ميزان القوى لصالح الاحتلال من جهة، وتشكل بنى ومصالح مرتبطة بحالة الانقسام الداخلي من جهة أخرى، والمتغيرات في البيئة المحيطة إقليميا ودوليا، تجعل مثل هذا الانتقال مرة واحدة مستحيلا، وإذا تم سيكون بمثابة قفزة انتحارية نحو المجهول.

لذلك، لا بد من المرور في مرحلة انتقالية تتداخل فيها بعض المهمات ووسائل العمل ضمن الإستراتيجية المعتمدة حاليا من جهة، ومهمات ووسائل العمل التي تفتضيها الخيارات الانتقالية باتجاه الوصول إلى

نقطة التحول في المسار الإستراتيجي من جهة أخرى، انطلاقاً من أخذ شروط وتعقيدات الأمر الواقع بعين الاعتبار من أجل تغييره وليس التسليم به.

ولا يستبعد مثل هذا التوجه، إذا أصرت القيادة الفلسطينية على مواصلة التفاوض الثنائي، إمكانية الجمع، مؤقتاً و اضطرارياً، بين المفاوضات الثنائية والعمل على بناء الخيارات الانتقالية الأخرى، وبخاصة تحقيق المصالحة في سياق إعادة بناء منظمة التحرير، وتوسيع وتفعيل المقاومة، والانضمام المتدرج إلى المعاهدات الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ولكن على أساس التعامل مع هذه المفاوضات كإجراء تكتيكي اعتراضى يهدف إلى فضح السياسة الإسرائيلية وتحميلها مسؤولية انسداد العملية السياسية القائمة على مبدأ "حل الدولتين"، وتجديد أوسع تأييد دولي لخيار المفاوضات الذي يخدم القضية الفلسطينية عندما تتوفر شروط تحقيق تسوية سياسية.

وإلى حين تحقيق ذلك، ثمة ضرورة للتوافق الوطني الفلسطيني على تعريف المفاوضات بناء على التجربة الماضية، إن توفرت شروط خوضها بناء على نتائج التحول في المسار الإستراتيجي الفلسطيني، ويشمل ذلك:

- **صياغة توافق وطني حول خيار التفاوض، وشروطه، وأشكاله، وأهدافه، وإعادة تعريف المرجعيات والأجهزة التفاوضية، كجزء من عملية إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، وإعادة بناء مؤسسات العمل الفلسطيني، بحيث تصبح المرجعية والإشراف والمحاسبة للمفاوضات والمفاوضين، جزءاً من مؤسسات برلمانية وتنفيذية ورقابية أكثر تمثيلاً لشرائح الشعب الفلسطيني في كل فلسطين التاريخية، وفي كل الشتات.**
- **إعادة تعريف أهداف التفاوض، انطلاقاً من كون منظمة التحرير الفلسطينية هي حركة الشعب الفلسطيني، وليست حركة الدولة الفلسطينية. ولا يجوز أن تنحصر أو تتركز الأجندة التفاوضية، أو حتى النضالية، على نحو مبالغ فيه على قضية "الدولة"، مع تهميش قضايا أخرى. فمثلاً، يمكن أن يشكل الطرح الإسرائيلي حول "يهودية الدولة"، مدخلاً لقيام المفاوضات الفلسطيني بفتح ملف الفلسطينيين في أراضي 1948. كما أن أزمات سوريا ولبنان وغيرهما، وأوضاع اللاجئين**

الفلسطينيين هناك، يجب أن تؤدي لفتح ملف وكالة غوث الاجئين التي تتعرض لعملية تقليص وتضييق ممنهجة.

■ **تدويل وتعريب القضية والعملية التفاوضية**، إذ لا بد من الاستمرار في جهود تدويل القضية الفلسطينية عموماً، بما في ذلك تدويل المفاوضات، والمطالبة بعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لتنفيذ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وليس إعادة التفاوض بشأنها، وتحول هذه الجهود إلى خطة عمل واضحة المعالم والحسابات مسبقاً، تضغط ضد الاحتكار الأميركي لدور الراعي الحصري والمعطل للجهود الدولية، ولأي طرف يحاول القيام بدور الطرف الثالث الفاعل في حل الصراع، إلا وفق الحسابات الأميركية الإسرائيلية. ولا بد من وضع تصور واضح حول ما هي المسؤوليات التي يجدر أن تتحملها الدول العربية، وما هي الأدوار الممكنة والمسموحة والمطلوبة والمتاحة للقيام بها عربياً، دون أن يخل هذا بالتمثيل الفلسطيني.

ثانياً: إعادة بناء التمثيل الوطني

لقد فشلت حتى اللحظة محاولات إنهاء الانقسام وإحياء مؤسسات منظمة التحرير وفق أي من الاتفاقيات المتعددة التي تم التوصل إليها (من وثيقة القاهرة عام 2006، إلى إعلان الدوحة عام 2012، وما بينهما وما تلاهما). ويعود الفشل لعدة أسباب من أبرزها: وجود برامج مختلفة رغم التقاطعات العديدة التي حصلت بينها في السنوات القليلة الماضية، وتكوّن حقول سياسية (اجتماعية - اقتصادية) محلية بعد أفول المؤسسات الجامعة، وغياب تمثيل الفلسطينيين في أراضي 48 والشثات بشكل ساهم في بروز مراكز قيادية متعددة، وتشكل نظام سياسي في قطاع غزة مستقل عن النظام القائم في الضفة الغربية، ووقوع كل من السلطتين تحت تأثير محاور سياسية متباينة الأجندات والإستراتيجيات، فضلا عن تجاهل اتفاقات المصالحة للقضايا الرئيسية التي كانت من أبرز أسباب الانقسام نفسه، وبخاصة ضرورة الشروع أولا بإعادة بناء مؤسسات الكيان الوطني الجامع ممثلا في منظمة التحرير، على قاعدة ميثاق وطني يحدد ركائز المصلحة الوطنية العليا وبرنامج وطني توافقي.

إن الاستعصاء المتفاقم في تحقيق المصالحة الوطنية من شأنه أن يخل بمتطلبات إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي، وبخاصة في استمرار غياب أهم مطلب وهو الوحدة الإستراتيجية/ القيادة الإستراتيجية. ومع ذلك فإن معالجة هذا الاستعصاء قد تتراوح بين سيناريوهات عدة على النحو الآتي:

أولاً: تعمق الانفصال

ضمن هذا السيناريو، يستمر واقع الانقسام - وفق بقاء معطيات الوضع القائم على حالها - بين سلطتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل استمرار تبني كل منهما أجندات وحسابات سياسية مختلفة، بما يسهم في تفاقم الاستقطاب الداخلي ويهدد بانتعاش بعض الأطروحات مثل إجراء الانتخابات بدون قطاع غزة أملا بتوفير "شرعية" للسلطة الفلسطينية في الضفة وخياراتها السياسية، أو إعلان قطاع غزة "إقليما متمردا"،

أو زيادة حدة التوترات السياسية والمعيشية والاجتماعية في قطاع غزة باتجاه حدوث اضطرابات داخلية ربما تهدد بخطر الاقتتال والاستنزاف الداخلي المدمر، أو تفاقم التوتر في العلاقة مع مصر بحيث يصل إلى درجة فرض الحصار الخانق والحرب، إن لم تكف حركة حماس عن التصرف كامتداد لجماعة الإخوان المسلمين الذين يخوضون حرباً ضد النظام المصري، ما قد يجعل "حماس" جزءاً من هذه الحرب.

ويعتبر هذا السيناريو غير مقبول بالنسبة للفلسطينيين، إذ يسهم في تعميق التجزئة والتفتت وتكريس كيانيين سياسيين منفصلين وتآكل شرعية كل منهما، حتى وإن أجريت انتخابات رئاسية وتشريعية لجزء من الفلسطينيين في أحد الكيانيين، وهو ما يخدم السيناريوهات المفضلة لإسرائيل (استمرار الوضع الراهن، دولة فلسطينية بحدود مؤقتة في بقايا الضفة الغربية، انفصال أحادي الجانب، إلحاق قطاع غزة بمصر، وإلحاق الضفة بالأردن، أو غيرها من الترتيبات المشابهة..).

ثانياً: إدارة الانقسام

وهو سيناريو يعتبر امتداداً لاستمرار الوضع القائم كما هو، إذ يبقى على وجود كيانيين منفصلين في كل من الضفة والقطاع، لكل منهما مؤسساته المدنية والأمنية، ويستبعد الاتفاق على تنفيذ جميع بنود اتفاقات المصالحة الموقعة، ولكن مع إمكانية اعتماد أشكال من التنسيق بين السلطتين في إدارة شؤون المواطنين في بعض المجالات، على غرار التنسيق القائم في ظل الوضع الراهن بشأن الحج والعلاج في الخارج وامتحان الثانوية العامة الموحد، وتوسيع نطاق التنسيق بين الوزارات التابعة للسلطتين ليشمل مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب والمقاصة وغيرها. وقد يشمل ذلك التعامل بشكل إيجابي مع بعض المبادرات المتداولة من نوع تعزيز التنسيق المباشر عبر لقاءات بين الوزراء في الوزارات المتناظرة، أو التوافق على صيغة مشتركة لإدارة معبر رفح، أو حتى التعامل مع الأفكار المطروحة بشأن توسيع المشاركة في إدارة قطاع غزة، أو تشكيل هيئة وطنية لإدارته.

وتجد مثل هذه المبادرات والأفكار مبرراتها من ضرورة التعامل مع الأمر الواقع القائم في كل من الضفة والقطاع، والاستجابة لمتطلبات تسيير أمور المواطنين وإدارة شؤونهم والتخفيف عنهم في ظل استمرار الانقسام، لكن دون أن يصل الأمر إلى توحيد النظام السياسي الفلسطيني على مستوى كل من منظمة التحرير والسلطة. وهو ما يعني التسليم بالأمر الواقع دون تغييره، من خلال إدارة الانقسام بدلا من إنهائه، ودون توافق على ركائز للمصلحة الوطنية العليا يتم تجسيدها من خلال إعادة بناء المؤسسة الكيانية الجامعة على قاعدة ميثاق وطني وقيادة موحدة وبرنامج وطني موحد.

إن من شأن التعامل مع مبادرات إدارة الانقسام دون أن تكون جزءا من مكونات إستراتيجية تهدف لإعادة بناء الوحدة الوطنية الإستراتيجية، أن تفتح المجال أمام تأبيد الانفصال بين الضفة والقطاع، وضرب وحدانية التمثيل الشرعي الموحد للشعب الفلسطيني، وأن تقطع الطريق على تبني إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني، وأن تتيح تسلل الأطروحات المرفوضة واليائسة من إمكانية إنهاء الانقسام من قبيل إقامة علاقة كونفدرالية بين سلطتين تحت الاحتلال المباشر في الضفة الغربية، والاحتلال غير المباشر في قطاع غزة، الذي يأخذ شكل الحصار والتوغلات والعدوان والتحكم في المعابر والجو والبحر.

ثالثا: إستعادة الوحدة الوطنية

يعتبر سيناريو إعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار المرجعية الوطنية العليا ممثلة في منظمة التحرير، وتوحيد المؤسسات المدنية والأمنية لأداتها الخدمائية ممثلة في سلطة موحدة في كل من الضفة والقطاع، هو السيناريو المفضل للفلسطينيين، بل ويمثل ضرورة أكثر من كونه مجرد سيناريو أو حتى خيار، إذ أنه يعتبر من الشروط والمتطلبات الإستراتيجية للنجاح في مسار التحول الانتقالي نحو إستراتيجية جديدة للتحرر الوطني، كما تقترح هذه الوثيقة.

وتدرك مجموعة التفكير الإستراتيجي أن العقبات والعراقيل الناجمة عن استمرار الوضع الراهن لا تشجع على تقدم هذا السيناريو باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية، بما هي إعادة بناء للوحدة الإستراتيجية. لذلك، فإنها لا

تستبعد التعامل مع الأمر الواقع بما يخفف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية عن كاهل المواطنين، ويسهم في تحسين إدارة شؤونهم وتوفير الخدمات لهم، لاسيما في قطاع غزة المحاصر، ولكن شريطة أن يندرج ذلك ضمن رؤية وطنية متوافق عليها تربط ما بين التعامل مع مبادرات التنسيق المشترك كنقطة بداية وإنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات الفلسطينية على مستوى المنظمة والسلطة كنقطة نهاية في هذا المسار.

إن مثل هذه الرؤية الواقعية يمكن أن تحول السيناريو الثاني (إدارة الانقسام) إلى مرحلة انتقالية تقضي إلى السيناريو الثالث (إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة)، إذا تم التوافق على مرجعية وطنية عليا خلال المرحلة الانتقالية تشرف على مجمل عملية إنهاء الانقسام عبر خطوات مترابطة التأثير، وتراعي خصوصيات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار رؤية إستراتيجية موحدة تنطلق من حقيقة أن ما يجمع الفلسطينيين أكثر مما يفرقهم.

ويقتضي ذلك البدء أولا في بناء الإطار المرجعي الموحد لعملية صنع القرار الوطني، من خلال هيئة قيادية موحدة في إطار منظمة التحرير، قد تكون نقطة الانطلاق فيها تحويل لجنة منظمة التحرير إلى إطار قيادي مؤقت وفق ما ورد في اتفاق المصالحة الموقع في أيار 2011، إلى حين إنجاز عملية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير وتوحيد المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية ومعالجة تداعيات مرحلة الانقسام على المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة والقطاع.

ومع ذلك، فإن الانتقال التدريجي من السيناريو الثاني إلى الثالث، ليس ممرا إجباريا إلا في حالة استمرار عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لإنهاء الانقسام. وقد يفضي تغير شروط البيئة المحيطة، سواء تطورات الصراع مع دولة الاحتلال (اتساع المقاومة، التوجه نحو الأمم المتحدة، تغيير متدرج في قواعد اللعبة المحددة بموجب اتفاق أوسلو..)، أو متغيرات على المستوى الإقليمي أو الدولي وما قد يترتب عليها من تحالفات وارتدادات على الحالة الفلسطينية الداخلية، إلى انفتاح حتمي على خيار إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، الذي ينبغي أن يحظى بالأولوية ضمن الجهد الوطني الساعي لتحقيق هدف إعادة بناء التمثيل الوطني ومؤسساته الكيانية الموحدة بالاستناد إلى تسوية تاريخية يتضمنها عقد وطني يجمع الفلسطينيين أينما وجدوا كما هو مبين أدناه، باعتبار ذلك متطلبا رئيسيا للتحويل نحو إستراتيجية جديدة وموحدة للتحرر الوطني.

عناصر ومتطلبات التسوية التاريخية بين التيارين الوطني الديمقراطي والإسلامي، والعقد الوطني، وأسس الشراكة السياسية:

يتطلب استنهاض الطاقات الفلسطينية الكامنة للتأثير في سير الأحداث إعادة تشييد حقل سياسي وطني جديد، من خلال تجديد ودمقرطة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني. ومن غير الممكن أن يتم هذا دون التوصل إلى "تسوية تاريخية" ("ميثاق وطني" أو "عقد سياسي")، وذلك بسبب وجود تيارات متباعدة من حيث الرؤية الأيديولوجية والتوجهات السياسية والمحددات الفكرية. لذلك، فإن هذه التسوية أو الاتفاق يستدعي التوصل إلى صيغة توافقية تشمل:

أولاً. أسس إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني تمثل كل مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وذلك في سياق تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام بدلا من إدارته، وإعطاء الأولوية للبرنامج الوطني المشترك ومهمات التحرر الوطني والديمقراطي، وللمصالح والاحتياجات والأولويات الفلسطينية على حساب أي ارتباطات أخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ومنع تدخلها في المقابل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، مع استعادة مكانة القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمامات العربية الرسمية والشعبية.

ثانياً. بنية ووظيفة "النظام السياسي" ممثلاً في مؤسسات السلطة الفلسطينية (المنقسمة) وفي مؤسسات الدولة "المراقبة" في الأمم المتحدة، وتحديد العلاقة التي يراد إرساؤها بين "النظام السياسي" ومنظمة التحرير المجددة كشرط ضروري لصياغة إستراتيجية اشتباك مع سياسة الدولة الاستعمارية الاستيطانية في طورها الراهن.

لذلك، يجدر أن تعطى الأولوية إلى الاتفاق على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير بما تمثله من أطر صناعة القرارات الوطنية وتوفير الحماية من التدخلات الخارجية في الشأن الوطني. ولتحقيق ذلك، تبرز أهمية أن يعي التيار الوطني والديمقراطي (فصائل منظمة التحرير) وتيار الإسلام السياسي الوطني أنه ليس

بمقدور أي منهما لوحده إعادة بناء أو قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية عبر الهيمنة المنفردة على الحقل السياسي الوطني، ولا السيطرة على النظام السياسي ممثلاً في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وللخروج من الوضع المأزوم والمحتقن، لا بد من اعتماد إستراتيجية يكون على رأس أولوياتها إبرام "تسوية تاريخية" (أو عقد سياسي أو ميثاق وطني) بين قوى الإسلام السياسي من جهة والقوى الوطنية والعلمانية واليسارية من جهة أخرى، تستهدف إنهاء حالة الفراغ المؤسساتي والسياسي والإستراتيجي المدمرة ذاتياً، مع الإقرار بوجود تباينات داخل كل تيار.

وتعني التسوية التاريخية فلسطينياً ما يلي:

1. المباشرة في عملية تجديد بنية منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية شاملة وعلى قاعدة ديمقراطية وتعددية (سياسية وتنظيمية وفكرية) وعلمانية أو "مدنية" (تفصل وتميّز تماماً بين الحقل الديني والحقل السياسي)، وعلى أسس المساواة واحترام الحريات العامة والفردية.

وتتطلب التسوية التاريخية البدء، المتأني، بالإعداد لإجراء انتخابات مباشرة لأعضاء المجلس الوطني على أساس نظام التمثيل النسبي وبما يضمن أوسع مشاركة للقوى السياسية والاجتماعية.

ولا تعني إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير أن هذه العملية سوف تتم بنفس الطريقة التي تمت في أواسط الستينيات من القرن الماضي، فالظروف والشروط التي ساهمت في بروز المنظمة بالطريقة السابقة لم تعد قائمة، وأي عملية إعادة بناء لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والتطورات والخبرات المتراكمة، والخصائص التي تميز التجمعات الفلسطينية المختلفة، ولكن بالتركيز على عوامل الوحدة التي تجمع الفلسطينيين أينما كانوا.

2. تعطى مهمة تجديد الحركة الوطنية وتعبيراتها التنظيمية والبرنامجية، وبخاصة فيما يتعلق بمنظمة التحرير، الأولوية على المهمات المتعلقة بإعادة توحيد مؤسسات السلطة (تشكيل حكومة وحدة وطنية سواء بالتوافق أو عبر انتخابات رئاسية أو تشريعية).

3. الاتفاق على أسس إعادة بناء الاتحادات القطاعية والنقابات العمالية والمهنية على أسس وطنية تمثيلية ديمقراطية.

4. تحديد وظيفة وصلاحيات وبنية مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ووظيفة وحدود صلاحيات مؤسسات السلطة الفلسطينية (الجغرافية، والإدارية والخدمية والمالية والتشريعية) ومسؤوليتها أمام مؤسسات منظمة التحرير، كما تحدد شروط استمرارها (كسلطة)، وإعادة النظر في قانونها الأساسي ونظامها الانتخابي ونظام الحكم فيها، والعلاقة بين سلطاتها الثلاث، وبين هذه وهيئات منظمة التحرير، إضافة إلى تحديد علاقة "الدولة" بمؤسسات منظمة التحرير.

5. التمييز بين السلطة الوطنية الفلسطينية القائمة فعلا على الأرض وبين مسمى الدولة الفلسطينية، التي أصبحت عضوا مراقبا في الجمعية الوطنية للأمم المتحدة. هذا يعني وعي ما تملك الدولة غير العضو (والعضو عندما يتم ذلك) من إمكانيات مادية (عبر المشاركة في هيئات الأمم المتحدة، إلخ) ودبلوماسية ومعنوية لا تملكها السلطة المقيدة باتفاق أوسلو وواقع الاحتلال، مع الوعي بأن الدولة لا تملك السيطرة على الأرض والحدود والموارد الطبيعية والتجارة الخارجية، ولا تتمتع بوحدة جغرافية، حيث لا تزال أراضيها تحت الاحتلال والحصار.

6. الحرص على عدم اختزال مؤسسات منظمة التحرير، بما هي المنظمة الوطنية الجامعة والممثل لكل الشعب الفلسطيني، إلى مؤسسات "الدولة" على أراضي الضفة والقطاع. وقد نص قرار تبني فلسطين كدولة غير عضو على أن رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو لا ينتقص من صلاحيات ووظائف مؤسسات المنظمة.

7. إدراك أن إبقاء الوضع على ما هو عليه حاليا يعني، من جملة ما يعني، تحوّل كل من السلطتين القائمتين في الضفة والقطاع إلى "سلطة عميقة"، تسيطر على كل منهما نخبة محدودة لا تمثل الفئات الأوسط من الجمهور في كل من المنطقتين، وتستند في سيطرتها إلى بنية بيروقراطية أمنية واستخباراتية، وعلى علاقات ريعية تعتمد على التحويلات والمنح والمساعدات الخارجية.

8. تتضمن التسوية التاريخية الاتفاق على ميثاق وطني جديد لمنظمة التحرير الجديدة، والاتفاق على آلية لتعديله أو إعادة صياغته وإقراره بصيغته النهائية.

9. تتضمن التسوية التاريخية اتفاقاً على بنود البرنامج السياسي الوطني للمرحلة الراهنة، على أن لا يتناقض مع بنود الميثاق الوطني وأن لا يخلق فرص الحل الجذري للصراع.

10. لا يشترط التوصل لتسوية تاريخية بين الكتل السياسية الفلسطينية إنكار وجود خلافات عقائدية ولا إنكار وجود تباعد في الرؤى حول المجتمع الفلسطيني، ولا حول مكانة الدين في هذا المجتمع. فالاعتراف بالاختلافات في الرؤى والتطلعات جزء هام من ضمان نجاح التسوية التاريخية.

11. تشترط التسوية التاريخية طمأنة (على صعيد الميثاق والبرنامج السياسي والمشاركة في الحياة الوطنية السياسية والنضالية) كل مكون من مكونات الشعب الفلسطيني من أن النضال من أجل حقوق أي مكون منها لن يكون على حساب حقوق ومكتسبات المكونات الأخرى.

مهام عاجلة على طريق تحقيق المصالحة الوطنية:

وإلى حين تحقيق ما سبق، وفق سيناريو إعادة بناء الوحدة الوطنية المفضل فلسطينياً، يصعب تجاهل الأمر الواقع القائم في كل من الضفة والقطاع، كما أن انتظار توفر الضغط اللازم على حركتي "فتح" و"حماس" في غياب الإرادة السياسية المطلوبة لإنهاء الانقسام، من شأنه أن يسهم في إطالة أمد المأزق الداخلي. الأمر الذي يفرض التحرك باتجاهات مختلفة تجمع ما بين تحسين الوضع في ظل استمرار سيناريو الانقسام، والحيلولة دون الانزلاق نحو مزيد من التدهور، والعمل في نفس الوقت من أجل إنهاء الانقسام بأسرع وقت وأقل التكاليف. إذ أن التعامل مع الواقع القائم على طريق تغييره، يجعل من إدارة الانقسام في بعض المجالات والتقليل من أضراره أقل سوءاً من تعميقه. فالكثير مما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة من إجراءات وأعمال وإصدار قوانين واعتماد سياسات وإيجاد أوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية هو تعزيز

للانقسام، أو يصب في خانة إدارة الانقسام والتعايش معه، ولكن بعضه يعد - رغم ذلك - ضروريا لاستمرار الحياة وتحسينها في ظل الانقسام.

إن تخفيف واقع الانقسام وتحسين شروط حياة الفلسطينيين في ظلّه واجب على القيادات والفصائل والفعاليات، بما في ذلك تشجيع أي مبادرات لتفعيل منظمة التحرير ودور الإطار القيادي المؤقت، والتنسيق المشترك بين الوزارات والمؤسسات التابعة لكل من السلطتين القائميتين على غرار التنسيق في مجالات التربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، والتوافق على إجراء الانتخابات للبلديات والاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وكذلك العمل المشترك من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة، والتوافق على صيغة لإدارة معبر رفح بما يخفف من معاناة المسافرين، ووقف حملات التحريض والاتهام المتبادل، ووقف الاعتقال السياسي، وضمان حرية العمل السياسي، والحفاظ على الحريات العامة.

لكن حتى لا يتحول التعايش مع الانقسام وإدارته إلى وسيلة لتعميقه وتحويله إلى انفصال دائم؛ يجب أن تكون مبادرات التنسيق المشترك، أو الدعوات لتشكيل هيئة وطنية مشتركة لإدارة قطاع غزة، أو غيرها مما ذكر آنفا، جزءا من خطة متكاملة تستند إلى أفق سياسي يلتزم بعدم التنازل عن هدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وبما يعزز التقدم في مسار المصالحة المستندة إلى حوار وطني شامل حول أسس ومرتكزات التسوية التاريخية بين مختلف التيارات.

ما سبق يستدعي تركيز الجهد الوطني على مسارين مترابطين متوازيين:

الأول: العمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية على أساس إعادة بناء وإصلاح وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، سواء تحققت الوحدة أو على طريق تحقيقها، بما يكفل الوصول إلى وحدة التمثيل والقيادة والبرنامج، وتوحيد مؤسسات السلطة المدنية والأمنية في الضفة والقطاع، والتوافق على إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلسين التشريعي والوطني، وهذا يتطلب الوقوف أمام الاتفاقات التي وقعت والسعي لتطويرها وإزالة العراقيل والعقبات التي حالت دون تطبيقها.

الثاني: العمل على بلورة سياسات وطنية في قضايا حياتية تتعلق بالترتيبات والإجراءات التي يمكن التوافق عليها بين السلطتين في الضفة والقطاع، من خلال مساهمة خبراء وسياسيين يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، وليس "فتح" و"حماس" فقط، حتى تحكم هذه السياسات الوطنية الوضع في الضفة والقطاع في ظل استمرار الانقسام وبما يساعد على إنهائه، وبما يراعي تحقيق مصالح المواطنين عامة، وتحسين آليات إدارة شؤونهم، والتخفيف من وطأة الضغوط الاقتصادية والمعيشية عليهم، وبخاصة في قطاع غزة، شريطة أن يندرج كل ذلك في إطار رؤية توظف هذه الإجراءات لإنهاء الانقسام بدلا من إدارته.

ثالثا: الخروج من أوسلو

ربما من غير الحكمة اعتبار الوضعية الجديدة لفلسطين في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ضمانا للتححر والاستقلال وبناء الدولة، ولكن من غير الحكمة أيضا عدم الانتباه إلى الفرصة أو الفرص التي قد توفرها هذه الوضعية. ففي مناخات انسداد أفق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والانحياز الكلي للولايات المتحدة لإسرائيل، والتغيرات التي حصلت أو قد تحصل في إطار ما يسمى "الربيع العربي"، تعتبر الوضعية الجديدة لفلسطين تحديا حقيقيا من جهة، وأرضية جديدة محتملة كمدخل بديل عن اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات من جهة أخرى. إذ أن السعي إلى تطوير أو تعديل اتفاق أوسلو وملحقاته الاقتصادية والأمنية، من خلال الانخراط في مساره أو من على أرضيته، لن يؤدي سوى إلى المزيد من الغرق والخسائر والمآلات التي فرضتها شروط وقيود الاتفاق وموازين القوى الحالية المختلة لصالح نظام الاحتلال الاستعماري العنصري.

وفي سياق فحص السيناريوهات المتاحة للخروج من مسار أوسلو، تجدر الإشارة إلى أن أيا من بنود اتفاق أوسلو "الانتقالي" لم يتضمن ما يشير إلى أن هذا الاتفاق غير قابل للفض. أما الإطار الزمني الذي تم تحديده لانتهاه من مفاوضات الحل النهائي، وهو الغاية الأساسية من الاتفاق، فقد تم تخطيه، في حين أن مجمل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل منذ إعلان اسحق رابين بأن لا مواعيد مقدسة لانتهاه المرحلة الانتقالية، وعدم تطبيق الالتزامات الإسرائيلية، وصولا إلى انهيار مفاوضات كامب ديفيد، ومن ثم تنفيذ عملية "الصور الواقي"، تجاوزت اتفاق أوسلو وركزت على إعادة تحديد دور ووظائف السلطة الفلسطينية كوكيل أمني وإداري واقتصادي لسلطة الاحتلال ذاتها. وبذلك، لم تعد الالتزامات الإسرائيلية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته قائمة، في حين لم يتبق من الاتفاق سوى القيود والالتزامات الفلسطينية المجحفة على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية.

يمكن للفلسطينيين أن يتبنوا إستراتيجية تقوم على التحلل من القيود والالتزامات المتبقية من اتفاق أوسلو وملحقاته، في سياق عملية متدرجة لإعادة تعريف دور السلطة كإطار مؤسساتي خدماتي معني بإدارة شؤون

المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وهي عملية تتطلب إعادة النظر في هياكل ووظائف مؤسسات السلطة المدنية والأمنية.

ويمكن في هذا المجال عرض مجموعة من الخيارات، يتضمن كل منها احتمال اقتراح تغيير في عنصر أو أكثر من عناصر هذا الخيار، أو أن يشكل كل منها مرحلة يمكن أن تمهد للانتقال إلى المرحلة/ الخيار التالي في سياق إستراتيجية الخروج من أوسلو. وسوف يتم تلخيص هذه الخيارات وأهداف وفرص نجاح كل منها على النحو الآتي:

الخيار الأول: البقاء ضمن التزامات أوسلو

يعكس هذا الخيار سيناريو الواقع الراهن، من حيث الحفاظ على الوضع القائم في موقف انتظاري مع هامش مناورة ضيق، أي المراوحة في المكان ذاته، بانتظار متغيرات تسهم في فتح أفق التسوية السياسية، مع المناورة الضيقة لتحسين شروط التفاوض، في حدود التهديد باللجوء إلى منظمات ووكالات الأمم المتحدة، استنادا إلى مكانة فلسطين كعضو مراقب، أو التهديد بحل السلطة و"تسليم مفاتيحها" لدولة الاحتلال، أو التلويح "التكتيكي" تارة بتصعيد المقاومة الشعبية، وتارة أخرى بالمصالحة مع حركة حماس، دون أن يمس كل ذلك بخيار التفاوض الثنائي.

ومن المرجح أن يفضي هذا الخيار، المرغوب إسرائيليا، إلى إعطاء الاحتلال المزيد من الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض، كما يوفر مناخات التقدم بمشاريع تهدد المشروع الوطني الفلسطيني من قبيل الدولة ضمن حدود مؤقتة، أو الكونفدرالية بين الأردن وبقايا الضفة الغربية، أو تقدم المسار الاقتصادي بديلا من المسار السياسي، أو على حسابه، كما يتبين من خطة كيري، ناهيك عن تأثيرات ذلك السلبية على فرص تحقيق المصالحة.

يبقى هذا الخيار أسس ومرجعيات العلاقة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي على ما هي عليه الآن، كما يبقى على الولايات المتحدة بصفتها الراعي للعملية السياسية، ويغيب إمكانية الاستفادة من مرجعية الأمم المتحدة ومكانة فلسطين كدولة بصفة مراقب.

قد يفضي هذا الخيار إلى تنشيط الوضع الاقتصادي كوسيلة لتوفير محفزات لاستقرار الوضع القائم، مع ذلك سوف يسهم في تعميق مأزق النظام السياسي الفلسطيني في ظل حالة الانقسام، وإطالة أمد بقاء السلطتين المنفصلتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن تفتيت ما هو مفتت في الحقل السياسي الفلسطيني، بما في ذلك تراجع المبادرات أو الدعوات لإحياء وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرار عوامل تجزئة الشعب الفلسطيني وإضعاف وحدته. أي أن هذا الخيار سوف يقيد الفعل السياسي الفلسطيني، ويحجب أو يعيق توظيف الإمكانيات الكامنة لدى تجمعات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات في الدفاع عن حقه المشروع في التحرر والاستقلال وتقرير المصير والعودة.

في المقابل، سوف يمكن هذا الخيار إسرائيل من تعميق احتلالها وزيادة الاختلال في ميزان القوة لصالحها عبر مخططات الاستيطان والتهويد واستكمال فصل القدس عن محيطها في الضفة الغربية ومواصلة عمليات التطهير العرقي بدءاً من النقب وليس انتهاء في الأغوار، مع استكمال تحديد دور وصلاحيات ومهام السلطة الفلسطينية في نطاق دور الوكيل الأمني والإداري والاقتصادي لدولة الاحتلال. باختصار، فإن هذا الخيار لن يحدث تغييراً في مواقف وتوجهات الحكومة والأحزاب والجمهور في إسرائيل، لأنه لا يتضمن إستراتيجية فلسطينية فعالة تحفز على إحداث التغيير، وتبقي كلفة بقاء الاحتلال أقل بكثير من كلفة إنهائه.

الخيار الثاني: تأزيم الوضع مع الاحتلال الإسرائيلي

يفترض هذا الخيار اعتماد سياسات، قد لا تكون معلنة، تهدف إلى التحلل من بعض قيود والتزامات أوصلو، بالتوافق مع التوجه للانضمام إلى عدد مختار من المعاهدات والاتفاقات الدولية ومنظمات ووكالات الأمم

المتحدة (السيناريو الحذر الوارد في هذه الوثيقة)، وتصعيد أشكال المقاومة الشعبية وحملات مقاومة التطبيع بأشكاله المختلفة.

يجب أن يفهم هذا الخيار بصفته يشتمل على مجموعة مترابطة من الخطوات والإجراءات التي تنفذ بشكل تصاعدي وتدرجي في غياب إمكانية تحقيق تسوية تفاوضية (مثل وقف التنسيق الأمني، وإعادة النظر في التزامات وقيود بروتوكول باريس الاقتصادي)، وينبغي أن تكون مدروسة بعناية فائقة، حيث من المفترض أن تخدم مرحلة متوسطة المدى يتم خلالها إعادة بناء حركة التحرر الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيق المصالحة عبر إعادة توحيد السلطة الفلسطينية، والتركيز على إحداث تغيير في ميزان القوى، بما في ذلك حشد مواقف دولية متصاعدة ضد دولة الاحتلال، دون أن يترتب على ذلك الدخول في مجابهة ميدانية وسياسية شاملة مع إسرائيل والولايات المتحدة تهدد بقاء السلطة ذاتها، لكنها قد تفتح الطريق لاحقا أمام الانتقال إلى الخيار الثالث الوارد أدناه.

من المهم تصميم المواقف والسياسات التفصيلية والأنشطة والمبادرات لخدمة هدف محدد في هذه المرحلة هو إعاقة تقدم المشروع الإسرائيلي الاستيطاني، وتحقيق تغيير في ميزان القوة لصالح الشعب الفلسطيني. إن الدخول في مواقف وسياسات خارج إطار هذا الهدف قد يفضي إما إلى تفجير الوضع دون جاهزية فلسطينية والدخول في معارك خاسرة أو باهظة الكلفة، أو التراجع والانزلاق إلى وضعية الخيار الأول، ولكن في شروط أكثر سوءا.

ثمة العديد من الطرق والوسائل والخطوات المتتالية التي يمكن تنفيذها ضمن خيار عملية تأزيم الوضع مع الاحتلال، لكنها تنطلق من التمسك برفض المفاوضات طالما لم تتغير الأسس والمرجعيات وميزان القوة وفقا للمصالح الفلسطينية. ولن يكون لهذا الخيار معنى مختلفا عن الخيار الأول إلا إذا اقترن بإستراتيجية مبادرة وهجومية توفر مخرجا للنزول التدريجي عن شجرة أوسلو، ربما دون إعلان رسمي عن ذلك، وتتضمن مجموعة من المحاور من أهمها:

أ. إعادة صياغة العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة مع الاحتلال الإسرائيلي على أساس المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وانطلاقاً من كون السلطة إطاراً مؤسسياً خديماً تتركز وظائفه على إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني على المستوى المركزي، ومن خلال السلطات المحلية.

إن انسداد أفق التسوية التفاوضية وسقوط رهان الانتقال من مشروع السلطة إلى فكرة الدولة عبر مسار أوصلو، وبخاصة بعد رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، يعني ضرورة الشروع بتغيير هذا المسار بدءاً بالتحلل من قيود والتزامات أوصلو، لاسيما تلك التي تشكل عبئاً على استنهاض المشروع الوطني الفلسطيني وإعادة بناء أدواته، وبخاصة الالتزامات الأمنية (التنسيق الأمني) والقيود الاقتصادية (بروتوكول باريس الاقتصادي). هذه المعارك يجب فتحها بحذر وتدرج في ضوء مدى الجهوية الفلسطينية، ومستوى الاستجابة العربية والدولية، والردود الإسرائيلية المتوقعة.

ب. إعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات السلطة والمواطن الفلسطيني على أساس حماية المناطق المهددة بالمصادرة والاستيطان والتهويد، وبخاصة في القدس، وتوفير الخدمات ودعم الصمود الفلسطيني وإقامة المشاريع في القدس وسائر المناطق المصنفة (ج)، وذلك في سياق إعادة تعريف وتحديد موقع وصلاحيات السلطة كإطار مؤسسي خدماتي لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير مقومات صمودهم على الأرض، وتحديد علاقة السلطة بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الكيان المؤسسي التمثيلي للشعب الفلسطيني أينما وجد.

ج. تفعيل اللجوء إلى القانون الدولي ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة في سياق عملية مثابرة قد تبدأ بشكل متدرج بالانضمام إلى عدد من المعاهدات والمنظمات الأممية، وفق سياسة تتعامل مع البعد الدولي عبر الأمم المتحدة ووكالاتها، وحركة التضامن العالمية مع حقوق الشعب الفلسطيني، وحركة المقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية لدولة الاحتلال والفصل العنصري، وتفعيل الدبلوماسية الفلسطينية، باعتبارها إحدى أهم الجبهات في مقاومة الاحتلال والاستيطان والعنصرية.

إن هذه المعركة بحاجة إلى تحضير وتصميم، وهي معركة طويلة ولا يمكن حسمها بالضربة القاضية، لكنها تؤسس للانتقال إلى إستراتيجية شاملة قد تنقل الصراع في مرحلة معينة إلى صراع مفتوح ضد النظام

الصهيوني الاستعماري العنصري على غرار تجربة جنوب افريقيا، وبخاصة في حالة الانفتاح على خيارات أخرى من قبيل الدولة الواحدة.

د. اعتماد أشكال المقاومة المختلفة وتوسيعها وتطويرها، لاسيما المقاومة الشعبية القادرة على الزج بالطاقات الفلسطينية في الوطن والشتات، والعديد من الروافع العربية والدولية، في مواجهة دولة الاحتلال والاستيطان والعنصرية، بالتركيز على القدس والمناطق المصنفة (ج)، ودعم وتعميم المبادرات والنماذج الرامية لخلق الأمر الواقع الفلسطيني على الأرض في مواجهة سياسة إسرائيل في فرض الوقائع بقوة الاستيطان والمصادرة والتهميد.

الخيار الثالث: الصراع المفتوح مع الاحتلال (تفجير الوضع)

يعني هذا الخيار الإعلان عن فشل المفاوضات وعدم العودة إليها في ظل ميزان القوى السائد الذي لا يزال يتحكم بمرجعيات وأطر وأطراف وأهداف عملية التفاوض، والتخلي عن اتفاق أوسلو وملحقاته كمرجع للعلاقة مع إسرائيل، واللجوء إلى استخدام القانون الدولي من خلال اعتماد خيار الانضمام إلى جميع المعاهدات والاتفاقات والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة بموجب رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، مع دراسة إمكانية اللجوء إلى المحافل الدولية المعنية للحصول على رأي قانوني يبطل اتفاق أوسلو "الانتقالي".

إن الخروج الشامل من مسار أوسلو، يعني الاستعداد لسيناريوهات متعددة تبدأ بإعادة النظر في شكل ودور ووظائف السلطة (بما في ذلك مدى الحاجة إلى منصب رئاسة السلطة، والمناصب الوزارية، وتشكيلات ووظائف المؤسسة الأمنية، ودور ووظيفة الانتخابات تحت الاحتلال..)، مروراً بحل السلطة وطلب الوصاية الدولية، وليس انتهاءً بسيناريو انهيار السلطة تحت وطأة الصراع مع الاحتلال والضغط السياسية والاقتصادية الخارجية.

وبعني هذا الخيار فتح حالة الصراع على مصراعها والدخول في مجابهة مفتوحة مع دولة الاحتلال والاستيطان والعنصرية. وقد يكون هذا الخيار أحد المآلات للخيار الثاني، ولكن الفرق يكمن في الإطار الزمني والسياسات والخطوات الانتقالية المعتمدة فلسطينيا للوصول إلى هذا المآل، لاسيما من حيث مستوى الجاهزية الفلسطينية للانتقال إلى خيار الصراع المفتوح. كما أن هذا الخيار يمكن أن يشكل مرحلة وسيطة قبل الانتقال إلى خيارات بديلة تقطع نهائيا مع ما يسمى "حل الدولتين" وتتفتح على خيارات ذات صلة بالدولة الواحدة على قاعدة هزيمة وتفكيك النظام الصهيوني الاستعماري العنصري، بما في ذلك التوجه إلى الأمم المتحدة على هذا الأساس، كما في تجربة الكفاح ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

إن إستراتيجيات التحول الإستراتيجي ذات الطابع الانتقالي في المدى المتوسط، تفترض أن فتح حالة الصراع على مصراعها والدخول في مجابهة مفتوحة في الظروف الحالية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حالة الانقسام في النظام السياسي، والتراجع في الحقل السياسي الفلسطيني، وواقع التجزئة في غياب الكيان الجامع والقيادة الموحدة في إطار منظمة التحرير، واستئناف المفاوضات الثنائية، والظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة على الشعب الفلسطيني، وردود الفعل الإسرائيلية في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى، وتطورات الأحداث المتغيرة والمفتوحة على المستوى الإقليمي، وغيرها من العوامل، قد تفضي إلى مخاطر وأضرار كبيرة تجعل كلفتها باهظة على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعني أن الخيار المفضل هو الخيار الثاني الذي يجمع ما بين المواجهة والاستعداد للانتقال إلى الخيار الثالث.

رابعاً: المقاومة الذكية

ورد مصطلح "المقاومة الذكية" ضمن الوثيقة الثانية لمجموعة التفكير الإستراتيجي الفلسطيني، وتم توصيفه باعتباره يشير إلى "الاستخدام الذكي، والمرن، والمركز بعناية للمكونات الفرعية المختلفة التي تشكل الخيار الإستراتيجي الواسع النطاق للمقاومة الوطنية بوجه عام، حيث تعمل هذه معاً ضمن إستراتيجية وطنية موحدة، يتم تبنيها أو إسقاطها وفقاً لفاعليتها، أو تبعاً لعدم تأثيرها، أو عند إحراز نتيجة عكسية فيما يتعلق بجهد التحرير الوطني ككل. وحتماً يوجد هنا جدل مشروع ومجال لمزيد من النقاش الشامل في هذا الأمر".

وأوضحت الوثيقة أن المقاومة الذكية تشمل مجموعة كاملة من الخيارات المتعددة كحملات مقاطعة إسرائيل (BDS) وملاحقتها في أروقة القضاء الدولي، وفرض عقوبات عليها وسوى ذلك، التي يعتبرها أعضاء المجموعة مشروعة تماماً وفعالة على وجه العموم في الضغط على إسرائيل، لإجبارها على الاعتراف بحقوق الإنسان الفلسطينية المنصوص عليها في "تداء المجتمع المدني" عام 2005. وتتجاوز إستراتيجيات المقاطعة وجوانبها المتعددة ما تقوم به السلطة الفلسطينية من حظر ومقاطعة لمنتجات المستوطنات، إذ إننا نعرف أن أيديها مكبلت باتفاقية باريس وأن حرية تحركها في هذا المجال محدودة.. وفي سياق المقاومة الذكية، تحتل المقاومة الشعبية الجماعية وغير العنيفة مكاناً رئيساً؛ بسبب فاعليتها المدهشة وقوتها المؤثرة عندما تواجه آلة قمع وحشية وقوى أمن يتم لجم توحشها عبر الطبيعة السلمية للاحتجاجات".

بالرغم من ذلك، لا تتجاهل هذه الوثيقة تأثير أهم قاعدتين تم تبنيهما ضمن الإستراتيجية الفلسطينية المعتمدة منذ العام 1988، على المقاومة بأشكالها المختلفة، وهما التخلي عن "العنف"، والتوصل إلى حل عبر التفاوض الثنائي، وهو ما أسهم في تعميم مصطلح "المقاومة غير العنيفة" على المقاومة الشعبية التي يمكن - خلافاً لذلك - أن تكون بعض أشكالها وأساليبها عنيفة، تبعاً لمستوى القمع الوحشي الذي تجابه به من قوات الاحتلال.

من جهة أخرى، تفاوت تعامل السلطة الفلسطينية مع المقاومة الشعبية بين محاولات توظيفها تكتيكياً لتحسين شروط استئناف المفاوضات، أو السعي للجماها واحتوائها عندما تتحول إلى تهديد لاستمرار الوضع القائم تحت يافطة مؤسسه المقاومة ضد الاستيطان وجدار الفصل العنصري وتخصيص موازنات لها، في حين لم يترجم خطاب دعم المقاومة الشعبية إلى إستراتيجية شاملة توظف الطاقات وعناصر القوة الفلسطينية الكامنة والمتاحة في مختلف التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات في مجابهة النظام الكولونيالي الاستيطاني العنصري، إضافة إلى توسيع وتفعيل حملات المقاطعة على المستويات المحلية والعربية والدولية، وتوظيف حملة التضامن الدولي لتشديد عزلة دولة الاحتلال، فضلا عن تفعيل العمل السياسي والقانوني على مستوى المحافل الدولية وملاحقة مرتكبي الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني على مستوى المحاكم الدولية، وكذلك الوطنية في البلدان التي تتيح قوانينها ذلك.

ويتطلب صوغ إستراتيجيات للمقاومة، وبخاصة المقاومة الشعبية، ضرورة دراسة تجربة هذه المقاومة بكل تجلياتها واستخلاص الدروس والعبر، مع التمسك بحق ممارسة كافة أشكال المقاومة، بما فيها المسلحة، كحق يكفل القانون الدولي ممارسته ضد الاحتلال، ضمن إستراتيجية وطنية توافقية تضعها المرجعية الوطنية العليا والقيادة الموحدة بعد إعادة بناء الوحدة الوطنية، وتشمل أشكال وأساليب المقاومة الشاملة من حيث أشكالها ونطاق ممارستها، وتوقيت ومكان ممارستها، وتحديد المعوقات والثغرات أمام توسيع المقاومة الشعبية، بحيث لا تكون محلية في بعض المواقع الأقرب إلى الجزر المعزولة عن بعضها، أو موسمية، أو تكتيكية لخدمة تحسين شروط التفاوض مثلا، والتقدم على طريق اقتراح الرؤى وأشكال العمل المناسبة لتطورها، بحيث تكون جزءا لا يتجزأ من رؤية إستراتيجية شاملة قادرة على رفع كلفة الاحتلال وإحداث تغيرات تراكمية في ميزان القوة باتجاه تحقيق الأهداف والمصالح الفلسطينية.

إن مثل هذه العملية تتناول أسئلة محورية، مثل: لماذا المقاومة الشعبية، وما هي الرؤية المناسبة لها، وما هي الاجتهادات المختلفة حولها، وهل هي بديل من الأشكال الأخرى أم لا، وهي هي تكتيك أم جزء من إستراتيجية، وما هي التحديات التي تواجهها في ظل الطرف السياسي الحالي المتمثل باستمرار الانقسام وتعميق الاحتلال وتوسيع الاستيطان وتقطيع الأوصال، وفي ضوء استمرار الجهود الرامية إلى إحياء "عملية سلام مية"؟

وفي سياق كل ذلك، يبرز السؤال الأهم وهو كيف يمكن نقل المقاومة من رد الفعل على الفعل الإسرائيلي (بناء الجدار، توسيع الاستيطان، هدم منازل وانتهاكات مختلفة..) إلى التقاط زمام المبادرة في الفعل، ودفع حكومة الاحتلال إلى مواقع رد الفعل؟ إن المغزى الجوهرى لهذه العملية يتمثل في بلورة وتنفيذ إستراتيجيات مقاومة تعتمد على المبادرة والابتكار في فرض الأمر الواقع الفلسطيني، وبخاصة في القدس والمناطق المصنفة (ج) في مواجهة سياسة فرض الوقائع التي تنتهجها إسرائيل، على غرار التجارب الإبداعية التي ارتكزت على تحدي السياسة الإسرائيلية بفرض وقائع فلسطينية عبر إقامة قرى باب الشمس وكنعان والمناطق والكرامة، ومبادرات دعم صمود المزارعين في أراضيهم المعزولة بالجدار.

كما يتطلب ذلك البحث في المعوقات التي تحول دون تحوّل المقاومة الشعبية من عمل موقعي نخبوي يشارك فيه الأجانب والإسرائيليون في أحيان عديدة أكثر من الفلسطينيين، إلى عمل شعبي يشارك فيه مختلف أفراد وقطاعات الشعب الفلسطيني، مع بحث أسباب العزوف عن المشاركة الواسعة في المقاومة الشعبية، ودور القوى السياسية والحركة الطلابية والشباب، وكذلك البحث في أشكال المقاومة الشعبية المناسبة لكل تجمع فلسطيني داخل فلسطين وخارجها، بما في ذلك أشكال المقاومة الشعبية المتنامية في أراضي 48 ضد سياسات التمييز العنصري والمصادرة وهدم المنازل والتطهير العرقي كما يحدث في النقب، فضلا عن مدى تأثير اتفاق أوسلو والالتزامات المترتبة عليه، واستمرار الرهان على المفاوضات واستمرار الانقسام، ومحاولات الاحتواء، على المقاومة الشعبية، وكيفية التعامل في حالة تعارض الموقف الرسمي مع المقاومة الشعبية، خصوصا في حالة استئناف المفاوضات العنيفة، إلى جانب كيفية الربط بين النضال الدبلوماسي والمقاومة الشعبية وحركة المقاطعة والدور الذي يمكن أن تلعبه التجمعات والجاليات الفلسطينية في بلدان الشتات في المقاومة الشعبية.

خامسا: الأمم المتحدة والتحرك السياسي الدولي

على الرغم من أن فلسطين ليست دولة مستقلة حتى الآن، إلا أنه مع عضوية الأمم المتحدة تم منحها وضعاً خاصاً في منظومة الأمم المتحدة، وذلك كدولة مراقبة، مما يسمح لها أن تفعل الأشياء التي لم تستطع فعلها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها حركة تحرر وطني أو "كيان" سياسي.

غير أن حقيقة أن فلسطين لديها الآن القدرة على الانضمام إلى المعاهدات وتقديم طلبات للانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لا يعني بالطبع أنها سوف تتجح في القيام بأي من هذه الأشياء. في نهاية المطاف كل جهة تودع لديها وثائق انضمام لديها سلطة تقديرية بشأن ما إذا كان بالإمكان قبول أو عدم قبول طلبات الانضمام التي تودعها فلسطين. لكنه يعني فقط أن مكانة فلسطين الجديدة من شأنها أن تسمح في العادة بتقديم طلبات الانضمام لدى الأمين العام أو إلى جهات الإيداع الأخرى وتقديم طلبات للحصول على عضوية وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وذلك لأن الوضع الجديد لفلسطين في الأمم المتحدة يجب أن يستوفي الشرطين المنصوص عليهما في الاتفاقات المتعلقة بالانضمام، وهما: (1) صيغة "فينا"، التي تلبّيها فلسطين بفعل انضمامها إلى اليونسكو، و(2) صيغة "جميع الدول"، التي تلبّيها فلسطين بفعل قبولها في الجمعية العامة بوصفها دولة مراقبة غير عضو.

ومع ذلك، فإن الإحجام الفلسطيني عن الانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية لا يمكن فهمه إلا في سياق إستراتيجية استمرار الرهان على المفاوضات مع إسرائيل، مع محاولة توظيف رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب لتحسين شروط استئناف هذه المفاوضات، وهي محاولة لا يبدو أنها حققت نجاحاً. هذا هو السبب وراء عدم انضمام فلسطين، بعد أشهر من الحصول على المكانة الجديدة في الأمم المتحدة، إلى أي من المعاهدات، أو التقدم بأي طلب للانضمام إلى منظمة دولية (باستثناء اليونسكو التي تمت لاعتبارات مختلفة). وينعكس النهج الفلسطيني الذي يميل لإبرام تسويات ومساومات أيضاً في نص قرار الجمعية العامة

برفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، إذ أنه ذهب بعيدا في التأكيد على وضع شروط مرجعية واضحة لاستئناف المفاوضات.

غير أنه في ضوء السياسة الإسرائيلية التي تغلق الباب أمام فرص التوصل إلى تسوية تفاوضية، لا يمكن افتراض بقاء القيادة الفلسطينية مكتوفة اليدين بينما تمضي إسرائيل قدما في فرض الوقائع على الأرض بقوة السلاح والاستيطان والتهويد. وقد طرحت إمكانية توجه الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية كأحد الخيارات للتصدي لسياسة دولة الاحتلال، غير أن ذلك على أهميته لا بد أن يندرج في إستراتيجية فلسطينية فعالة للتحرك على المستوى الدولي، بما في ذلك تبني سياسة واضحة حول كيفية التعامل مع الأمم المتحدة في ضوء مكانة فلسطين الجديدة، وبحيث يشكل هذا البعد الدولي أحد مكونات الإستراتيجية الانتقالية خلال الفترة المقبلة.

السيناريوهات المتاحة للبناء على خطوة الدولة المراقبة

إن جدوى وتبعات وكلفة الخطوات التي يمكن أن تتضمنها إستراتيجية التحرك السياسي والقانوني على المستوى الدولي، تتوقف من جهة على مدى فاعلية المكونات الأخرى لإستراتيجيات مسار التحول الإستراتيجي، والتحليل الدقيق لميزان القوى، وعناصر القوة والضعف محليا وإقليميا ودوليا، ومن جهة أخرى على فعالية وواقعية السيناريو المفضل للتعامل مع مكانة الدولة المراقبة، والذي يمكن اعتماده كأحد ركائز إستراتيجية التحرك الدولي، وذلك من بين أربعة سيناريوهات يمكن التعامل معها بطريقتين تبعا للجدوى وميزان القوى وتطور الصراع نفسه، وهما: إما المفاضلة بينها لاختيار أحدها، أو التدرج في تطبيقها على مراحل بالانتقال من سيناريو إلى آخر. ويمكن إجمال هذه السيناريوهات الأربعة على النحو الآتي:

أولا: سيناريو بقاء الوضع الراهن

وهو السيناريو القائم حالياً، من حيث ربط استمرار المفاوضات الثنائية بالتعهد بعدم البناء على قرار رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، من خلال الاحجام عن القيام بأي خطوة في الأمم المتحدة، سواء بالانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية والوكالات والمنظمات الدولية، أو حتى رفع بعض الملفات المتعلقة بانتهاكات دولة الاحتلال إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى أثناء المفاوضات، ومنها ملفات مثل تهويد القدس والاستيطان والأسرى وغيرها. وهي سياسة تهدر الإنجاز الذي تحقق بموجب المكانة الجديدة لفلسطين، وتحوله إلى خطوة تكتيكية "فاشلة" لتحسين شروط استئناف هذه المفاوضات، وتضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني في سياق مفاوضات يخدم استمرارها دولة الاحتلال ومشاريعها الاستيطانية، كما يحررها من التعرض إلى أي ضغط دولي.

ولذلك، فإن هذا السيناريو هو الأكثر ضرراً، لا سيما أنه يقطع الطريق على البدائل والخيارات الأخرى، في ظل التعهد الفلسطيني بعدم الانسحاب من المفاوضات طيلة فترة الأشهر التسعة، بما فيها تلك التي يمكن الجمع بينها وبين المفاوضات كخيار تكتيكي، مثل التوجه بشكل حذر وتدرجي إلى الأمم المتحدة عبر الانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية والوكالات الأممية.

ثانياً: السيناريو الحذر

يمكن لفلسطين بموجب مكانتها كدولة مراقبة أن تطلب الانضمام إلى المنظمات الدولية، بما في ذلك المحاكم، وكذلك الانضمام إلى المعاهدات، إلا أن هذه الخطوات يمكن أن تجابه بتحديات، سواء من جانب الجهة التي يودع لديها الطلب، أو من دول أخرى حيث يتطلب الأمر تصويتاً. غير أنه من المؤكد أن فلسطين سوف تكون قادرة على أن تصبح طرفاً في أي معاهدات تكون مفتوحة وفق صيغة "أي دولة" أو صيغة "فيينا"، والمودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك.

وقد يكون من الحكمة لفلسطين أن تجس النبض من خلال تبني "مقاربة حذرة" كبدائية، عبر الانضمام إلى المعاهدات التي سوف تواجه بعض الدول صعوبات بالاعتراض على الانضمام إليها، والتي تتطلب إيداع وثائق طلب الانضمام إما لدى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك أو المجلس الاتحادي السويسري.

في هذا الصدد، يجدر أن تميز القيادة الفلسطينية بين مكانة فلسطين باعتبارها غير مستقلة، وتحظى بصفة دولة مراقبة غير عضو في منظومة الأمم المتحدة، ولا تزال أراضيها محتلة من قبل إسرائيل، وفلسطين كدولة عضو مستقل في الأمم المتحدة. وبالتالي، طالما ظلت فلسطين محتلة، وليست مستقلة، فينبغي أن تقلل إلى الحد الأدنى من التزاماتها الدولية لتقتصر على المعاهدات الأساسية.

وتشمل هذه المعاهدات، في الحد الأدنى، اتفاقيتي فيينا حول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، واتفاقية البعثات الخاصة، والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بهذه الاتفاقيات الثلاث. ويمكن النظر أيضا في الانضمام إلى بعض المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، التي يعد الأمين العام للأمم المتحدة هو الوديع بالنسبة لها. أما المعاهدات الهامة الأخرى التي ينبغي النظر في انضمام فلسطين إليها في المدى القريب، والتي تعتبر ذات صلة، ويمكن أن تثير عددا قليلا من الاعتراضات، إن وجدت أصلا، فإنها تشمل اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة. والمجلس الاتحادي السويسري هو وديع هذه المعاهدات.

هناك عدة مزايا للانضمام إلى هذه المعاهدات بشكل فوري، ودونما انتظار لنتائج الرهان على المفاوضات. أولا، من غير المرجح أن ترفض الجهات الوديع المعنوية وثائق الانضمام. ثانيا، لأنها توفر مزايا سياسية ملموسة لدولة خاضعة للاحتلال، فاتفاقيات فيينا تمنح حصانة للدبلوماسيين والمسؤولين الفلسطينيين، وكذلك لأن اتفاقيات جنيف، لا سيما البروتوكولات الإضافية لعام 1977، تمدد الحماية التي توفرها اتفاقيات جنيف الأربع لتشمل أولئك الأشخاص المشاركين في "النزاعات المسلحة التي تقاتل فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية في إطار ممارسة حقها في تقرير المصير". ثالثا، موقف فلسطين بصفتها دولة، ويجب أن تعامل على هذا النحو، سوف يتعزز بمجرد انضمامها بنجاح إلى معاهدة واحدة أو أكثر، لأنه كما لاحظت المحكمة الدائمة للعدل الدولي (PCIJ) في حالة أخرى، فإن "حق الدخول في التعاقدات الدولية هو سمة من سيادة الدولة".

إن العقبات الوحيدة التي قد تنجم عن انضمام فلسطين إلى اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية تكمن في أن القناصل العاملين المقيمين حالياً في القدس يجب أن يقدموا أوراق اعتمادهم إلى وزارة الشؤون الخارجية في فلسطين، بدلاً من إسرائيل، في حين أن فلسطين ستكون ملزمة بـ"اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية مباني البعثة ضد أي اقتحام أو ضرر ومنع أي إخلال بأمن البعثة أو مساس بكرامتها".

وهناك صعوبة أخرى قد تنشأ من حقيقة أن فلسطين ستكون مسؤولة عن أن تضمن "جميع أعضاء البعثة حرية التنقل والسفر في أراضيها"، وأن تضمن اتخاذ "جميع الخطوات المناسبة لمنع أي هجوم" على "شخص، حرية، أو كرامة" أي من ممثلي دولة أخرى. ومن غير الواضح كيف سيتحقق ذلك عملياً، إذ لا توجد لفلسطين في الوقت الحاضر أي سلطة في القدس.

وفيما يتعلق بالانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، يمكن بموجب هذا السيناريو أن تخطو فلسطين بحذر بسبب العواقب المتوقعة للحصول على العضوية، لا سيما من حيث المواجهة السياسية والدبلوماسية مع إسرائيل والولايات المتحدة، وربما مع دول أخرى، فضلاً على النتائج التي يمكن أن تترتب على عضوية فلسطين في وكالات ومنظمات يتهددها خطر قطع التمويل من الولايات المتحدة، كما حدث في منظمة اليونسكو. وفي الوقت الحاضر، هناك منظمتان لا يتهددهما خطر وقف أو تخفيض التمويل من الولايات المتحدة، هما منظمة السياحة العالمية (WTO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

ثالثاً: السيناريو الشامل

صحيح أن القيادة الفلسطينية مطالبة باستثمار الزخم المتولد عن مكانة فلسطين الجديدة، وأن تكون واقعية في الوقت ذاته في ضوء مشكلات الوضع الداخلي في ظل الانقسام، ومعطيات الصراع مع الاحتلال وميزان القوى السائد، لكن الصحيح أيضاً أن القيادة الفلسطينية لا تستطيع أن تعود إلى عملها كالمعتاد وتواصل القيام بدور المقاول الثانوي لإسرائيل في مناطق "أ" و"ب"، فالوقت ليس في صالحها. إن بناء المؤسسات مهم، ولكنه ليس كافياً ولن ينجح تحت الاحتلال.

إن وصول القيادة الفلسطينية إلى قناعة بأن المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية الحالية وصلت إلى طريق مسدود، ويجري استخدامها كغطاء لإبقاء الوضع الراهن على حاله وخداع الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، بينما تواصل الحكومة الإسرائيلية بناء المزيد من المستوطنات، سوف يفرض الانتقال إلى إستراتيجية جديدة من خلال ترك "الحدز" جانبا، وتبني نهج أكثر حزما، سواء عبر عملية متدرجة تبدأ أولا بالمقاربة الحدزة وفق السيناريو الأول، أو بالشروع مباشرة في تطبيق السيناريو الشامل في التوجه نحو الانضمام إلى مختلف المعاهدات والوكالات الأممية، بما في ذلك الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ومن شأن تبني هذا السيناريو، بالإضافة إلى مزايا الانضمام الى عدد من المنظمات والوكالات المتخصصة ونقل عدد من قضايا الصراع إليها، أن يوجه رسالة واضحة إلى إسرائيل والمجتمع الدولي بشأن تحول الفلسطينيين نحو إستراتيجية جديدة من المواجهة الدبلوماسية والقانونية المترافقة مع تصعيد الكفاح الوطني، لاسيما المقاومة الشعبية، ضد الاحتلال والاستيطان والعنصرية، إلى جانب وضع المجتمع الدولي أمام وجوب تحمل مسؤولياته إزاء تبعات المرحلة الجديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على المستوى الميداني، وفي المحافل الدولية.

كما يمكن للقيادة الفلسطينية أن تنتظر في التخلي عن اتفاق أوسلو من خلال اللجوء إلى المحافل الدولية، وبضمن ذلك طلب إصدار رأي قانوني يوضح وضعه القانوني. فهذا الاتفاق ينطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الفلسطينيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، كما ينتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الذي يعد من القواعد الآمرة في القانون الدولي، الأمر الذي يجعل الاتفاق باطلا. وقد يسبب بقاء اتفاق أوسلو تعقيدات بعد انضمام فلسطين إلى نظام روما، من حيث إمكانية إعاقة قدرة فلسطين على الوفاء بالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي.

إن مثل هذه الإستراتيجية الفلسطينية في التوجه الشامل نحو منظمات ووكالات الأمم المتحدة لا تنطوي على مجابهة سياسية مع الولايات المتحدة فقط، إذ سيكون ذلك من نتائج المواجهة الشاملة بأبعادها السياسية والميدانية والاقتصادية مع دولة الاحتلال.

ولذلك قد يكون من الأفضل البدء بالسيناريو الحذر، سواء استمرت المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية أو توقفت، وبما يمهد للانتقال لسيناريو الانضمام الشامل للمعاهدات والاتفاقات والوكالات الأممية، تبعاً لمستوى تطور الصراع ومستوى الجاهزية الفلسطينية والعوامل الإقليمية والدولية ذات العلاقة. بالرغم من كل ذلك، فإن تاريخ بناء الدول يظهر أن دولاً قليلة فقط نشأت سلمياً، وبالتالي فإن الخلاف والصدام مع إسرائيل أمر حتمي.

رابعاً: سيناريو التحول الإستراتيجي

في حال استمرت الحكومة الإسرائيلية في رفض التسوية التفاوضية التي تؤدي إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 67، وواصلت بناء المستوطنات، ومحو خط حدود حزيران 1967، فإنه يجدر بالقيادة الفلسطينية النظر في الشروع باستراتيجية أكثر "راديكالية" مناهضة للفصل العنصري "الأبارتهايد".

وكجزء من الإستراتيجية المناهضة لسياسة الفصل العنصري، بإمكان فلسطين الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويمكن لفلسطين أيضاً أن تعمل على تأسيس لجنة دائمة في الأمم المتحدة على غرار اللجنة الخاصة بسياسات الفصل العنصري التي مارستها حكومة جنوب إفريقيا. تستطيع هذه اللجنة أن تتبع خطى حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS)، ولكن بدلاً من أن تكون لا مركزية وتعتمد على المجتمع المدني، يمكن أن تشجع العمل على المستوى الدبلوماسي من أجل سحب الشرعية عن الاحتلال والسياسات العنصرية.

إن مزيجاً من الضغط الخارجي والداخلي قد يشجع الحكومة الإسرائيلية، بمرور الوقت، أن تدير ظهرها إلى الاحتلال وتتخلى عن سيطرتها على المناطق التي احتلتها في حزيران عام 1967، أو قد تستمر في تعنتها. وإذا اختارت إسرائيل طريق التعنت، فإنها بذلك ستزيد من عزلتها لأنها ستضطر إلى اتخاذ إجراءات في

الأراضي المحتلة ستثير غضب ما يسمى بـ"العالم المتحضّر"، في وقت تشهد فيه المنطقة حالة من عدم الاستقرار وعدم اليقين.

وفوق ذلك، إذا اختارت الحكومة الإسرائيلية طريق التعتت فإن القيادة الفلسطينية تستطيع بدورها أن تلجأ إلى خطوات راديكالية من خلال تبني إستراتيجية تتيح لجيل جديد من القياديين الفلسطينيين الشروع في كفاح من أجل الحقوق المدنية من نهر الأردن إلى البحر المتوسط. وهذا هو السبب الذي يوجب على القيادة الفلسطينية أن تبدأ ببناء علاقات أقوى مع القيادات الفلسطينية في أراضي 1948، ومع المجتمع المدني، ومع فلسطينيي الشتات. إن التواصل مع هؤلاء اللاعبين أمر ضروري، ليس فقط لضمان استراتيجية ناجحة، بل أيضاً لإقناع إسرائيل بأن القيادة الفلسطينية جادة هذه المرة، وأن الأمر ليس مجرد كلام.

سادسا: توظيف المتغيرات العربية لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية

ثمة معوقات تحول حتى الآن دون الاستفادة من المتغيرات العربية لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية في صلب اهتمامات الدول والرأي العام العربي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أبرزها:

أولاً: لا تزال الانتفاضات والثورات العربية في طور التشكل ضمن صيرورة ديناميكية متغيرة، مما لا يتيح الكثير من الأدوات للتحليل. لذا فإن محاولة التنبؤ بآفاق ما يحدث هي قراءة تأويلية لفهم الأحداث وأثرها على القضية الفلسطينية.

ثانياً: لا يوجد نموذج واحد لكل "الثورات العربية" أو "الانتفاضات" أو "النزاعات المسلحة" يمكن الارتكاز عليه.

ثالثاً: لا توجد رؤية فلسطينية واحدة (رسمية وشعبية)، بل رؤى مرتبطة بالخطابات الأيديولوجية والتحالفات والمصالح وعلاقات القوة لفرقاء إدارة الصراع الداخلي الفلسطيني ("فتح" و"حماس") بنظرائهم في سلطات دول ما بعد 2011، أو مع سلطات الدول التي لم يمسهما "الربيع العربي"؛ كما يختلف الفلسطينيون الرسميون وغير الرسميين على اصطلاح نعت هذه الأحداث في الوطن العربي: "التمرد"، "الانتفاضات"، "الثورات"، "الربيع العربي"، "الخريف العربي"، "خيوط اللعبة"، وفقاً للمرجعيات الثقافية والأيديولوجية والمواقف السياسية.

رابعاً: لا يزال الصراع العربي-الاسرائيلي يعمل وفق الأسس التي سبقت الثورات والانتفاضات العربية، أي إبقاء حالات "اللاحرب" بالنسبة لبعض الدول العربية، واتفاقيات السلام أو ديمومة تفاهات على "سلام معلن" أو "ضمني" أو "تطبيعي" لبعضها الآخر.

إن تتبع التعبيرات التي أطقنها الجماهير العربية في شوارع الانتفاضات والمايدين والساحات العامة عن "الحرية" و"الكرامة" و"المساواة" و"الخبز"، تظهر وجود طغيان للمصلحة الاجتماعية "المحلية المطلبية"، على قضايا العروبة والتحرر والقومية والتدين والحريات العامة وشعارات الدولة المدنية، والمحاكمات الشعبية،

وحرية الاعتقاد، وما يتبعها من حرية التعبير في تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعيين، لتقدم مجتمعة قراءة جديدة يطغى عليها الانغماس الآنى في المحلي والقطري والانعزالي والطائفي والمذهبي.

من الواضح أن المجتمعات العربية تشهد معارك أيديولوجية في ساحات القاهرة وتونس وبنغازي. لقد امتزج العنف الدائر حالياً بعناصر التنافس والصراعات الأيديولوجية، والطبقية، والجهوية/المناطقية، والعرقية، والحزبية، واللغوية الخ. وهو مرشح للاستمرار حيناً لأن الثورات والانتفاضات تحتاج إلى وقت طويل لتحدث تغيرات وتخلق تعاقبات اجتماعية جديدة، ولتستهض أسساً جديدة تقوم على التشاركية والمواطنة لا على المحاصصة، وتغير قدرة هذه المجموعات الضاغطة للتأثير على أشكال صنع القرار في نظم ما بعد 2011، وعلاقتها الدولية ومآل التوازنات الجديدة، وصعود شرائح وتيارات اجتماعية جديدة.

في المقابل، تغيرت مع الانتفاضات العربية العلاقة بين لاعبي الحقل السياسي الفلسطيني وفق تغير موازين القوى في ضوء ارتباطاتهم السابقة مع أنظمة الدول العربية ("فتح" و"حماس" مع القاهرة ودمشق والعكس). وفيما يخص العلاقة مع مصر، لا تزال القاهرة لاعبا أساسيا في العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، وفي العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، ولكن لم تستطع السلطة الجديدة في مصر (الإخوان المسلمون) ما قبل عزل الرئيس محمد مرسي عقب 30 حزيران/يونيو، تغيير قواعد اللعبة في المنطقة، ومنها عدم المس باتفاقية كامب ديفيد والعلاقات الخارجية لمصر. ولم تحقق قفزات نوعية في موضوع المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس"، ولا فيما يتعلق بفتح معبر رفح نهائياً رغم التخفيف الجزئي للحصار عن قطاع غزة حتى عزل الرئيس مرسي، إضافة إلى دور مصر في عهد الرئيس "الإخواني" في التوصل إلى اتفاق تهدئة مجحف بين إسرائيل و"حماس" في قطاع غزة، مما أبقى الوضع الفلسطيني على ما هو عليه. وثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لفحص تأثير المتغيرات في مصر وسوريا بشكل خاص على توجهات ومواقف حركة حماس، وكذلك الحال بالنسبة لحركة فتح، وتأثير ذلك على حسابات كل منهما إزاء ملف المصالحة.

ومع ذلك، أثرت الحراكات الاجتماعية الاحتجاجية في عدة بلدان عربية على الشأن الفلسطيني، حيث تحركت مجموعات شبابية فلسطينية نشطت افتراضياً مستلهمة "النموذج الشبابي العربي"، ثم جسدت حراكها في الواقع الاجتماعي، وقوام هذا الحراك شباب فلسطينيون لا تجمعهم علاقات تواصل فيزيائية مباشرة مع إخوانهم

العرب، لكنهم رؤوا في هذه الحركات والانتفاضات العربية انبعثا هوياتيا جديدا وتأكيدا على ذات عربية جديدة تحاول تجاوز الرسمي بالاستناد إلى الإرادة الشعبية وقدرتها على التغيير.

هذا التماثل المجتمعي الفلسطيني مع الحركات الاجتماعية العربية هو بمثابة زخم شبابي جديد متحد للمسار الذي اعتمد فلسطينيا طيلة عقدين منذ إبرام اتفاق أوسلو دون نجاح في تقريب الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه الوطنية، وإن لم تتجح هذه الحركات الشبابية والمطلبية الاحتجاجية في تغيير خارطة الاحتجاجية الفلسطينية التي لا تزال تراوح في مكانها منذ بدء ما يعرف باسم "الربيع العربي".

يلاحظ وجود تراجع في حجم المشاركة في الفعاليات الميدانية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (مع استثناءات لفعاليات شبابية ضد السياسية الإسرائيلية في القدس وبعض المدن في أراضي 48)، باتجاه فضاءات الرأي الافتراضية أو المغلقة التي يمارس فيها المدونون من الشباب ترجمة لهواجسهم، بعبارات أقل بساطة وبطرق أسهل دون تجاوز ذلك إلى الفعل، لكن ذلك ينتقل آتيا إلى العالم الافتراضي بانتظار حدث ما، لأن العالم الافتراضي انعكاس للواقع الاجتماعي. وعليه، فقد يتحول الخطاب الحالي من دوائر التهميش والإقصاء إلى دوائر الحضور والقدرة على الانتقال من المجال العام الافتراضي إلى الواقع والتحرك ضد "عدو اجتماعي مشخص".

ونظرا لوقوع فلسطين تحت الشرط الاستعماري؛ فإن أولوية الحركات الاجتماعية ستكون الاستعمار ومؤسساته ومستوطنيه وجيشه، وقد يصاحب ذلك احتجاجات ضد السلطة الفلسطينية وبعض رموزها، ولكن بشكل جزئي، وقد لا يؤدي هذا إلى حركة احتجاج تنتهي بتقويض السلطة نظرا لارتباط القوات اليومية لمجموعات كبيرة من السكان، ودوافع الاستقرار لشرائح كبيرة من الموظفين والشباب، بالسلطة ومؤسساتها وشبكات الرعاية الاجتماعية الخاصة بها، ولأن جل الاحتجاجات ستوجه نحو عدو الفلسطينيين الأوحده وهو نظام الاستعمار والاستيطان والعنصرية الإسرائيلي.

أما فيما يخص حضور القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعرب في الثورات والانتفاضات العربية، فإن هذا قد يتغير خلال الفترة القادمة لصالح إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بصفتها قضية العرب الأولى، ولكن قد لا يحدث ذلك إلا بالتوازن مع القضايا الخاصة بكل بلد، وذلك لأن عناصر الصراع مع الدولة الصهيونية

الاستعمارية العنصرية لن تزول. إذ أنه بحكم طبيعة المشروع الاستعماري الصهيوني والنزعة الإسرائيلية العدوانية تجاه محيطها العربي، فإنه من المرجح أن تتوسع رقعة النقمة ضدها مستقبلاً، ما قد يدفع بالخطاب "العروبي" الجديد إلى الواجهة، ويدفع جماعات عربية ضاغطة لإعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

ولا ينبغي للفلسطينيين انتظار حدوث ذلك، إذ يجب الاستفادة فلسطينياً من تفعيل التشبيك مع المجموعات الشبابية العربية الجديدة، والقوى الديمقراطية الناشئة في بعض البلدان العربية، لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وعدم اختزالها في شق العلاقات الرسمية. المطلوب هو إعادة اعتبار لخطاب فلسطيني جديد يقوم على الحقوق وليس على التوازنات الممكنة، وعلى المقاومة وليس على الممكن، وعلى التضامن وليس على الشفقة. وهذا يتطلب إستراتيجية جديدة تقوم على اعتبار التشبيك مع القوى الوطنية الديمقراطية والشبابية الناهضة في سياق الثورات والانتفاضات العربية رافداً رئيسياً في دعم تحقيق المصالحة الفلسطينية والاشتباك مع المشروع الاستعماري العنصري المعادي لقيم التحرر والعدالة والكرامة والديمقراطية والسيادة الوطنية التي يكافح في سبيلها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية على حد سواء.

سابعا: مواجهة خطاب "الدولة اليهودية" والانزياح اليميني في إسرائيل

ناقشت مجموعة التفكير الإستراتيجي التحولات في مواقف الخارطة الحزبية الإسرائيلية، والانزياح نحو مزيد من التطرف والعنصرية في اتجاهات الرأي العام في أوساط اليهود في إسرائيل، لاسيما منذ بدء المتغيرات الهائلة المفتوحة على مآلات مجهولة في عدد من البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات وصراعات داخلية مع انطلاق ما عرف باسم "الربيع العربي" مطلع العام 2011. وجددت المجموعة التأكيد على ما تضمنته وثيقة "استعادة زمام المبادرة 2008" ومفاده أن "النظرة الإستراتيجية العميقة تفرض علينا، كما في لعبة الشطرنج، النظر إلى رقعة اللعب من زاوية الخصم أيضا، وإلا فإن احتمالات الخسارة تكون أكثر".

وترى المجموعة أهمية قراءة الاصطفافات والمواقف ضمن الخارطة الحزبية الإسرائيلية بعد انتخابات الكنيست الأخيرة وتداعياتها على موقف حكومة نتنياهو، لاسيما إزاء المفاوضات والاستيطان ومبدأ "حل الدولتين" عموما، في ظل احتلال مبدأ "الدولة اليهودية" موقع الحجر الأساس في بناء الإستراتيجيات الإسرائيلية والخطاب السياسي المركزي. فقد بات خطاب "الدولة اليهودية" يحتل موقعا مركزيا في السياسات الرسمية الإسرائيلية إزاء التعامل مع السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الفلسطينيين في أراضي 48 و 67 على حد سواء، وكذلك في مواقف الجمهور اليهودي، والخطاب الإعلامي واتجاهات التفكير الإستراتيجي لأبرز المراكز والمؤسسات الإسرائيلية الناشطة في مجال أبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، مع التركيز على فزاعة الخطر الديمغرافي الذي يمثله الفلسطينيون، سواء في أراضي 48 أو في الضفة الغربية على مستقبل الدولة العبرية.

كما سعت حكومة نتنياهو الثانية بعد تشكيها عام 2009 إلى الربط بين مطلب الاعتراف الفلسطيني بالدولة اليهودية ومسار التفاوض حول قضايا الحل النهائي، وكشرط مسبق لأي تسوية نهائية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وبات خطاب "الدولة اليهودية" مكونا أساسيا من الرواية الصهيونية، التي تبناها الرئيس الأميركي باراك أوباما في زيارته إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية في نيسان 2013، إذ يتم التركيز في سياق هذه الرواية على أن السبب الرئيسي لاستمرار الصراع لا يكمن في الاحتلال والاستيطان بل في رفض الفلسطينيين والعرب عموما الاعتراف بحق "الشعب اليهودي" في العيش في دولة قومية على أرض "وطنه التاريخي"، وأصبح مبدأ الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية جزءا من الضمانات الأميركية في أية تسوية سياسية مع الفلسطينيين.

وبذلك، تم رفع مبدأ "الدولة اليهودية" إلى مصاف القضية المفتاحية لقراءة "التحديات المحدقة بوجود إسرائيل"، وبلورة إستراتيجيات الرد عليها في السياسات والخطاب والقوانين العنصرية وبناء القوة العسكرية، بما في ذلك استخدام المفاوضات مع الفلسطينيين كوسيلة لمواجهة الخطر الديمغرافي من خلال إعادة تفصيل مفهوم مبدأ "حل الدولتين" كوسيلة للتصدي لهذا الخطر عبر السعي إلى تسوية انتقالية طويلة الأمد تقام في إطارها دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة (عزل الفلسطينيين في بانتوستانات)، بما يجهض التأييد الفلسطيني والدولي المتزايد لسيناريو الدولة الواحدة.

ويحفز ذلك التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي على تفضيل رسم مستقبل الضفة الغربية، في أعقاب الانفصال الأحادي عن قطاع غزة، ضمن سيناريو إستراتيجي يعزز تلاشي "خطر الدولة ثنائية القومية"، ويقوم على إمكانية إنخراط إسرائيل في عملية تفاوضية تصمم نتائجها بعناية للتوصل إلى إقامة كيان سياسي فلسطيني "دولة" ضمن حدود مؤقتة، في إطار تجزئة الاتفاق الدائم، بما يحافظ على جوهر المشروع الاستيطاني ويخرج المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية من معادلة التهديد الديمغرافي، وكذلك يمكن من التركيز أكثر على قمع التطلعات السياسية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، عبر سلسلة من القوانين العنصرية والسياسات والإجراءات الرامية لتحقيق هدف "تحصين هوية إسرائيل اليهودية"، والتهجير القسري وتقليص ملكية الفلسطينيين للأراضي، كما يحدث من خلال مخطط "برافر" في النقب، وإكراه الأقلية العربية على التنازل عن مطالبها المتعلقة بالمساواة والديمقراطية.

وفي ضوء ذلك، يتوجب أن ينطلق الخطاب الفلسطيني من حقيقة أن السعي لإضفاء شرعية على مبدأ "الدولة اليهودية" في مقابل إنكار شرعية الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني في وطنه

التاريخي، إنما يشكل العامل الأهم في نزع الشرعية الدولية عن النظام الكولونيالي الاستيطاني العنصري المتشكل تحت سقف أيديولوجيا "دولة إسرائيل اليهودية الكبرى". ويجدر أن يتسع نطاق استخدام شتى الوسائل المتاحة في العمل السياسي والدبلوماسي والقانوني والإعلامي، لإيصال الخطاب الفلسطيني القائم على مبادئ الحق والعدالة والقيم الإنسانية والقانون الدولي ليس فقط إلى المتضامنين اليهود في إسرائيل وخارجها مع حقوق الشعب الفلسطيني، بل وإلى أوسع قطاعات الرأي العام في إسرائيل، وعلى مستوى العالم، لاسيما في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

يتوجب أن تدرك هذه القطاعات الثمن الباهظ المترتب على السياسات الإسرائيلية، والإيغال في أيديولوجيا التطرف وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها أن إسرائيل في طريقها لأن تصبح منبوذة دوليا كما حصل مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وأن حملات المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية لإسرائيل سوف تزداد اتساعا وتأثيرا، وأن الفلسطينيين لن يقبلوا مطلقا بالسيناريوهات التي تسعى إسرائيل لفرضها بشأن مستقبلهم، بل وسوف يكافحوا لإفشالها بشتى الوسائل، ومهما بلغ الثمن، كما أن الحكومة الإسرائيلية تتحمل مسؤولية إفشال وإنهاء خيار المفاوضات الثنائية المصمم وفق الأسس الصهيونية الأيديولوجية الإستراتيجية الهادفة لإجبار الفلسطينيين على التنازل عن حقوقهم وروايتهم التاريخية عبر الاعتراف بحق "الشعب اليهودي" في العيش في دولة قومية على أرض "وطنه التاريخي".

وترى مجموعة التفكير الإستراتيجي أن التعامل مع المتغيرات في إسرائيل لا ينبغي أن يدفع باتجاه إهمال الاستفادة من مواقف القوى السياسية الإسرائيلية والمتضامنين اليهود مع حقوق الشعب الفلسطيني، مهما كان صوتها ضعيفا في سياق تأجيج خطاب "الدولة اليهودية" في المرحلة الراهنة، الأمر الذي يستدعي تعزيز أشكال التعاون المشترك معها في دعم نضال القوى السياسية الممثلة للفلسطينيين في إسرائيل ضد العنصرية والتهميش القسري ومن أجل المساواة والديمقراطية، والنضال من أجل إنهاء الاحتلال وإزالة الاستيطان والجدار في أراضي 67، ورفع الحصار عن قطاع غزة، مع استمرار تمسك الفلسطينيين بجوهر القيم الإنسانية في صراعهم اليومي ضد الاحتلال والاستيطان والعنصرية.

إن الهدف المركزي لبلورة السياسات الفلسطينية بالاستناد إلى هذا الخطاب الأخلاقي والحازم في آن واحد، هو التأثير إيجاباً لصالح القضية الفلسطينية في أوساط الجمهور اليهودي في إسرائيل وخارجها، وحشد التأييد الرسمي والشعبي على المستوى العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني ولخياراته الإستراتيجية في سبيل التحرر الوطني، وإحباط السيناريوهات المفضلة لحكومة التطرف والاستيطان في إسرائيل، والتي تتجاهل الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتوفير متطلبات توسيع مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات والعزلة الدولية عليها.

وسائل تنفيذ متطلبات مسار التحول الإستراتيجي

لا تقدم هذه الوثيقة إستراتيجية متكاملة للتحرر الوطني، فهذه مهمة القيادات والنخب الفلسطينية خلال الفترة القادمة، بل تركز على إثارة النقاش حول عدد من المتطلبات والخيارات الإستراتيجية الرئيسية المتاحة في ضوء فشل خيار المفاوضات الثنائية في تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، ويتم بعض هذه المتطلبات والخيارات بالطابع الانتقالي والمرونة من حيث تضمنه سيناريوهات مترابطة من حيث إمكانية المفاضلة فيما بينها، وإمكانية الانتقال من سيناريو إلى آخر، كما هو الحال في خيار الخروج من مسار أوسلو، أو كيفية التعامل مع رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة. وبذلك فهي تقترح مسارات متعددة لإستراتيجيات تغيير متوسطة المدى قادرة على الوصول إلى نقطة التحول الإستراتيجي باتجاه التوافق على إستراتيجية فلسطينية متكاملة من أجل التحرر الوطني.

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن صياغة الإستراتيجية الجديدة للتحرر الوطني مهمة مؤجلة بانتظار تبني وتنفيذ المتطلبات والخيارات الإستراتيجية المقترحة ضمن المسار الانتقالي للتحول الإستراتيجي، إذ أن المطلوب هو انخراط القوى السياسية والنخب ومؤسسات المجتمع المدنية في الوطن والشتات في مهمتين متكاملتين عاجلتين:

الأولى: العمل لتحديد الخطوات والمراحل اللازمة لتبني وتنفيذ المتطلبات والخيارات الإستراتيجية ضمن خطة وطنية شاملة متوسطة المدى، تتضمن وسائل التنفيذ وفق تحليل دقيق لميزان القوى، وكيفية استثمار نقاط القوة التي تخدم تطبيق هذا السيناريو أو ذاك، للنجاح في تمكين الشعب الفلسطيني وحشد الدعم الدولي للخيارات الإستراتيجية الفلسطينية، وتوفير مقومات فعالة للضغط على نقاط الضعف الإسرائيلية وإفشال السيناريوهات غير المقبولة فلسطينياً.

الثانية: العمل من أجل النجاح في الوصول إلى نقطة التحول الإستراتيجي، عبر إيلاء الأولوية للانخراط الواسع في دراسة الخيارات الإستراتيجية المتوفرة للتحرر الوطني. إن نقطة التحول هي خط النهاية في

إستراتيجيات التغيير الانتقالية، وخط البداية في إستراتيجيات التحرر الوطني، أي أنها معامل الربط الإستراتيجي بين التمكين والبناء من جهة، واستعادة زمام المبادرة في تبني الخيار الكفاحي الإستراتيجي من أجل تقرير المصير وإنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية.

إن القدرة على تنفيذ الخيارات الإستراتيجية الانتقالية باتجاه بناء مقومات ومتطلبات التحول باتجاه إستراتيجيات جديدة للتحرر الوطني، تتطلب التصدي خلال الفترة القادمة لرزمة متكاملة من المهمات في سياق خطة عمل تشتمل على وسائل وأدوات تنفيذ فعالة، على النحو الآتي:

<p>يشمل ذلك إعادة تشكيل التوجه الفلسطيني الإستراتيجي الأساسي، بالجمع خلال فترة انتقالية ذات أهداف ووسائل تنفيذ قصيرة ومتوسطة المدى بين متطلبات تمكين الشعب الفلسطيني من جهة، وإفشال السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، وبناء مقومات الانتقال نحو خيارات إستراتيجية جديدة وفعالة للتحرر الوطني في ضوء فشل خيار المفاوضات، من خلال دمج الخيارات الإستراتيجية ضمن خطة عمل متكاملة، بما في ذلك صياغة خطة (ب) للانتقال من سيناريو إلى آخر ضمن بعض هذه الخيارات حسب بيئة وتطورات الصراع، كما يشمل باقي خطة العمل على صعيد إعادة بناء المؤسسات التمثيلية ووحدة القيادة والبرنامج، والحفاظ على المكتسبات الوطنية، مع مراعاة خصائص وأولويات التجمعات الفلسطينية، وسيناريوهات الخروج من مسار أوسلو، وأشكال المقاومة الذكية، والبناء على الاعتراف الدولي بدولة فلسطين بصفة مراقب..</p>	<p>صياغة متطلبات خيارات الإستراتيجية الانتقالية للتحول في المسار الإستراتيجي</p>
<p>تشمل خارطة طريق محددة لتحقيق الوحدة الإستراتيجية الداخلية، من خلال إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، وتحقيق وحدة القيادة</p>	<p>الوحدة الإستراتيجية</p>

<p>والبرنامج الوطني وركائز المصلحة الوطنية العليا وأسس المشاركة السياسية في سياق تسوية تاريخية بين التيارين الوطني الديمقراطي والإسلامي.</p>	
<p>يشمل تبني سياسات موجّهة للاستفادة من المتغيرات الإيجابية في الوضع العربي وتحديد تأثير المتغيرات السلبية، والحصول على دعم عربي وإقليمي ودولي كاف لخدمة ودعم الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية</p>	<p>السياق الإستراتيجي</p>
<p>تشمل التوافق على أشكال وأساليب ممارسة وتوقيت المقاومة، بالتركيز على المبادرات الخلاقة في المقاومة الذكية، وبخاصة الموجهة إلى فرض أمر واقع فلسطيني في مواجهة سياسة فرض الواقع الاحتلالي العنصري، مع مراعاة خصائص مختلف التجمعات الفلسطينية من حيث أشكال المقاومة الأكثر ملاءمة، وتوسيع نطاق حملات المقاطعة محليا وعربيا ودوليا، والاستفادة من تنامي حملات التضامن الدولي بما يخدم إحداث تغيير في ميزان القوى المختل لصالح دولة الاحتلال والعنصرية.</p>	<p>المقاومة الشاملة</p>
<p>يشمل صياغة مرتكزات الخطاب والرواية الفلسطينية على قاعدة التمسك بالحقوق التاريخية ومبادئ الحق والعدل والاخلاق والقيم الإنسانية والقانون الدولي، وتطوير اللغة الحقوقية المقنعة دوليا، وكذلك تطوير آليات التعبير عن هذه اللغة في مختلف المحافل، كإحدى الوسائل لتوسيع التأييد للحقوق الفلسطينية، ومواجهة أيديولوجيا "إسرائيل الكبرى" ومبدأ "الدولة اليهودية"، وزيادة التأثير في الجمهور اليهودي في إسرائيل وخارجها، وجعل الخطاب الفلسطيني الأساس في بحث مسألة مستقبل الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية.</p>	<p>الخطاب الإستراتيجي</p>

<p>وتشمل الدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم في أراضي 48 و67 وبلدان الشتات، والعمل لرفع الحصار عن قطاع غزة، تحت سقف الحقوق التاريخية المشتركة ووحدة القيادة والتمثيل والبرنامج الوطني، وبما يراعي خصوصيات كل تجمع وبرنامج كفاحه اليومي من حيث العلاقة بين الوطني والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ومقومات تعزيز الصمود.</p>	<p>مقاربة قضايا التجمعات الفلسطينية وسبل الدفاع عنها</p>
<p>يشمل التعامل مع صياغة إستراتيجيات جديدة للتحرر الوطني باعتبارها مهمة مركزية للقيادات والنخب الفلسطينية خلال مرحلة تنفيذ خيارات الإستراتيجيات الانتقالية، مع مجموعة متكاملة من وسائل وآليات التنفيذ.</p>	<p>الاستعداد لنقطة التحول بصياغة إستراتيجيات جديدة وفعالة للتحرر الوطني</p>